وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعــة السليمـانيــة
كلية العلوم السياسية
الدراسات العليا/العلوم السياسية

مستقبل استراتيجية تركيا المائية تجاه سوريا والعراق

رسالة ماجستير قدمها الطالب
عمـــر عطار مصطفـى

الى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة السليمانية

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف
أ. د. فكرت رفيق السيد

١٤٣٩هـ ٢٧١٧ ك ٢٠١٨م

وزارەتی خوێندنی باڵاو توێژینەوەی زانستی
زانکۆی سلێمانی
کۆلێجی زانستە ڕامیارییەکان
خوێندنی باڵا/ زانستە ڕامیارییەکان

ئایندەی ئیستراتیجیەتی ئاوی تورکیا بەرامبەر بە سوریا وعێراق

ئامادە کردنی

عمر عطار مصطفی

پێشکەش کراوە بە ئەنجومەنی کۆلێجی زانستە ڕامیارییەکان لە زانکوی سلێمانی وەک بەشێک لە پێداویستییەکانی بەدەستهێنانی بڕوانامەی ماستەر لە زانستی ڕامیاری دا

بە سەرپەرشتی

پ. د. فكرت رفيق السيد

١٤٣٩هـ ٢٧١٧ك ٢٠١٨م

توصية المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ**(مستقبل استراتيجية تركيا المائية تجاه سوريا والعراق)** المعدة من قبل الطالب (عمر عطار مصطفى)، قد تم تحت إشرافي في كلية العلوم السياسية بجامعة السليمانية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، ولأجله وقعت أدناه.

التوقيع :

اسم المشرف: أ. د. فكرت رفيق السيد

التاريخ: / / ٢٠١٨

المراجعة اللغوية

الى لجنة الدراسات العليا في كلية العلوم السياسية بجامعة السليمانية:

إني ( ) حامل شهادة ( ) في اللغة العربية، قمت بالمراجعة اللغوية للرسالة الموسومة بـ(**مستقبل استراتيجية تركيا المائية تجاه سوريا والعراق**) لطالب الماجستير(عمر عطار مصطفى)، وقد أجريت جميع التصويبات اللغوية عليها، ولأجل ذلك وقعت أدناه.

التوقيع :

الاسم:

التاريخ: / / ٢٠١٨

توصية رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المتوفرة بشأن رسالة الماجستير الموسومة بـ(**مستقبل استراتيجية تركيا المائية تجاه سوريا والعراق**) المقدمة من قبل الطالب (عمر عطار مصطفى)، أرشح الرسالة للمناقشة.

التوقيع :

الاسم:

التاريخ: / / ٢٠١٨

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة، نشهد أننا قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ**(مستقبل استراتيجية تركيا المائية تجاه سوريا والعراق)**، وقد ناقشنا الطالب (عمر عطار مصطفى) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، واستمعنا لدفاع الطالب، ونرى أنها جديرة بنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية.

التوقيع :

الاسم: د. زمكان علي سليم

عضواً

/ / ٢٠١٨

التوقيع :

الاسم: أ. م. د. كمال عبدالله حسن

عضواً

/ / ٢٠١٨

التوقيع :

الاسم: أ. د. فكرت رفيق السيد

عضواً ومشرفاً

/ / ٢٠١٨

التوقيع :

الاسم: أ. د. أنور محمد فرج

رئيس اللجنة

/ / ٢٠١٨

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية العلوم السياسية بجامعة السليمانية في جلسته المرقمة ( ) والمنعقدة في (/ / ٢٠١٨) على قرار لجنة مناقشة رسالة الماجستير الموسومة بـ(**مستقبل استراتيجية تركيا المائية تجاه سوريا والعراق**) المقدمة من قبل الطالب (عمر عطار مصطفى)، وقرر المجلس منحه شهادة الماجستير في العلوم السياسية.

التوقيع :

الاسم: أ. م. د. عابد خالد رسول

عميد كلية العلوم السياسية/ جامعة السليمانية

/ / ٢٠١٨

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي الى:

والدي الذي علمني حب العمل..

والدتي الحنونة أطال الله عمرها..

زوجتي وسندي في الحياة..

ولدي وفلذة كبدي (علي)..

الباحث

شكر وتقدير

بعد إكمال هذه الرسالة وعرفانا مني بالجميل اتقدم بشكري وامتناني الى..

الاستاذ البروفسور د. فكرت رفيق السيد على قبوله الإشراف على رسالتي، وعونه لي ومساهماته العلمية القيمة بحيث يعود له الفضل في قدرتي على اتمام هذه الرسالة، وادعو الله أن يحفظه ويمن عليه بالخير والاحسان.

واقدم شكري الى أساتذتي في كلية القانون والسياسة، لاسيما أساتذة الدراسات العليا، بالأخص الدكتور كمال عبدالله حسن الذي ساعدني كثيراً بدءاً من عنوان الدراسة مروراً بتزويدي بمصادر ومراجع تخص موضوع الرسالة وصولاً الى تقديم ملاحظات قيمة فهو ذو خبرة في مجال قضية المياه.

وأخيراً الى كل من قدم لي نصيحة أو معلومة ساعدتني على اتمام هذه الرسالة.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٤
الفصل الأول **المتغيرات المؤثرة في استراتيجية المائية التركية**	٥-٥٤
المبحث الأول: المتغيرات الداخلية	**٦-٢٦**
المطلب الاول: المتغيرات السياسية والامنية	٦-١٧
المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية	١٨-٢٦
المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية	**٢٧-٥٤**
المطلب الأول: المتغيرات السياسية والأمنية	٢٧-٤١
المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية	٤٢-٥٤
الفصل الثاني **الاستراتيجية المائية التركية بعد العام ٢٠٠٢**	٥٥-٩٦
المبحث الأول: تطور الاستراتيجية المائية التركية بعد العام ٢٠٠٢	**٥٦-٧٦**
المطلب الاول : مفهوم الاستراتيجية المائية التركية	٥٦-٦٣
المطلب الثاني : المشاريع المائية التركية وأثارها	٦٤-٧٦
المبحث الثاني: أهداف الاستراتيجية المائية التركية بعد العام ٢٠٠٢	**٧٧-٩٦**
المطلب الأول: الأهداف الداخلية	٧٧-٨٤
المطلب الثاني: الأهداف الخارجية	٨٥-٩٦
الفصل الثالث **مستقبل أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق**	٩٧-١٤٣
المبحث الأول: أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق	**٩٨-١٢٩**
المطلب الأول: الموارد المائية في سوريا والعراق	٩٨-١٠٨
المطلب الثاني: تطور أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق	١٠٩-١٢٩
المبحث الثالث: مشاهد/ سيناريو تطور أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق	**١٣٠-١٤٧**
المطلب الأول : مشهد/ سيناريو استمرار الأزمة المائية بين تركيا وسوريا والعراق	١٣٠-١٣٧

المطلب الثاني : مشهد/ سيناريو التعاون بين تركيا وسوريا والعراق	١٣٨-١٤٣
الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات	١٤٤-١٤٧
قائمة المراجع والمصادر	١٤٨-١٦٠

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
١	سجل الانتخابات العامة لحزب العدالة والتنمية التركي للأعوام ٢٠٠٢-٢٠١٥	١٢
٢	نسب الإسهام والاستهلاك للدول المتشاطئة لحوضي دجلة والفرات	٥٧
٣	الوحدات الرئيسية لمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) في حوض الفرات	٦٨-٦٩
٤	الوحدات الرئيسية لمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) في حوض دجلة	٧٢-٧٣
٥	الموارد والاحتياجات المائية في العراق	١٠٣
٦	جدول يبين معدل الواردات السنوية لمياه نهر دجلة وروافده للفترات (١٩٣٢- ١٩٩٨) و (١٩٩٩- ٢٠١١)	١١٢
٧	جدول يبين معدل الواردات السنوية لمياه نهر الفرات عند منطقة حصيبة العراقية	١١٤
٨	جدول يبين مجموع الواردات المائية لنهري دجلة وروافده والفرات	١١٤

المقدمة

تُعد قضايا المياه من اهم القضايا الحساسة المتعلقة بالأمن القومي والأمن الغذائي. والثروة المائية التي هي من اهم العناصر في الطبيعة لها اهمية بالغة في الحياة البشرية وعلى جميع الاصعدة. ويعتقد ان الحرب القادمة ستكون حرب مياه في ظل تفاعلات دولية غير مستقرة، فالبيئة الدولية شهدت ولا زالت تشهد كثيراً من المشكلات في مقدمتها شحة المياه. وقد جهد الباحثون في مختلف الاختصاصات (السياسية، الاقتصادية، الهيدرولوجية ....الخ) في التعبير عن التداعيات الخطيرة والاثار الفادحة لظاهرة شحة المياه العذبة نتيجة الظروف المناخية أو البيئية أو السياسية المتمثلة بسياسات الاحتكار من قبل دول المنبع الى دول المجرى والمصب.

وتعتبر قضية المياه في منطقة الشرق الاوسط على قدر كبير من الأهمية لا سيما في العراق وسوريا، لأنهما يتأثران وبشكل كبير بما تحدده تركيا من كمية المياه المنسابة اليهما، وقد استغلت تركيا هذه المسألة في تحقيق غايات عدة أدت في النتيجة الى خلافات وتدهور العلاقات فيما بين الأطراف الثلاث. ذلك بسبب غياب القدر الكافي من التنسيق والتعاون بين الاطراف المختلفة لعدم رؤية مشتركة تضمن نسبة من مصالح هذه الأطراف وفق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه، لذلك تستمر حالة عدم الاستقرار في العلاقة بين دولة المنبع تركيا التي تتحكم وتنفذ استراتيجية مائية تصب في خدمة مصالحها القومية في المجالات الامنية والسياسية والاقتصادية، دون مراعاة مصالح دول الجوار لا سيما العراق، والذي نتج عنها تبعية مائية.

تلك الاستراتيجية التركية المتمثلة في اقامة سدود ومشاريع على نهري دجلة والفرات، وما تحاول تركيا لاحقاً أن تقوم به من عملية تنموية اقتصادية وصناعية وزراعية كبيرة وبفترة قياسية، وذلك لضمان اللحاق بركب الاتحاد الاوروبي الذي يفرض على تركيا أن تقوم بعملية تصحيح لاقتصادها الذي كان يعاني من التضخم وسوء الادارة، وقد تمكنت من تحقيق خطوات اقتصادية هامة في هذا المجال.

ومما لاشك فيه أن الاستراتيجية المائية التركية تهدف الى الاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات الى أقصى حد، وذلك من خلال استغلال مياه النهرين مستقبلاً عن طريق الاستمرار في إقامة سدود ومشاريع، والذي بدوره يؤثر سلباً على حصة سوريا والعراق المائية. وتبتغي تركيا من

ذلك تحقيق حلمها في أن تصبح دولة محورية ومسيطرة إقليمياً، وبالتالي سيؤثر ذلك مستقبلاً على العلاقات بين تركيا وكل من سوريا والعراق بحسب ما ستؤول إليه تلك الاستراتيجية.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في تحديد الاهداف الاستراتيجية المائية التركية تجاه العراق وسوريا بعد استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، وأثر تطور الاحداث التي شهدها كل من العراق وسوريا بعد العام ٢٠٠٣ على هذه الاستراتيجية، وما ستؤول إليها.

هدف البحث:

هدف البحث هو التعرف على طبيعة ومضمون واهداف استراتيجية تركيا المائية، والسياسات التي تنتهجها في هذا المجال وما ينتج عنها من أثار وانعكاسات على كل من سوريا والعراق، وعلى طبيعة مستقبل العلاقات بينهم، في إطار استراتيجية تركيا المائية.

إشكالية البحث:

نفذت تركيا استراتيجية مائية لتحقيق عدة أهداف على المستوى الداخلي والخارجي، ونتجت عن هذه الاستراتيجية أزمة مياه لكل من سوريا والعراق، فهل تتمكن تركيا من الاستمرار في استراتيجيتها في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية، للمحافظة على العلاقات مع الدولتين.

لذا ان اشكالية هذه الدراسة تقوم على ان تركيا تنتهج سياسات محددة في قضية المياه تجاه سوريا والعراق، وتوظفها لخدمة مصالحها واهدافها، وهنا تثار التساؤلات الاتية:

١ -ما هي المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في استراتيجية تركيا المائية؟

٢ -ما هي الاهداف الاستراتيجية المائية لتركيا على المستوى الداخلي والخارجي؟

٣ -ما هي اهم النتائج والانعكاسات للاستراتيجية المائية التركية على الأزمة المياه في كل من سوريا والعراق ؟

٤ -ما هو مستقبل أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية هذه الدراسة من رؤية وادراك مفادها أن تركيا تمارس سياسات ضاغطة في قضية المياه تجاه سوريا والعراق من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية، عن طريق استثمار المياه كعامل في تحقيق ذلك، في إطار استراتيجيتها المائية التي قطعت أشواطاً عدة، ومن المتوقع أن تستمر تلك الاستراتيجية مستقبلاً وفق مشهد استمرار التعاون، في مسألة المائية فيما بين تركيا وكل من سوريا والعراق في ظل تغيرات البيئة الاقليمية مستقبلاً.

منهجية البحث:

سنستخدم اكثر من منهج في هذا البحث ومنها، المنهج التاريخي لسرد الحقائق والاحداث التاريخية حول مسألة المياه، والمنهج الوصفي التحليلي وذلك للتعرف على المتغيرات وتحليل دورها وتأثيرها على استراتيجية تركيا المائية، فضلاً عن المنهج الاستشرافي الاحتمالي لصياغة المشاهد المستقبلية لتلك الاستراتيجية.

الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على عدد من الدراسات التي تناولت موضوع هذه الدراسة، ومن أبرزها:

١. د. سليمان عبدالله اسماعيل، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤: تناولت الدراسة وعبر فصولها الاربعة، الجوانب الجيوسياسية لحوضي دجلة والفرات والسياسة المائية لدول الحوضين، كل على حدة، وكذلك أجرى تقييماً لتلك السياسات في ضوء القانون الدولي، وركز في الفصل الأخير من الدراسة على انعكاسات السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات على القضية الكوردية والانعكاسات المستقبلية للصراع حول المياه على تلك القضية.
٢. د. كمال عبدالله حسن، استراتيجية تركيا المائية في مطلع القرن الحادي والعشرين، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد ٥، العدد (١٦)، السنة ٢٠١٦: وهي من الدراسات الحديثة حول استراتيجية تركيا المائية،

وتناولت الدراسة في ثلاثة مباحث، مشكلة المياه بين تركيا والعراق، وكذلك الواقع المائي في تركيا والعراق وسوريا، ومن ثم أهداف السياسة المائية التركية.

٣. د. سلمان شمران العيساوي، أزمة مياه الرافدين بين اطماع الجوار الجغرافي والقانون الدولي، منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٦: وهي دراسة فنية وقانونية واسعة، وتناولت في ستة فصول الجانب الجغرافي لنهري دجلة والفرات والاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب، والمفاهيم والنظريات الخاصة بالأنهار الدولية، والمشاريع المائية للدول المتشاطئة على النهرين وأثارها، والتأصيل التاريخي والابعاد السياسية لمياه الحوضين، وكذلك الواقع والتحديات لمياه الرافدين واثرها على الأمن الوطني.

وأن ما تميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة حول مسألة المياه بين تركيا وجيرانها، هي أنها ركزت على كافة أبعاد الاستراتيجية تركيا المائية وتأثيرها في طبيعة علاقات تركيا بكل من سوريا والعراق، واستشراف مستقبل تلك الاستراتيجية بعد التحولات الكبيرة التي حدثت مؤخراً على الصعيد الداخلي التركي، وعلى الصعيد الإقليمي.

هيكلية البحث:

سيتم تقسيم الدراسة الى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة: حيث يتناول **الفصل الاول:** المتغيرات المؤثرة في استراتيجية المائية التركية، وقد جاء في مبحثين، المبحث الأول المتغيرات الداخلية، والمبحث الثاني المتغيرات الخارجية. ويتناول **الفصل الثاني:** الاستراتيجية المائية التركية بعد العام ٢٠٠٢، وذلك في مبحثين، المبحث الاول يتناول تطور الاستراتيجية المائية التركية بعد العام ٢٠٠٢، ويتناول المبحث الثاني أهداف الاستراتيجية المائية التركية بعد العام ٢٠٠٢. واخيراً يتناول **الفصل الثالث:** مستقبل أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق، في مبحثين، المبحث الاول أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق، وفي المبحث الثاني مشاهد/ سيناريو تطور أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق. ومن ثم الخاتمة.

الفصل الأول

المتغيرات المؤثرة في الاستراتيجية المائية التركية

تأثرت الاستراتيجية المائية التركية بالمتغيرات الداخلية والخارجية في مطلع القرن الحادي والعشرين، لاسيما بعد العام ٢٠٠٢ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة. وسنتناول هذا الموضوع في مبحثين وكما يلي:

المبحث الأول: المتغيرات الداخلية

والمبحث الثاني: المتغيرات الاقليمية.

المبحث الاول

المتغيرات الداخلية

ظهرت بشكل جلي خلافات حول مسألة المياه بين تركيا من جهة وكل من العراق وسوريا من جهة أخرى منذ ستينات القرن العشرين، باعتبارها قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية. وذلك بسبب اتباع تركيا سياسات ومواقف في ذلك الشأن تهدف من ورائها الى القيام بدور إقليمي بارز، وبالإضافة الى البعد الجيوسياسي الذي له دور بارز في تلك المسألة، فقد تأثرت تلك السياسات بالمتغيرات الداخلية التركية أيضاً. وان المتغيرات الداخلية المؤثرة في استراتيجية المياه التركية، عديدة ومتنوعة، منها المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وجميعها تؤثر في الاستراتيجية التركية. وسنعرض في هذا المبحث تلك المتغيرات الداخلية، في مطلبين وكالآتي:

المطلب الاول : المتغيرات السياسية والامنية،

المطلب الثاني : المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الاول

المتغيرات السياسية والامنية

الفرع الأول– البعد الجيو– سياسي:

من الناحية المفاهيمية فإن مصطلح الجيوسياسية يعني علاقة الأرض بالسياسة أو علاقة الموقع الجغرافي للإقليم بالسياسة، أي أنه يتناول أثر هذا الموقع على حركة الإقليم السياسية. "ويعرف علم الجيوسياسية (Geopolitics) بأنه التطبيق العملي للجغرافيا السياسية في محيطه السياسي والاجتماعي، ويدرس هذا المصطلح "الجيوسياسية" ظاهرة أثر الجغرافيا والاقتصاد والسكان والتكنولوجيا في صنع السياسة القومية وبالتالي أداة لتحديد ووضع سياسة واقعية لبلد ما أو مجموعة

بلدان"[(١)]. وفي واقع الحال "ان تأثير الجغرافية مستمر بشكل مباشر وغير مباشر في قوة الدولة، لذا فمن الخطأ إنكار الدور المستمر الذي تؤديه الجغرافية في التفكير الاستراتيجي لصانع القرار. إذ إن الجغرافية هي الحقيقة الأساسية في تحديد سياسات الدول وتوجهاتها الاستراتيجية"[(٢)].

وتنطلق سياسات الدولة في تركيا من نقطة مركزية جغرافية سياسية، هي موقعها في الخارطة العالمية. "حيث تقع تركيا في الموقع المركزي من مناطق العبور، ولساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق- غرب، وشمال- جنوب. وتتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة الأورو- آسيوية المركزية مع البحار الساخنة وافريقيا على خط شمال- جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين هامتين هما: البلقان والقوقاز، ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضايق. بالإضافة الى المناطق التي تربط أورآسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين، اللتين تعتبران مركزاً للمصادر الجيو- اقتصادية"[(٣)]. وتكمن أهمية موقع تركيا في أنها[(٤)]:

١ -تتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي.
٢ -تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته " أوراسيا " وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة " قلب العالم " وفق نظرية هالفورد ماكندر الجيو- بوليتيكية الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيو- سياسي.
٣ -هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا.
٤ -تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال وبحر إيجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخياً محورا للصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضا.

---

(١) أكرم نصر خالد، أثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة، الاردن ٢٠٠٧، ص١٣.
(٢) كمال عبدالله حسن، استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٣، ص٦٩.
(٣) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ت: محمد جابر الثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص١٤٢.
(٤) نقلاً عن: علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ٢٠٠٩، ص٢٠.

قد يكون للجغرافيا أهمية كبيرة في السياسة، إلا أن لها على العموم أهمية ساكنة، مرتبطة بالوعي والاستعداد والإمكان لدى صانع السياسة، وبجملة عوامل أخرى؛ فالدولة ليست مفردة أو وحيدة، وإنما هي موجودة في سياق جغرافي – سياسي في المقام الأول. ويرتبط الأمر بالمدارك والكيفيات المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة. وهنا يمس الموقع نقطة مركزية للكثير من السياسات الخارجية للدول، سلماً وحرباً، تقارباً وتنافراً((١)). وقد سعت تركيا من خلال موقعها الجغرافي الى تحقيق مكانة اقليمية رائدة في الإقليم بربط مصالح دول منطقة الشرق الأوسط بالمصالح الغربية، وبالسياسات الأمنية لحلف الشمال الأطلسي ودعم المصالح الأمنية الامريكية في المنطقة((٢)). فقد أقدمت تركيا في عهد حكومة (توركت أوزال) على العمل من أجل طرح ميزاتها الجيوسياسية كقيمة دبلوماسية مهمة، باعتبار هذا الموقع ليست أداة استراتيجية دفاعية، بل ومقياسا استراتيجيا إنفتاحياً على العالم((٣)).وفي إطار مفهوم "العمق الاستراتيجي" في رؤية العثمانية الجديدة، أشار احمد داود أوغلو الى "ضرورة تغير المقاربات المتعلقة بالوضع الجيوسياسي لتركيا، بما في ذلك تجنب النظر الى الوضع الجيوسياسي كأداة استراتيجية توجهها فكرة الدفاع عن الحدود والحفاظ على الوضع الراهن، بل يجب رؤيته كأداة للانفتاح على العالم ضمن خطوات مرحلية من أجل تحويل التأثير الاقليمي الى تأثير دولي. وأن الشرط الأساسي في ذلك مرهون باستخدام العامل الجيوسياسي في العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية الدولية في اطار ديناميكي"[٤].

ويمكننا القول أن البعد الجيوسياسي لعب دوراً مهما في أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بين تركيا وكل من سوريا والعراق، وذلك لأن الموقع الجغرافي الذي تتمتع بها الدولة التركية جعلها تسيطر على مياه نهري دجلة والفرات، حيث أن النهرين ينبعان من داخل الأراضي التركية ويمران فيها لمسافات تمتد مئات الكيلومترات قبل أن يدخلا سوريا والعراق، لذلك فأن تركيا ومن خلال موقعها الجيوسياسي تسيطر على أعالي مياه النهرين، في حين يقع كل من سوريا والعراق أسفل النهرين.

---

(١) عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية- التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٢، ص٣٣.

(٢) فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية: وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠١٦، ص٨٩.

(٣) كمال عبدالله حسن، استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

٤ ينظر: أحمد داود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.

الفرع الثاني– المتغيرات السياسية الداخلية:

عند دراسة المتغيرات السياسية الداخلية التركية ومدى تأثيرها في الاستراتيجية المائية التركية، يقتضي دراسة أهم التغييرات التي جرت على النظام السياسي التركي، ومدى قدرة السلطة التنفيذية في استخدام الموارد السياسية المتاحة والقيود المفروضة على النظام السياسي، ومستوى التأييد الشعبي للسلطة السياسية، وقدرتها على رسم وإتباع سياسات داخلية وخارجية ضمن نطاق استراتيجيتها العامة، في ظل المحددات الداخلية المتمثلة في إمكانات الدولة وقدراتها ومواردها، بهدف معرفة حجم ونوعية ذلك التأثير.

في تاريخ تركيا الحديث، يشير بعض الكتاب الى الانقلاب عام ١٩٨٠ (الموجه ضد عدم الاستقرار المدني والتطرف السياسي اليميني واليساري) بصفته (الخطوة الأولى التي ستوجه المجتمع نحو النيو– ليبرالية). وقد أنتج هذا السياق سرديات مساءلة إزاء القومية/ الكمالية، أطلق عليها تارة " ما بعد الكمالية " وتارة " العثمانية الجديدة "[(١)].

وأصبح توركت أوزال رئيساً للوزراء بعد فوز حزبه (الوطن الأم) في انتخابات العام ١٩٨٣. ويعد اوزال رجل الدولة الثاني في الجمهورية التركية بعد مصطفى كمال أتاتورك الذي يأتي ببرنامج متكامل الأهداف ترك أثره الواضح في الساحة التركية طيلة المدة الواقعة ما بين عامي (١٩٨٣– ١٩٩٣)، ومن المعروف انه يُعد عراب العديد من المشاريع ومنها مشروع "العثمانية الجديدة"[(٢)]. وفي زيارة الى سوريا في تموز من العام ١٩٨٧، أبرم توركت أوزال البروتوكول الذي تعهد فيه الجانب التركي بتأمين جريان حد أدنى من مياه نهر الفرات بمقدار (٥٠٠) م^{٣}/ثا، سنوياً عند الحدود السورية التركية[(٣)]. ورغم وجود اتفاقات ومعاهدات بين تركيا وجيرانها حول مياه النهرين، إلا أنه لم ينتج حلاً مقبولاً بينهم. وقد "استفادت تركيا من النزاع السوري – العراقي في تحديد سياساتها المائية على مدى العقود الماضية، من خلال استغلال الخلافات والانقسامات القائمة بينهما بما يحقق مصالحها في مواصلة مشروعاتها المائية"[(٤)].

[(١)] هشام القروي، سياسات ما بعد الكمالية: بماذا يمكن أن تفيد العرب، مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٢، ص٨٥٣.

[(٢)] أفراح ناثر جاسم، توركت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة، مجلة دراسات إقليمية، السنة (٣)، العدد (٦)، كانون الثاني ٢٠٠٧، ص٢.

[(٣)] د. وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، الطبعة الاولى، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت ، ٢٠٠٦، ص١٢٤.

[(٤)] د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية- التركية بعد وصول الحركة الإسلامية الى السلطة في تركيا، دوحة، ٢٠٠٩، ص٥٥.

لذلك يمكن القول ان النظام السياسي التركي يعتبر " نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانية الأتاتوركية التي يحميها الجيش. ونتيجة لهذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركية – حتى نهاية القرن العشرين– أية تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج"((١)).

وفي خضم هذه الظروف والتطورات التاريخية كانت تركيا تشهد على الصعيد الداخلي حدثا مهما جدا تمثل بانتصار حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية التي جرت في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢ واستلامه السلطة السياسية في البرلمان كما في الحكومة بمفرده وكان صانع هذا الانتصار زعيم الحزب رجب طيب أردوغان((٢)). وهو إشارة الى ترسخ حكم الإسلاميين في النظام السياسي التركي.

ويمكن القول هنا أن ثمة عوامل داخلية وخارجية كانت سبباً في فوز حزب العدالة والتنمية، فهو لم ينبثق من العدم، فقد نشأ من سلسلة من الحركات والأحزاب الإسلامية في تركيا تطورت وتعلمت وتغيرت على مدى فترة ٣٥ عاما، وهو "أول حزب إسلامي يتحرر من النفوذ الإسلامي الأكثر تقليدية لنجم الدين أربكان، الذي قاد أربعة أحزاب إسلامية متتالية خلال المدة الواقعة ما بين عامي (١٩٧٠ – ١٩٩٧)، مع حظر كل منها في نهاية المطاف"((٣)).

الى جانب ذلك كانت هناك حاجة المجتمع الدولي ممثلاً في الولايات المتحدة وأوروبا الى ظهور وانتشار تيار إسلامي وسطي ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول من العام ٢٠٠١. وكما خدمت المتغيرات الدولية والمحلية حزب العدالة والتنمية في فوزه بالانتخابات، فإن وقوف تركيا على عتبة بدء مفاوضات الانضمام الى الاتحاد الأوروبي كانت أيضاً حصان طروادة الأردوغاني الذي سيحقق برنامجه الإصلاحي في تركيا((٤)).

فمنذ فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات العام ٢٠٠٢ "شهدت تركيا عملية تغيير دستوري وقانوني، كما شهدت تطوراً نسبيا فيما يتعلق بالحريات، وتفهماً أكبر بما يخص المسألة

---

(١) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.
(٢) محمد نور الدين، السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات، مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ٢٠٠٩، ص١٣٦.
(٣) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ٢٠٠٩، ص٧١.
(٤) طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية.. تفكيك القبضة الحديدية، مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ٢٠٠٩، ص٧٧.

الكوردية والأرمنية والعلوية، والشأن الداخلي عموماً، أما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية فقد تصالحت تركيا مع جميع دول جوارها"[(١)]. وقد شهدت تركيا تغيرات نسبية في طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية من حيث الوزن النسبي لتأثير الجيش في السياسة العامة، وخاصة بعد التعديلات الدستورية والقانونية التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية في العام ٢٠١٠[(٢)]، إذ قامت بعدة اصلاحات داخلية في المجال القانوني والسياسي والاقتصادي، فضلاً عن تعديلات دستورية متعلقة بمسألة العضوية في الاتحاد الأوروبي. وكذلك قامت تركيا فيما بين الأعوام (٢٠٠٢-٢٠١٠) بطرح مشروع السلام مع الكورد والذي سمي بمبادرة (الانفتاح الكوردي)، بحيث قامت الحكومة التركية بالعديد من الخطوات الاصلاحية في إطار القضية الكوردية، لكن معظم هذه الاصلاحات كانت شكلية لإستغلالها سياسياً لاسيما في الحملات الانتخابية[(٣)].

وفي حقيقة الأمر أعادت الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٧ تأكيد رسوخ وقوة الحركة المجتمعية والسياسية لحزب العدالة والتنمية، ونهجه وإصلاحاته في الحكم، ونجاحه في التعامل مع مسألة انتخاب رئيس الجمهورية وفوز مرشح الحزب عبد الله غول بثقة البرلمان التركي الذي أعيد في انتخابات دورته للعام ٢٠٠٧، وهو تأكيد تجذر الحزب في الحياة العامة والسياسية في تركيا[(٤)]. وأعقبها الحزب بنصرٍ واضحٍ أكبر بعد نجاح مرشحه رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٤/٨/١٠.

وقد نجح قادة الحزب ولا سيما الثلاثي (أردوغان، غول، وأوغلو)، "في دفع تركيا نحو الإرتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة وجعلها نموذجا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على مستوى المنطقة والعالم، ترافق ذلك مع صياغة نظريات ومفاهيم تركية تتناسب مع متطلبات الصعود مثل (العمق الاستراتيجي) و (دبلوماسية تصفير النزاعات)"[(٥)]. إلا أن تلك السياسة تعثرت بعد أحداث العام ٢٠١١ في العالم العربي، والتدخل التركي المنحاز في تلك الأحداث.

---

(١) برهان علي محمد، تطور العلاقات العراقية- التركية بعد عام ٢٠٠٣، مطبعة الشهيد (ازاد هورامي)، كركوك ٢٠١١، ص١٣.
(٢) عقيل سعيد محفوض، مصدر سبق ذكره، ص٧١.
٣ للاطلاع على تلك الاصلاحات وعملية السلام ينظر: زانيار حمد محمد، السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عامي (٢٠٠٢-٢٠١٥)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياسة/ جامعة السليمانية، ٢٠١٧، ص٦٨- ص٨٨.
(٤) مركز سورية للبحوث والدراسات، النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم – المؤسسات)، الموقع الرسمي للمركز ينظر على شبكة الانترنت، http://www.syriasc.net ، تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/٣
(٥) كمال عبدالله حسن، استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

وظهرت فيما بعد موجة امتعاض واعتراض على سياسات اردوغان الداخلية والخارجية، منذ العام ٢٠١٤. وجراء الشعور بالاستياء من قبل المؤسسة العسكرية في تركيا " بسبب تدهور الوضع الامني الداخلي نتيجة الحرب السورية والعمليات التي قام بها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) داخل تركيا، لا سيما عملية المطار التي شكلت صدمة كبيرة لدى الرأي العام، وطريقة حكم اردوغان الذي يحاول ان يكون الحاكم الاوحد والسلطان، والذي يسعى الى قيام نظام رئاسي"[(١)]. ولذا حدثت محاولة انقلاب التي "نفذتها قوات من سلاح الجو وبعض قوات الأمن وعناصر من القوات المدرعة، وذلك في ليلة ١٥ تموز من العام ٢٠١٦، لكنها منيت بالفشل. وقد اتهم أردوغان وحكومته حركة (غولن) الإسلامية بالوقوف وراء تلك العملية، وحملوها مسؤولية تدبير محاولة الانقلاب"[(٢)]. ولاقت محاولة الانقلاب الفاشلة تلك رفضاً من قبل الغالبية العظمى من قيادات حزبية وعسكرية وبرلمانية تركية[(٣)].

وبالنظر الى نتائج الانتخابات العامة التركية للأعوام ٢٠٠٢-٢٠١٥، نلاحظ التفاوت في عدد المقاعد التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية، خاصة تراجع دوره في انتخابات التي جرت في ٢٠١٥/٦/٧. وكما هو موضح في الجدول رقم (١) أدناه.

الجدول رقم (١)

سجل الانتخابات العامة لحزب العدالة والتنمية التركي للأعوام ٢٠٠٢-٢٠١٥				
الانتخابات	عدد الاصوات	عدد المقاعد	نسبة الاصوات	النتيجة
٢٠٠٢/١١/٣	١٠،٨٠٨،٢٢٩	٣٦٣/٥٥٠	%٣٤،٣	في الحكم
٢٠٠٧/٧/٢٢	١٦،٢٣٧،٢٩١	٣٤١/٥٥٠	%٤٦،٦	في الحكم
٢٠١١/٦/١٢	٢١،٣٩٩،٠٨٢	٣٢٧/٥٥٠	%٤٩،٨	في الحكم
٢٠١٥/٦/٧	١٨،٨٦٧،٤١١	٢٥٨/٥٥٠	%٤٠،٩	في الحكم
٢٠١٥/١١/١	٢٣،٦٨١،٩٢٦	٣١٧/٥٥٠	%٤٩،٥	في الحكم

المصدر: نقلاً عن: زانيار حمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

(١) أسرار شبارو، أسباب بارزة لفشل الانقلاب العسكري في تركيا، موقع جريدة النهار الإلكترونية: https://www.annahar.com/article/427236 ، تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/٥.
(٢) إزغي باصاران، انقلاب تركيا: من كان يقف وراء محاولة الانقلاب العسكري، موقع BBC على شبكة الانترنت: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160717 تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/٥.
(٣) محاولة الانقلاب في تركيا ٢٠١٦، ينظر في ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org . تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/٨.

وعليه، يمكننا القول أنه منذ بداية تأسيس الجمهورية التركية التي أسسها أتاتورك، كانت المؤسسة العسكرية واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي التركي والحارس على الجمهورية التركية القومية الأتاتوركية؛ وكان البعد الأمني هو الذي سيطر على النظام السياسي التركي حتى نهاية القرن العشرين. لكن تراجعت هيمنة العسكريين بعد سيطرة حزب العدالة والتنمية على الحكم في تركيا بعد العام ٢٠٠٢، وذلك بعد قيام الحكومة التركية بإصلاحات دستورية وقانونية، وإحداث تطورات سياسية على المستوى الداخلي التركي، عبر انتهاج سياسة اصلاحية. إلا أن سياسات حكومة العدالة والتنمية قد انتج مؤخراً موجة امتعاض عند المؤسسة العسكرية منذ العام ٢٠١٤، وذلك بسبب طريقة حكم اردوغان، والذي أدى الى زيادة التوترات الأمنية في الداخل التركي.

الفرع الثالث– المتغيرات الأمنية :

بصورة عامة فإن تحقيق الأمن القومي – الذي يكاد معناه يغطي جوانب الحياة كلها تقريبا– هو الهدف الرئيس للسياسات، أيا كانت، وهو تحديد مصادر التهديد التي تواجه وحدة الدولة واحتواءها، سواء أكان ذلك في الداخل أم الخارج، وعلى أي مستوى((١)). وكذلك تحديد أهم القضايا التي تفرض تهديدات على الأمن الداخلي، وما توفره تلك القضايا من فرص لتعزيز المصالح الوطنية.

إن قائمة المصالح الوطنية التركية واسعة، نتيجة تعدد الرؤى الداخلية والإدراكات الخارجية لتركيا وأدوارها. وبشكل عام تتمثل أهم هذه المصالح في الحفاظ على وحدة تركيا وتكاملها الإقليمي في مواجهة التهديدات الداخلية والإقليمية والدولية، والحفاظ على الأمن الاقتصادي للدولة وعدم تهديد مستوى النمو الاقتصادي التركي وضمان استمرار تدفق إمدادات الطاقة الى تركيا لاسيما بالنظر الى ضعف المصادر الذاتية للطاقة في تركيا وعدم وفائها بمتطلبات الاستهلاك والتنمية، وتجنب أية ضغوط لتقييد قدرة تركيا على الاستفادة من مواردها وقدراتها المائية سواء لأغراض تنموية داخلية أو في إطار مشروعات إقليمية"((٢)).

---

(١) عقيل سعيد محفوض، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

(٢) علي جلال معوض، الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد (٤٣)- يناير ٢٠٠٩، ص١١٠.

مما لا شك فيه أن المسألة الكوردية كانت ولا تزال تعد من أبرز المشاكل إثارة للجدل – من الناحية الأمنية– على الساحة التركية منذ الأيام الأولى لبناء الجمهورية التركية الحديثة، "حيث ما فتئت الدولة تتعامل معها بحساسية مفرطة، سواء بشكل علني صريح أو خلف دهاليز السياسة. وليست هذه القضية بجديدة في تاريخ السياسة التركية، حيث تتفرع وتتشعب منها العديد من الاعتبارات الداخلية والخارجية، وتتداخل فيها أبعاد أمنية بالغة التعقيد أدت منذ أواخر ثمانينات القرن المنصرم الى مقتل عشرات الآلاف، مع كل ما نتج عن هذه التوترات من اختلالات أمنية وتصدعات اجتماعية"((١)).

ونتيجة للفقر الشديد والتخلف الاجتماعي الكبير الذي عانته المناطق الكوردية في الشرق والجنوب الشرقي من تركيا، حيث تفشت فيهم الأفكار الاشتراكية والماركسية، وهو الأمر الذي مهد للصعود والانتشار الكبير لحزب العمال الكوردستاني (PKK)، لأنه "يحاول إقامة العدالة الاجتماعية بين الكورد من جهة والقيام بأعمال عسكرية ضد القوات التركية بهدف قيام دولة كوردية مستقلة عن تركيا من جهة أخرى"((٢)). فقد حاولت الحكومة التركية استغلال عامل المياه من أجل تحقيق استقرار أمني في المناطق الكوردية في جنوب الشرقي للبلاد، وذلك من خلال "صرف موارد أكبر في المنطقة بما في ذلك مشروع جنوب شرقي الأناضول، من أجل معالجة أكثر حكمة للمشكلة"((٣)).

ولكن استمرت حكومات تركيا المتعاقبة منذ العام ١٩٩١، بما فيها حكومة أربكان الائتلافية، في تبني خيار الحسم الأمني والعسكري للمشكلة الكوردية في تركيا، سواء أخذ ذلك شكل عمليات أمنية داخل أراضيها أو عمليات عسكرية في مناطق إقليم كوردستان العراق((٤)). "وطرأت تغيرات جوهرية في المدارك الأمنية حول الكورد في الداخل بعد اعتقال الزعيم الكوردي عبدالله أوجلان العام ١٩٩٩ في كينيا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن طُرد من ملجئه في

---

(١) جمال الدين الهاشمي، في سياسة حزب العدالة والتنمية الخاصة بالقضية الكوردية، تأليف د. كمال عثمان علي : حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكوردية، مطبعة المنارة- اربيل ٢٠١٣، ص١٦٩.
(٢) د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٧.
(٣) جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.
(٤) أكرم نصر خالد، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

دمشق. وذلك ضمن اتفاق أمني بين تركيا وسوريا المعروف باتفاق "أضنة"، وكانت مسألة المياه أحد المواضيع الأساسية في هذا الاتفاق، الى جانب مسائل أمنية أخرى"[١].

وقد شهدت تركيا تغيراً تدريجياً في نخبتها ومداركها السياسية، من نخبة علمانية مأخوذة بالغرب وراضية تقريباً بطبيعة علاقاتها وبدور القاعدة الأمنية التقليدي، الى نخبة ذات خصوصية تركية، أو ذات نزوع "عثمانوي" ...، تهتم بالعمق الشرقي والتاريخي للبلاد، وإن لم تغير (بكيفية ملموسة) في اتجاهاتها الغربية المعتادة خلال العقود السابقة[٢]. وأظهر أداء حكومة العدالة والتنمية التركي في التعامل مع الملف الكوردي تصوراً مختلفا عن سابقاتها من الحكومات، فهو "أداء مزج بين القوة والسياسة أو بتعبير أدق بين البندقية وغصن الزيتون. فبينما لم تتخلف حكومة أردوغان عن توظيف قوتها العسكرية لقمع التمرد الكوردي الذي عاود نشاطه بعد العام ٢٠٠٣، لم تتردد كذلك في الإعلان – وبتحد صارخ للمؤسسة العسكرية– عن عزمها اتخاذ إصلاحات سياسية واقتصادية لحل المشكلات التي تعترض سبيل الوحدة الوطنية التركية"[٣].

وقد طرح الرئيس التركي أردوغان مبادرة مشروع لحل القضية الكوردية في تركيا، والذي يعتبر جزء من استراتيجية احمد داود أوغلو، الذي يؤكد على السلام والتماسك الداخلي وعلاقات خالية من الصراع مع الدول الإقليمية في إطار (تصفير المشاكل). والمشروع تضمن مشاركة الكورد في الحياة السياسية والتوصل الى صيغ مناسبة لدمجهم في الحياة العامة، بعد الاعتراف ببعض حقوقهم، في مقابل إلقاء السلاح من قبل حزب العمال الكوردستاني. إلا أن هذا المشروع تعرض للفشل بسبب عدم جدية الحكومة التركية في تنفيذ وعودها، والاعتراضات المتواصلة من قبل القوميين الأتراك والعسكر، لأنهم اعتبروا هذه الخطوة مهددة لأمن ووحدة البلاد ويمكن أن تؤدي الى تقسيمها. وذلك أدى الى استئناف العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكوردستاني[٤].

وقد كانت الحكومات التركية المتعاقبة تخوض حربا داخلية ضد حزب العمال الكوردستاني منذ ثمانينات القرن المنصرم، "لكن في العام ٢٠١٣ أعلن هدنة بين الحكومة التركية وحزب العمال الكوردستاني، أملاً في إيجاد حل سلمي بين الطرفين في إطار مشروع حكومة العدالة والتنمية.

---

[١] أكرم نصر خالد، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.
[٢] عقيل سعيد محفوض، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.
[٣] د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢.
[٤] لمزيد من المعلومات ينظر: د. كمال عثمان علي : حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكوردية، مطبعة المنارة- اربيل ٢٠١٣، ص١٦٤.

وعلى مدار عامين، سمح وقف إطلاق النار بالحد من المناوشات بين القوات التركية والمسلحين الكورد، الذين تعتبرهم الحكومة التركية "مجموعة إرهابية". لكن وقف إطلاق النار انهار في تموز العام ٢٠١٥، وذلك بعد تفجير تسبب في مقتل (٣٢) شابا كورديا ونشطاء يساريين في مدينة سروج، جنوب شرقي تركيا. وفعلاً فشلت الهدنة في العام ٢٠١٥ وعادت الحكومة التركية الى الحل العسكري في التعامل مع القضية الكوردية، ومعاداة حزب الشعوب الديمقراطي الكوردي؛ سيما بعد التعديلات الدستورية التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية مؤخرا. فقد أقر البرلمان التركي تعديلات دستورية مثيرة للجدل في أيار من العام ٢٠١٦، لرفع الحصانة عن عشرات النواب تمهيدا لمحاكمتهم. وجراء ذلك قبضت السلطات التركية على (صلاح الدين دميرتاش وفيغان يوكسكداغ)[١]، الرئيسين المشاركين لحزب الشعوب الديمقراطي المعارض وعدد من نواب الحزب، في البرلمان، بالإضافة الى اعتقال مئات من المؤيدين لهذا الحزب الكوردي. وربما يعود ذلك لمحاولة حزب العدالة والتنمية في يونيو من العام ٢٠١٥ ضرب "حزب الشعوب الديمقراطي"[٢] – ويتهمه بارتباطه بحزب العمال الكوردستاني– لإخراجه من البرلمان، والحصول بالتالي على حصة من الأصوات التي نالها، ما يؤهل العدالة والتنمية لإقرار دستور جديد في البلاد. أو لإحداث أزمة أمنية داخل تركيا، تؤكد توجه العدالة والتنمية في ضرورة التحول نحو النظام الرئاسي واستصدار دستور جديد[٣].

وكانت تركيا على مدار فترات طويلة تعد بمثابة منارة استقرار بين أوروبا والشرق الأوسط، لكنها شهدت منذ بداية العام ٢٠١٥ توترا شديدا، إذ تواجه الحكومة مقاتلين الكورد شرقي البلاد وتسعى جاهدة لمنع امتداد عنف المسلحين الإسلاميين على طول حدودها مع سوريا. وتعرضت

---

[١] صلاح الدين دميرتاش هو سياسي كوردي، زعيم "حزب الشعوب الديمقراطي" بدأ حياته السياسية عضواً في حزب "المجتمع الديمقراطي" اليساري الكوردي عام ٢٠٠٧ ونائباً عنه في البرلمان قبل أن تحظره المحكمة الدستورية العليا عام ٢٠٠٩ بحجة ارتباطه بحزب العمال الكوردستاني. وأصبح لاحقاً نائباً عن حزب "السلام والديمقراطية" اليساري الكوردي الذي حظرته المحكمة للأسباب ذاتها. ثم أسس مع الصحافية والناشطة النسوية فيغان يوكسيكداغ حزب "الشعوب الديمقراطي" في العام ٢٠١٤، الذي يحاول تجميع أجنحة اليسار السياسي في حزب واحد. وقد خاض ديميرتاش الانتخابات الرئاسية التركية عام ٢٠١٤ وحل ثالثاً بـ٩,٧٧% من الأصوات. موقع الحرة على الانترنت: https://www.alhurra.com/z/304 تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٩/١/٢١.

[٢] تأسس حزب الشعوب الديمقراطي في ١٥ تشرين الأول عام ٢٠١٢، وذلك بزعامة كلّ من (فاطمة كوك) و(بافوز أونين)، إلا أنّ زعامتهما للحزب انتهت بعد عام من بدء مهامهما، لتنتقل الزعامة بعد الانتهاء من مرحلة التأسيس في ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٣ إلى (أرطفرل كوركجو) و(صبحات تونجيل)، إلا أنّ الاسمين الجديدين اللذين تسلّما زعامة الحزب لم يحظيا بقبول من قبل مناصري الحزب، وخصوصا (صبحات تونجيل)، وعلى أساسه أجريت في ٢٢ حزيران ٢٠١٤ انتخابات جديدة، تمّ فيها اختيار (فيغان يوكسيك داغ) و(صلاح الدين ديمرتاش) كـ زعيمين جديدين للحزب. موقع اورينت نت على الانترنيت: https://orient-news.net/ar/keyword تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٩/١/٢١.

[٣] برلمان تركيا يقر تعديلا دستوريا لرفع الحصانة عن النواب لمحاكمتهم، موقع BBC على شبكة الانترنت: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/05/160520_turkey_parliament_immunity تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/١٦.

تركيا لمجموعة من الهجمات على يد تنظيم "الدولة الإسلامية"، إلا أنها تعتقد أن المسلحين الكورد الخطر الرئيسي، حيث تعرضت المدينتان الأكبر في تركيا، اسطنبول وأنقرة، لمجموعة من التفجيرات الدامية في الأشهر الأولى من العام ٢٠١٦"[١]. ومن الواضح أن محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز من العام ٢٠١٦، كانت تأكيداً على تجاوز التوترات السياسية والأمنية مستوياتها الطبيعية السابقة، فبالنسبة للداخل "فهناك محاولات لتغيير طبيعة الدولة العلمانية باتجاه ان تكون اقل علمانية واكثر دينية، وهذا لا يتفق مع نظرة المؤسسة العسكرية كونها تقليدياً حارسة للعلمنة في البلاد، هذا كله يترافق مع محاولة اردوغان للاستئثار بالسلطة وإلغاء الآخرين حلفاء او شركاء او اعداء، وان هذه السياسات العامة اوصلت الى الاضطراب الامني والتفجيرات التي شهدتها البلاد مؤخراً وارتفاع مستوى المواجهة العسكرية مع الحالة الكوردية في جنوب البلاد"[٢].

يرى الباحث أن مسألة المياه في تركيا تتشابك مع المسألة الكوردية، وذلك من خلال استغلال عامل المياه من أجل تحقيق استقرار أمني في المناطق الكوردية في الجنوب الشرقي للبلاد، من خلال انعاش هذه المناطق اجتماعياً واقتصاديا. ونلاحظ أن صعود حزب العدالة والتنمية منذ العام ٢٠٠٢ الى السلطة، أظهر تصوراً مختلفاً للملف الكوردي، فهو أداء يمزج بين السياسة والقوة، دون التوصل الى حل نهائي لتلك المسألة.

---

[١] أسرار شبارو، موقع جريدة النهار الإلكترونية، مصدر سبق ذكره.
[٢] المصدر نفسه.

المطلب الثاني

المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

الفرع الأول– المتغيرات الاقتصادية :

ان تاريخ التجربة السياسية التركية يؤكد لنا، أن المتغير الاقتصادي يلعب دوراً بارزاً في تحديد قوة الدولة، ويشكل الركيزة الأساسية لسياساتها الداخلية والخارجية، فقد أدى التعثر الاقتصادي الى إجهاض مشاريع وإسقاط عدة حكومات في تركيا الحديثة، سواء كانت ذات توجهات إسلامية أو علمانية، في حين فتحت الإنجازات الاقتصادية افاقاً واسعة أمام حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم.

ويمكننا القول أن المرحلة الكمالية وما تلاها حتى مطلع الخمسينات من القرن الماضي، أحرزت نجاحات مهمة على صعيد التنمية الاقتصادية، حيث أنه في تلك الفترة " تطور الدور المركزي للدولة في الاقتصاد والتشجيع على تراكم رأس المال بهدف تسريع النمو الاقتصادي ومواجهة تداعيات الكساد العالمي. لكن هذه المرحلة انتهت بتولي الديمقراطيين السلطة، وحدث تحول أساسي في السياسة الاقتصادية التركية بانحياز كامل الى الغرب في ظل النظام الدولي معززة هذه السياسة بالتحالفات السياسية "[(١)]. وبعدها حدث تغير داخلي في الأحوال السياسية والاقتصادية التركية منذ انقلاب العام ١٩٨٠، حيث سعت تركيا لتدعيم علاقاتها بالولايات المتحدة وحلف الأطلسي وتطوير الانتساب للجماعة الأوروبية[(٢)].

وعلى الرغم من توفر جوانب القوة الجيوسياسية في الاقتصاد التركي التي منحته خصائص جيدة يمكن حصرها في " ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي؛ وتطور القطاع الصناعي وارتفاع مساهمته في الناتج القومي؛ وتوفر الامكانيات الزراعية في تركيا؛ وتنامي عوائد قطاع السياحة في تركيا، إلا أن نقاط الضعف في الاقتصاد التركي نابعة من مشكلات عديدة، من أبرزها : أزمة الطاقة؛ وعدم استقرار سوق العمل، وانفتاح الاقتصاد التركي وتبعيته للخارج؛ وقصور القطاع العام

[(١)] منير الحمش، وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٢، ص٢٢١.

[(٢)] د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦.

وغموض دوره في الحياة الاقتصادية؛ وارتفاع الانفاق العسكري، وتفاقم مشكلة سداد الديون الخارجية؛ وتنامي ظاهرة التضخم؛ وبروز ظاهرة العجز في الميزان التجاري للاقتصاد التركي"[(١)].

ورغم أهمية الزراعة التي تُعد أحد العوامل الرئيسة في تقليل البطالة، "إلا أن سكان المدن في تزايد، وأن القوى العاملة في القطاع الزراعي – وهو القطاع الاقتصادي النشط – في تناقص، إذ أن العمالة في هذا القطاع كانت حوالي٦٤% من مجمل العمالة في العام ١٩٧٠ ، وتناقصت إلى حوالي٤٠% في الوقت الحاضر، منها حوالي ٦٤% من النساء. في الوقت نفسه فإن مشاريع الري تعتبر من أهم العوامل في عدم نزوح العمالة من الريف إلى المدينة"[(٢)].

وفقد عملت تركيا إلى إجراء تغيير أساسي في سياستها خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وذلك من أجل استعادة المكانة الدولية التي كانت عليها أبان حكم الدولة العثمانية، "فشرعت في فتح الأبواب للنظام الاقتصادي العالمي، وأطلقت حركة السوق وحررت نظام التجارة الخارجية وكان التبدل في مفهوم التصنيع في المرحلة الأولى في التحول الاستراتيجي على مستوى نظرية الدولة، وسجلت عملية إعادة الترتيب البنيوي للسلطة التي حققت منذ العام ١٩٨٣ نجاحًا ظهرت نتائجه الأولى في تحسن صدقية البلاد في الأسواق العالمية"[(٣)].

تطلق تركيا على مشاريعها المقامة والمخطط لها على نهري دجلة والفرات اسم مشروع جنوب شرق الأناضول ومختصره (GAP)، وتصفه بأنه " أكبر مشروع تنموي متعدد الأغراض ينفذ في تركيا في العصر الحديث وتعلق عليه آمالاً كبيرة في تنمية المحافظات الست الواقعة في الجنوب الشرقي لتركيا، التي تعد أكثر المناطق تخلفاً فيها، وهي ديار بكر، غازي عنتاب، سيرت، شانلي أورفا، أريمان، ماردين"[(٤)]. وتتلخص الرؤية التركية لمشروع الكاب بأنه "مشروع اقتصادي

---

(١) علي سعد سعيد السعيدي، الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط(٢٠٠٢-٢٠١٣) القيود والفرص، رسالة منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤، ص١٠٦.

(٢) فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار الغد، بغداد، ٢٠١٠، ص١٦٥.

(٣) فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا (٢٠٠٣-٢٠١٤)، رسالة منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤، ص٥٢.

(٤) أحمد شاهينوز، " مشروع جنوب شرق الأناضول: مصدر غذائي جديد في الشرق الأوسط "، ورقة قدمت الى: الشرق الأوسط ومسألة المياه: محاضرة مؤتمر اسطنبول ١٩٩٤، ت: ميسم حلواني (مصراته، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٩٥)، ص٣٥٧.

تنموي يؤمل منه أن يساهم في تغيير كل المظاهر الاقتصادية في منطقة جنوب شرق الأناضول"[(١)]، فضلاً عن أهميته الاجتماعية والأمنية.

وتكمن أهمية البعد الاقتصادي لمشروع الكاب في أنه يوازن بين جميع مشاريع التنمية الاقتصادية محلياً وإقليميا. فإن نتائج المشروع الاقتصادية الضخمة هي التي جاءت تعطيه قيمته الحقيقية، "فالإمكانات الزراعية والصناعية المترتبة على المشروع ستزيد من الناتج الاقتصادي للمنطقة بمعدل ٤،٥% وتوفر فرص عمل لـ(٣،٨) ملايين عامل. وتأثر مشروع "الغاب" بالوضع الاقتصادي التركي بشكل مباشر خصوصاً وقد كان للأزمة التي أصابت الاقتصاد التركي في نهاية تسعينات القرن العشرين، الأثر السلبي الكبير على الكثير من خطط وبرامج المشروع، الأمر الذي أوجد أزمة تمويل دفعت بعض الخبراء الاقتصاديين الأتراك الى اعتبار ذلك مدخلاً لبعض الجهات الاستثمارية الأجنبية عامة والإسرائيلية خاصة، الى جانب أن حاجة تركيا الى تغطية نفقات هذا المشروع واستكمال العديد من المشاريع الاقتصادية التركية دفعها الى إتباع سياسة شد الأحزمة لمدة سنتين نتيجة للاتفاق مع صندوق النقد الدولي حول خطة الإصلاح الاقتصادي"[(٢)].

ونتيجة للتوظيف السليم للثروات ومنهج الإصلاح الاقتصادي الذي أدخله حزب العدالة والتنمية، فإن الاقتصاد التركي انتقل من مرحلة الانهيار مع بداية العام ٢٠٠٢ الى مرحلة أصبح فيها يحتل المرتبة (١٦) عالميا، وهو مرشح لأن يدخل قائمة العشر الأوائل خلال السنوات المقبلة[(٣)]. فقد "مر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السبع سنوات الواقعة في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية في العام ٢٠٠١ والأزمة الاقتصادية العالمية في العام ٢٠٠٨. وكان من نتيجة ما أفرزه هذا التحول هو زيادة الناتج القومي بين عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٨ من (٣٠٠) مليار دولار الى (٧٥٠) مليار دولار، بمعدل نمو بلغ في المتوسط ٦،٨%"[(٤)].

وقد أشار وزير التنمية التركي جودت يلماز في العام ٢٠١٦، بأن "وجود المرأة في القوى العاملة في تركيا سجّل رقماً قياسياً جديداً ليصل إلى ٤ ملايين، بزيادة قدرها ٦٠ بالمئة خلال (٦)

---

(١) ناجي علي حرج، المياه في العلاقات العربية – التركية، مجموعة مؤلفين، تقديم (محمد نور الدين): العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٢، ص٣٨٤.
(٢) د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.
(٣) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ٢٤.
(٤) ابراهيم اوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨، مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ٢٠٠٩، ص٤٧.

سنوات. كما أشار إلى إحصاءات من العام ٢٠٠٨، وبالتحديد معدل التوظيف في مشروع جنوب شرقي الأناضول (GAP)، الذي ارتفع من ٣٠،١ بالمئة إلى ٣٥،٢ بالمئة في عام ٢٠١٥"[(١)].

وعلى الرغم من التطورات في العلاقات بين تركيا والدول العربية، وخاصة في مسألة المياه، والتطمينات التركية لسوريا والعراق حول تلك القضية؛ منذ وصول العدالة والتنمية للحكم في تركيا، فإن ذلك لم يؤدي الى تغيير في الاستراتيجية المائية التركية، بل استمرت في تكملة مشروع الغاب. وقد أكد وزير الموارد المائية العراقية (حسن الجنابي)[(٢)] في تصريح في اكتوبر من العام ٢٠١٦، "أن سد اليسو التركي سيكتمل انشاؤه قريبا، مشيرا إلى أن العراق سيتأثر عند ملئ السد من دون اتفاق"[(٣)].

لذا فإن مفهوم الجيواقتصادي والجيوسياسي الذي أكد عليه احمد داوود أوغلو رئيس الوزراء التركي السابق، يؤكد مضي العدالة والتنمية في نفس الاستراتيجية المائية، حيث يقول في كتابه العمق الاستراتيجي ما نصه " يجب على تركيا أن تأخذ بعين الاعتبار مسألة نقل المياه والمنتوجات الزراعية ومواد الطاقة كقضية أساسية وهامة في تخطيطها الاستراتيجي للمراحل القادمة وعلى المدى البعيد، وأن تقوم بالاستعدادات اللازمة لذلك "[(٤)]. وبالنسبة لمشروع "الغاب" تتعدى أهميته موضوع التنمية الزراعية وإنتاج الكهرباء، لتطال تغيير البنى الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الشرقي التركي ورفع مستوى الرفاه ومعالجة بعض العوامل التي كانت تغذي الصراع مع الحركة الكوردية وفي طليعتها البطالة، وبالتالي خلق فرص عمل للسكان في منطقة المشروع.

---

(١) موقع ترك برس، على شبكة الانترنت: http://www.turkpress.co/node/21521 تاريخ زيارة الموقع: ٢٠١٧/١٠/٦.
(٢) للمزيد ينظر: سد "أليسو" سيكتمل قريباً.. والجفاف يهدد أراضي العراق، موقع يلا الالكترونية على شبكة الانترنت: https://yallairaq.com/ تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/٥.
(٣) سد إليسو هو سد اصطناعي ضخم تحت الإنشاء على نهر دجلة على طول الحدود من محافظة ماردين وشرناق في تركيا، يهدف إلى توليد الطاقة الهيدروليكية والتحكم في الفيضانات وتخزين المياه، بدأ إنشاؤه في عام ٢٠٠٦ وكان يفترض أن يكتمل في ٢٠١٤ ، ان بناءه سيعود بأزمات وضرر اقتصادي وبيئي كبير على العراق كونه سيخسر الاخير نحو ٥٠٪ من واردات نهر دجلة، بحسب مسؤولين عراقيين. المصدر السابق نفسه.
(٤) أحمد داود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.

الفرع الثاني– المتغيرات الاجتماعية :

لقد استند تأسيس النظام السياسي في تركيا على تمتين قوة الدولة، من خلال تعزيز السلطة المركزية للدولة المعتمدة على المبادئ الأتاتوركية. "إذ ارتكزت الكمالية دائما على محورية الدولة، وتعزيز قوتها دائماً، وسمو مكانتها فوق الجميع، وعلى أولوية مصالحها وقدسيتها، وسعت الى حد كبير في توظيف مبادئها (الكمالية الست) ونجحت في تبنيها. لذلك فإن تبني هذا النموذج، الذي يقوم على أساس القومية التركية والتغرب العلماني، أصبح مصدراً أساسياً لأزمات الهوية العرقية والدينية، التي ظهرت منذ تأسيس الجمهورية التركية حتى وقتنا الحاضر"[(١)].

وتعتبر القضايا المتعلقة بالهوية والمرجعية من بين أهم القضايا التي بدأت تظهر في عقد الثمانينات وأخذت دفعة قوية مع بداية التسعينات، وقد ساهمت في ظهورها تطورات سياسية واقتصادية وثقافية متداخلة. ولم تكن تركيا في معزل عن هذه التطورات، فقد ظهرت على المستوى الداخلي مطالب وصراعات تتعلق بالهوية الدينية والعرقية، ومقابل الضغوط التي طالبت بظهور هذه الهويات في بناء الدولة، اتخذت الدولة طابعا محافظا ومتشددا، يرتكز على محوري القومية والعلمانية المتشددة في مواجهة الحركات الثقافية والسياسية التي تسعى الى التغيير[(٢)].

ومن الجدير بالإشارة أنه "هناك بعض الساسة والمفكرين الأتراك وحتى الأجانب لهم نظرة متشائمة وبعكس الاعتقادات السابقة حيث يرون أن التغيرات الجارية وضعت تركيا أمام تحديات قاسية أصعبها تفجر مشاكل داخلية بشكل خطير خاصة المشكلة –القضية الكوردية– ذات التشعبات الكثيرة والمعقدة، و يتساءل هؤلاء الساسة حول هوية تركيا فيما إذا كانت تركيا دولة أوروبية أم آسيوية، أم شرق أوسطية؟ فرغم أن تركيا بلد له دور كبير في تاريخ العالم الإسلامي والإسلام، إلا أن تركيا الجمهورية التي أسسها أتاتورك العام ١٩٢٣ قد حظر بموجب الدستور كل نشاط إسلامي"[(٣)]. فلم تكن مهمة أتاتورك أن يغرس الزهو بالهوية التركية فقط، بل أن ينسف الإسلام كقوة في إطار السياسة والمجتمع في الجمهورية التركية الجديدة[(٤)].

---

(١) كمال عبدالله حسن، استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.
(٢) محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا.. طرق جديدة للمعالجة، مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ٢٠٠٩، ص٨٧.
(٣) ياسين احمد القطاونة، الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية القطبية (١٩٩١-٢٠٠٨)، رسالة منشورة، جامعة مؤتة، الاردن ٢٠٠٩، ص٤٢.
(٤) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ت: (ميخائيل نجم خوري)، دار قرطبة، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٣.

وتتسم التركيبة السكانية لتركيا بتعدد أعراقها[(١)]، ولكن لا توجد إحصاءات رسمية لعدد السكان حسب التقسيم العرقي، حيث تعتبر الحكومة التركية البلاد ملكاً للأتراك بغض النظر عن انتمائهم العرقي[(٢)].

وتُعد القضية الكوردية واحدة من أهم القضايا الرئيسية التي واجهت الحكومات التركية المتعاقبة منذ اعلان الجمهورية التركية العام ١٩٢٣ وحتى الوقت الحاضر، بسبب إنكار تلك الحكومات وجود أي قومية أخرى في تركيا غير القومية التركية[(٣)]. واستمر هذا الإنكار من قبل الدولة التركية قرابة نصف قرن، وقمعت أية محاولة الى الدوافع الوطنية الكوردية، وهذا أدى الى انتفاضات متكررة وصراع، وتكفل بذلك حزب العمال الكوردستاني الذي أعلن في ١٥ أب من العام ١٩٨٤ بدء الكفاح المسلح من خلال التعرض للقوات التركية[(٤)].

ومن أجل القضاء على الحركة الكوردية المسلحة في المناطق الكوردية، سعت الحكومة التركية الى إنعاش هذه المناطق اجتماعياً واقتصادياً من خلال مشروع تطوير جنوب الأناضول (الغاب)، واستندت الحكومة التركية الى مقولة: " أنه طالما بقيت المناطق الكوردية الريفية فقيرة، فإن سكانها سيكونون عرضة لتأثيرات الأيديولوجية الماركسية الجديدة والقومية المخربة، لهذا فإن إقامة مشروع إنمائي متعدد الأهداف مثل مشروع الكاب سيؤدي الى صهر سكان هذه الأقاليم الكوردية وإدماجهم ببقية السكان في الدولة التركية"[(٥)].

وفي تسعينات القرن العشرين "نمت المطالب بالاعتراف بالأبعاد الكاملة للمشكلة؛ أي الاعتراف بالمشكلة (القضية) على أساس أنها مشكلة إثنية وهوية وليست مجرد إرهاب. وفي النهاية أرغمت هذه الحقيقة الاعتراف الرسمي بالكورد كشعب متميز داخل تركيا له طموحات ثقافية وطموحات تتعلق بالهوية الخاصة بهم. ولعب الرئيس أوزال، الذي اعترف بأنه كوردي جزئيا، دوراً قيادياً جريئاً في هذه العملية"[(٦)].

---

(١) أعلنت دائرة الإحصاء التركية أن تعداد سكان تركيا في العام ٢٠١٥ وصل إلى ٧٨ مليون و٧٤١ ألف و٥٣ شخصا. للمزيد ينظر: http://www.turkpress.co/ ويتكون سكان تركيا من الأتراك، والكورد، بالإضافة الى أقليات أخرى هم (عرب، شركس، جورجيون، أرمن، يونان، ألبان، آشوريون، آراميون، بوسنيون، شيشانيون، بلغاريون، لازيون، روس، ألمان).

(٢) محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية- السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: ٢٠٠٧-٢٠١٢، رسالة منشورة، جامعة الأزهر غزة، ٢٠١٣، ص٢٤.

(٣) د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٧٩.

(٥) إسماعيل بيشكجي، كردستان مستعمرة دولية، ت: زهير عبد الملك، دار APEC للطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص٨٥.

(٦) جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.

وقد أظهر توركت أوزال أيضاً خلال حكمه تعاطفا شديدا مع النشاطات الإسلامية، واستقطب الى جانب حزبه مريدي الطرق الصوفية الذين كان لهم دور مؤثر في فوزه للمرة الثانية في انتخابات العام ١٩٨٧، وضم في قيادات حزبه الحاكم وجوها إسلامية سياسية معروفة، وتوسعت في عهده المدارس الدينية، ويلاحظ بأن "توجهات السياسة الداخلية والخارجية لأوزال والتي تحتوي على تأثير النزعة العثمانية الجديدة كتيار ظهر وتصاعد في الفترة ما بين عامي (١٩٨٧-١٩٩٣)، قد حاولت تطوير سياسة تنسجم مع الوضع الدولي الذي ظهر في الظروف الديناميكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة"[(١)].

لكن تلك النزعة الإسلامية التي برزت في المجتمع التركي منذ عهد أوزال، "أصيبت بتراجع وخمول في عهد الحكومة الائتلافية التي شكلها حزب الرفاه برئاسة أربكان بعد انتخابات العام ١٩٩٦، وذلك بسبب ما حدث عام ١٩٩٧ والذي أدى الى استقالة أربكان. ولكن بروز التيار الإسلامي الجديد المتمثل في حزب العدالة والتنمية ووصف نفسه بـ(الديمقراطي المحافظ) كهوية سياسية له، أعاد إحياء تلك النزعة الإسلامية، وكذلك سعى هذا الحزب الى تحقيق الحريات التي منع منها المجتمع، وكانت تتعلق بهويته الثقافية "[(٢)].

وحقق هذا الحزب الفوز في انتخابات العام ٢٠٠٢، وكذلك فاز في الانتخابات اللاحقة في الاعوام ٢٠٠٧ و٢٠١١ والانتخابات الأخيرة في العام ٢٠١٦، ويعتبر ذلك ترسيخ لسلطة الإسلاميين في النظام السياسي التركي، خاصة بعد بقائه في السلطة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي حدثت في تموز من العام ٢٠١٦.

ورغم محاولات حكومة حزب العدالة والتنمية تطبيق سياستها الخاصة بالقضية الكوردية في تركيا[(٣)]، والذي أنتج هدنة بين الحكومة وحزب العمال الكوردستاني في العام ٢٠١٣، كانت الحكومة التركية " تركز على مبدأ تعزيز المشاركة السياسية، والدفع بالإصلاحات السياسية نحو إيجاد حل للقضية، وإعادة صياغة المعنى الأساسي للهويات الطائفية التي تؤدي في النهاية الى

---

(١) محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا..، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.
(٢) كمال عبدالله حسن، استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، مصدر سبق ذكره، ص١١١.
(٣) **حول مشروع حزب العدالة والتنمية التركي وحكومتها لحل القضية الكوردية والاصلاحات، ينظر:** د. محمد نورالدين، المسألة الكوردية في تركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، تأليف د. كمال عثمان علي : حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكوردية، مطبعة المنارة- اربيل ٢٠١٣، ص١٦٤.

خلق معنى حقيقي للهوية القومية المشتركة "[1]". أي النظرة المختلفة لحزب العدالة والتنمية إزاء القضية الكوردية، التي تجاوزت الصرامة الكمالية القومية، من خلال إدخال مكون التوافق مع الكورد ضمن هوية إسلامية فضفاضة وليس الهوية التركية[2].

ومع أن قادة حزب العمال الكوردستاني رحبوا بمواقف أردوغان، وعدوها خطوة إيجابية، لكنهم ذكروا بأن رؤساء وزراء أتراك أخرين قد أقروا بالواقع الكوردي، ولكنهم لم يترددوا في النهاية في استخدام الحل العسكري بدلاً من التسوية السلمية للقضية. وكما قال الكاتب الكوردي طارق حمو إن "حزب العدالة والتنمية يريد باختصار تطويع الكورد بالجوع وإبعادهم عن العمال الكوردستاني وإنزال ضربة قوية بهذا الأخير. وهو لذلك يتحالف مع الجيش ليطلق يده في ذبح وتقتيل كورد أوجلان مقابل احتضان كورد أردوغان وشراء أصواتهم"[3].

يرى الباحث أن البعد الجيوسياسي يساعد صانعي القرارات على صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية واستراتيجية طويلة الأمد بدافع المصلحة القومية، وبما أن تركيا تتمتع بموقع جغرافي مهم حيث تحدها المياه من ثلاث جهات، وتسيطر على ممرين مائيين مهمين هما دجلة والفرات، لذا فقد منحت نفسها حق التصرف في مياه النهرين من خلال القيام بتنفيذ مشاريع ضخمة عليهما في إطار مشروع "الغاب".

ومن خلال دراسة أهم التغييرات التي جرت على النظام السياسي التركي، تبين لنا أن الحياة السياسية التركية لم تشهد حتى نهاية القرن العشرين أية تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج. لكن تركيا شهدت تغيراً تدريجياً في نخبتها ومداركها السياسية منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم منذ العام ٢٠٠٢؛ وكذلك مر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة نتيجة للنهج الإصلاحي الذي اتبعه. حيث حدثت تغييرات وأحداث وإصلاحات في النظام السياسي التركي، بعد سيطرة الاتجاه الإسلامي على مقاليد الحكم في تركيا الذي اتبع سياسة "تصفير المشكلات"، سيما في الداخل التركي وذلك من خلال القيام بالإصلاحات الدستورية، ومحاولة حل المسألة الكوردية بالحوار والمبادرات السلمية والتي فشلت في النهاية وأدت الى عودة الخيار الأمني

---

[1] جمال الدين الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص١٧١.
[2] د. سناء عبدالله عزيز الطائي، موقف حزب العدالة والتنمية في تركيا من المسألة الكوردية، تأليف د. كمال عثمان علي : حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكوردية، مطبعة المنارة- اربيل ٢٠١٣، ص١٨٤.
[3] طارق حمو، أين مشروع العدالة والتنمية لحل القضية الكوردية، تأليف د. كمال عثمان علي : حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكوردية، مطبعة المنارة- اربيل ٢٠١٣، ص١٩٣.

واستئناف العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكوردستاني، ومعاداة حزب الشعوب الديمقراطية "الكوردي"، لاسيما بعد التعديلات الدستورية التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية.

وبالرغم من كل ذلك فإن الاستراتيجية المائية التركية لم تتغير ولم تلتزم حكومة العدالة والتنمية التركي بالاتفاقات التي عقدته مع العراق وسوريا. ومضت الحكومة التركية في نفس الاستراتيجية المائية السابقة، وعملت من أجل الحفاظ على شرعية النظام السياسي واستقراره في مواجهة التهديدات المختلفة، وكذلك الحفاظ على الأمن الاقتصادي للدولة وعدم تهديد مستوى النمو الاقتصادي التركي، وتجنب أية ضغوط لتقييد قدرة تركيا على الاستفادة من مواردها وقدراتها المائية، سواء لأغراض تنموية داخلية أو في إطار مشروعات إقليمية. وقد ظهر مؤخراً تحول في السياسات التركية على المستوى الداخلي وفي سياستها الخارجية أيضا والذي اتجه الى تفعيل القوة الصلبة. وربما يعود ذلك إلى المحاولة الانقلابية الفاشلة التي شهدتها تركيا في تموز ٢٠١٦، وإلى انعكاسات التغيرات السياسية والأمنية الإقليمية.

المبحث الثاني

المتغيرات الاقليمية

في واقع الحال تركيا هي البلد الوحيد الذي يتمتع بوفرة في المياه في منطقة الشرق الأوسط، وقد أجادت استخدام ورقة المياه كسلاح استراتيجي في التعامل ليس فقط مع سوريا والعراق بل مع دول أخرى في المنطقة. حيث تعد المياه من أحد الملفات التي استخدمتها تركيا كأداة لفرض هيمنتها على المنطقة.

وسنتناول في هذا المبحث أهم تلك المتغيرات الاقليمية التي أثرت على الاستراتيجية المائية التركية، والأدوار التي حاولت تركيا أن تقوم بها عن طريق سياستها الخارجية، في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، سيما عن طريق استخدام عامل المياه، وذلك بعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي للحكم، وذلك في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: المتغيرات السياسية والأمنية

المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الاول

المتغيرات السياسية والأمنية

الفرع الأول- المتغيرات السياسية :

شكلت مدة التسعينات، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، "عهد تحول في علاقات تركيا بالشرق الأوسط والغرب، في إدراك تركيا أنها تبتعد أكثر فأكثر عن أوربا سياسيا مقابل الإحساس بإعادة اكتشاف ذاتها ضمن دائرة تشمل البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وإيران والعالم العربي"[(١)]. فبعد حرب الخليج الثانية أصبحت تركيا مسخرة للآخرين، بسبب قربها الجغرافي للإبقاء على العراق تحت مطرقة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. فقد كانت تركيا

(١) أكرم نصر خالد، مصدر سبق ذكره، ص٨٦.

طرفاً شديد الأهمية، إذ التزمت بتطبيق الحظر على العراق، منذ آب ١٩٩٠، وسمحت في اليوم التالي لنشوب الحرب، باستخدام قاعدتي " إنجرليك وباتمان " من جانب الطائرات الأمريكية في العمليات العسكرية ضد العراق((١)).

لكن المبادئ الكمالية التي تؤكد على التغريب واللحاق بالأنموذج الأوربي، حفزت تركيا للسعي المتواصل للانضمام الى المنظومة الحضارية الأوربية((٢)). لذلك كانت تركيا وما زالت تتطلع الى الدور المستقبلي للاتحاد الأوربي، بوصفه كتلة متكاملة القدرات تسعى لنظام دولي متعدد الأقطاب يقلص من مساحة التفرد والهيمنة الأمريكية، وستمنحها عضويتها في الاتحاد الأوربي مرونة وحرية حركة أكبر على الساحتين الاقليمية والدولية، وستتوفر أمامها خيارات وبدائل تخفف من الضغوط الأمريكية عليها((٣)). ولذا " فقد قامت تركيا بجهود ترمي الى تشكيل سياسة أكثر تأثيراً في الشرق الأوسط منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، وتبنت سياسات عبرت عن تموج مرحلي في المنطقة "((٤)). والهدف الأساسي لتلك السياسات التركية هو فرض هيمنتها على دول المنطقة، والحفاظ على دورها كحليف استراتيجي للغرب.

إن عقد التسعينات قد شهد الكثير من التطورات وفي عدة اتجاهات في طبيعة العلاقات العربية – التركية، فقد شهد هذا العقد تحالفا عسكريا واستراتيجيا بين تركيا واسرائيل؛ كما شهد الكثير من التوترات بين تركيا والدول العربية وخصوصاً سوريا والعراق، إذ بلغت أزمة المياه ذروتها في كانون الثاني من العام ١٩٩٠، بين تركيا من جانب وكل من سوريا والعراق من جانب آخر، ذلك عندما تم ملئ سد أتاتورك من قبل تركيا.

بعد ذلك تسارعت التطورات على الساحة الكوردية في كوردستان العراق، وذلك بعد أن أصبح الكيان السياسي الكوردي في إقليم كوردستان العراق منذ العام ١٩٩٢ واقعا جديدا. وأدركت حكومة أنقرة أنها أصبحت في مواجهة مصالح وخيارات متناقضة، فلم يعد أمامها إلا تبني سياسة تبقي على سلطة الحكم الذاتي "الفدرالي" القائم فعلاً في كوردستان العراق، شرط أن تبقى في حالة من الضعف تحول دون خلق دولة كوردية، وأن تكون هذه السلطة على درجة من القوة والإمكانات

---

(١) أكرم نصر خالد، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠.
(٢) محمد نور الدين، خيارات تركيا، مجلة الشرق الأوسط، العدد (٩٩)، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠، ص٤.
(٣) فراس محمد إلياس، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.
(٤) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص٥٦٢.

تكفي لمنع حزب العمال الكوردستاني من الحصول على موطئ قدم قوي له الى الجنوب من الحدود التركية((١)).

ويأتي التوظيف السياسي لأزمة المياه في الشرق الأوسط عبر أدراك تركيا ومنذ وقت مبكر أن مستقبلها البعيد يقوم على تنمية دورها السياسي ومصالحها مع دول الشرق الأوسط، وليس فقط مع دول الغرب التي ظلت ترفض قبولها عضواً في الاتحاد الأوروبي، لذلك فإن تركيا استعدت لهذا الدور فقامت ببناء (٢٢) سداً على نهر الفرات، أكبرها سد أتاتورك الذي يعد من أكبر السدود في العالم، من أجل احكام سيطرتها على مياه نهر الفرات، والتحكم في جريانه خارج أراضيها((٢)).

ومع بداية القرن الحادي والعشرين ظهرت تطورات جديدة في النظام الدولي وانعكست اثارها على العالم بأسره ومن ضمنه منطقة الشرق الأوسط ونظامها الإقليمي، وكان من أهم متغيرات القرن الجديد ما أطلق عليه " الحرب على الإرهاب – بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١– والذي تمثل في حربين أمريكيتين ضد أفغانستان، ومن ثم العراق في العام ٢٠٠٣، بالإضافة الى اندلاع الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني"((٣)).

ثم مّثل بروز الدور التركي في ظل نظام حكم حزب العدالة والتنمية بعد العام ٢٠٠٢، أحد التحولات المهمة في قضايا منطقة الشرق الأوسط والمؤثرة في التوازن الإقليمي في هذه المنطقة، "كون تركيا تتشارك مع العرب عموماً، والعراق وسوريا خصوصاً، بقواسم مشتركة ، منها عوامل التاريخ والجغرافية والدين والحدود والمياه والمصالح الاقتصادية والتجارية؛ لكن يبقى العامل الكوردي من بين أهم وأقوى العوامل والمتغيرات المؤثرة في سياسة الطرفين التركي والعربي، إذ يمثل الكورد أحد أكبر المكونات السكانية والأساسية في منطقة الشرق الأوسط، يقطنون في أكثر من نصف إجمالي مساحة تركيا التي تضم نصف الكورد العالم، بحيث أصبح تأثير تركيا ودورها في رسم مستقبل الكورد في بقية الدول المجاورة لا يمكن تجاهله، نظراً إلى المقومات التي تمتلكها تركيا

---

(١) ناظم يونس عثمان، الأكراد على طرفي الحدود العربية – التركية: التداعيات السياسية والاجتماعية، مجموعة مؤلفين، تقديم (محمد نور الدين): العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٢. ص١٨٢.
(٢) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.
(٣) مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

من موقع جيوستراتيجي وجيوسياسي وطبيعة نظامها الديمقراطي ودورها الفاعل في السياسة الإقليمية والدولية"[(١)].

وأدى وصول الإسلاميين للسلطة بتركيا بعد العام ٢٠٠٢ الى تطور العلاقات العربية – التركية واتجهت نحو توثيق العلاقات اقتصاديا وتجاريا، كما برز انعدام التوتر وتزايد التفاهمات المتبادلة بين المثلث العربي التركي (سوريا –العراق –تركيا)، إلا أنها لم تصل لحل نهائي لمشكلة المياه[(٢)]. وقد أدى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان من العام ٢٠٠٣ الى إحداث تحول هائل في المعادلات الإقليمية والدولية، وضرب الشراكة التركية – الأمريكية بسبب امتناع تركيا المشاركة في الحرب على العراق الى جانب أمريكا. ومن جانب أخر "أدى احتلال العراق الى القطيعة في العلاقات بين تركيا وإقليم كوردستان العراق، ومع تدهور العلاقات التركية – الكوردية، شهدت علاقات القادة الكورد مع الإدارة الأمريكية تطوراً متزايداً وملحوظاً، وأصبح الدور التركي في انحسار واضح، بل كاد يفقد تأثيره الضعيف أصلاً في الشأن العراقي عموماً والشأن الكوردي خصوصاً، بما فيها مسألة كركوك"[(٣)].

ومن الجدير بالذكر أن تركيا فقدت بعد العام ٢٠٠٣ " دور الوكيل للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، بسبب وجود القوات الأمريكية في العراق، وفقدت بالتالي المبادرة الإقليمية، وكذلك تراجعت علاقتها مع كورد العراق بعد أن شهدت هذه العلاقة نمواً مطرداً في تسعينات القرن الماضي"[(٤)]. لذلك فقد تقربت تركيا في البداية من الحكومة المركزية العراقية في محاولة منها لتقوية المركز على حساب إقليم كوردستان العراق، وتقربت من الأطراف السنية العربية في العراق وشجعتهم على المشاركة في العملية السياسية بهدف خلق توازن للقوى، رغم ذلك نأت تركيا بنفسها عن الصراع الطائفي في العراق، لكن "تطور الأحداث في إقليم كوردستان على الصعيد السياسي وانتهاء العزلة الدولية التي كان يعاني منها إقليم كوردستان في التسعينات، والوضع القانوني الذي تمتع به الإقليم حسب الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، أوجد حكومة قوية في كوردستان وذات توجه ليبرالي وإقليم مستقر أمنياً وسياسياً منسجم مع رؤية تركيا الجديدة في علاقاتها الخارجية الداعية الى

---

(١) ناظم يونس عثمان، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.
(٢) د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.
(٣) ناظم يونس عثمان، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.
(٤) طارق الأعظمي، الوقف التركي من حكومة إقليم كردستان بعد سقوط نظام صدام حسين، تأليف د. كمال عثمان علي : حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكوردية، مطبعة المنارة- اربيل ٢٠١٣، ص٣١٩.

توظيف السياسة الخارجية في حل مشاكل داخلية معقدة وعلى رأسها القضية الكوردية، بالإضافة الى تحقيق أهداف اقتصادية ومصالح سياسية عبر كوردستان في العراق ومنطقة الخليج"[(١)].

فبينما لم تختلف حكومة "اردوغان" عن توظيف قوتها العسكرية لقمع الكورد الذين عاودوا نشاطهم منذ عام ٢٠٠٣، ولم يتردد كذلك عن عزمها اتخاذ اجراءات سياسية واقتصادية لحل المسألة الكوردية وقد تجسد ذلك في زيارة "اردوغان" رئيس الوزراء آنذاك الة مناطق جنوب شرق الاناضول والاطلاع على أهم المشكلات، معترفاً بالأخطاء السياسية المرتكبة سابقاً من قبل الحكومات حول القضية الكوردية، ومعلناً عن رغبته في إجراء مفاوضات مباشرة مع إقليم كوردستان العراق لوضع حد لمشكلة هجمات pkk المنطلق من أراضي الإقليم ضد أمن تركيا. ففي العام ٢٠٠٥ ومن مدينة "ديار بكر" ذات الأغلبية الكوردية، صرح اردوغان أنهم عازمون على حل المشكلة الكوردية بالديمقراطية وحقوق المواطنة. وفي عام ٢٠٠٩ قام بإطلاق مبادرة "الانفتاح الديمقراطي" واجراء مباحثات غير مباشرة مع "عبدالله أوجلان" في العام ٢٠١٢[(٢)].

كل ذلك جعل حاجة تركيا لإقليم كوردستان تغدو أكبر وفي أكثر من اتجاه، وهذا ما جعل تركيا على علاقة جيدة مع إقليم كوردستان سواء على الصعيد السياسي المتمثل بالزيارات المتبادلة بين الطرفين وعلى أعلى مستوى، وكذلك على الصعيد الاقتصادي والتجاري الواسع. ومنذ أواخر العام ٢٠٠٨ ظهر انفتاح في العلاقات بين تركيا وإقليم كوردستان العراق، وذلك بعد توجه حكومة الإقليم الى الانفتاح على تركيا، وبادلت تركيا ذلك الموقف بانفتاح في العلاقات الاقتصادية والتجارية في البداية؛ ومنذ ذلك الوقت ساهمت العلاقات الاقتصادية المزدهرة بين الطرفين الى تغيير في الطابع العام للعلاقات بينهما، وتطويرها على مدار السنوات اللاحقة[(٣)].

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في أنقرة في العام ٢٠٠٢، جرت مباحثات بين تركيا وسوريا والعراق في ٢٢ أذار من العام ٢٠٠٧ في مدينة انطاليا التركية؛ وكذلك أجرت تركيا مباحثات جديدة في دمشق في ١٠ كانون الثاني من العام ٢٠٠٨، في إطار اللجنة الوزارية المائية المشتركة لكل من سوريا وتركيا والعراق، " واكتسبت هذه المباحثات أهميتها كونها أنهت فترة من

---

(١) بيار مصطفى سيف الدين، تركيا – الكورد والشرق الأوسط اتجاهات السياسة التركية تجاه كوردستان العراق، تأليف د. كمال عثمان علي : حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكوردية، مطبعة المنارة- اربيل ٢٠١٣، ص٣٦٨.

٢ مزياني اسماعيل، أزمة المياه في العلاقات العربية- التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٧، ص٧٩.

٣ زانيار حمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

القطيعة في الاتصالات على المستوى الوزاري في قطاع الموارد المائية بين الدول الثلاث استمرت نحو عشرين عاما "[(١)]. ونتجت عن تلك المباحثات تأسيس " المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي المشترك ". حيث أعلن رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان خلال زيارته الى بغداد في العام ٢٠٠٨ واجرائه مباحثات مع رئيس الوزراء نوري المالكي عن توقيع اتفاقية "الاعلان السياسي المشترك" التي تضمنت إحدى بنودها تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي المشترك الذي يعمل على تنظيم العلاقة بين البلدين، ويكون برئاسة رئيسي وزراء البلدين على أن يجتمعا سنويا مرة واحدة في حين ضم المجلس في عضويته الوزراء المعنيين في مجلات الطاقة والتجارة والاستثمار والأمن والموارد المائية، مع إمكانية أن يقرر رئيسا الحكومتين توسيع المجلس ليضم وزراء ومسؤولين في مجالات معينة مع تطور التعاون الثنائي ليشمل تلك المجالات[(٢)].

ويتكفل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي المشترك بالعمل على العديد من القضايا من بينها التعاون السياسي والاقتصادي والطاقة والمياه والثقافة والتعاون الأمني والعسكري. وجاءت هذه الاتفاقية تتويجا لمذكرة التفاهم الموقعة بين المالكي وأردوغان في العام ٢٠٠٨، وزيارة الرئيس العراقي جلال الطالباني إلى أنقرة في آذار من العام نفسه، حيث تم توقيع اتفاقية ثنائية بين العراق وتركيا لتشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي[(٣)].

ونصت أهم بنود اتفاقية العام ٢٠٠٨ بين كل من (تركيا– سوريا– العراق) فيما يخص المياه ما يلي[(٤)]:

١ -تدفق لا محدود للمياه ويكون حسب الاحتياج لدولة العراق وسوريا.
٢ -تبادل خبرات في بناء السدود بتركيا ونظم الري.
٣ -اجتماع كل ستة أشهر.

ويعد ذلك تطورا بارزاً على صعيد العلاقات المائية التركية– العربية في عهد حكومة العدالة والتنمية. "فقد سعت تركيا منذ العام ٢٠٠٢ لإنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط،

---

(١) د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.
(٢) مصطفى عياش الكبيسي، العلاقات العراقية التركية بعد الانتخابات، ورقة بحثية مقدمة الى ندوة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية حول: (مستقبل العلاقات التركية العراقية في ضوء فوز حزب العدالة و التنمية التركي)، ٢٠١١، ص١٣.
(٣) أسامة مهدي، اتفاق عراقي تركي على تشكيل لجان لحل مشكلة المياه المشتركة، موقع المنبر التركماني على الرابط الالكتروني: http://www.turkmentribune.com / تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/١/٣.
(٤) نقلاً عن: د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

الأمر الذي دفعها لتعديل سياستها الخارجية وجعلها تسير ضمن إطار عام وشامل تندرج ضمنه عملية تعزيز الوجود التركي في المنطقة وتكثيف العلاقات مع الدول العربية"[(١)].

وكان الجانب التركي مستمراً بالمضي قدماً في مخططاته المائية، حتى في عهد حكومة العدالة والتنمية التي وعدت بالتعاون مع العراق وسوريا؛ وذلك بعد أن تجاهلت معظم الاتفاقات المائية السابقة الموقعة مع كل من سوريا والعراق المتعلقة بتنظيم عمل وتحديد الحصص المائية لمياه نهري دجلة والفرات والأنهار الحدودية المشتركة. حيث "اعلن في اواخر شهر آب من العام ٢٠٠٧ عن قيام رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان بوضع حجر الاساس لسد اليسو على نهر دجلة قرب منطقة دراغيتجين على بعد (٤٥) كلم من الحدود السورية، ولم يتسلم العراق من الجانب التركي اية معلومات تخص قيامه بإنشاء سد اليسو أو مواصفاته الفنية أو اية دراسات عن هذا المشروع وذلك يخالف المعاهدات المعقودة بين الجانبين ومبادئ واحكام القانون الدولي التي تقضي بقيام دول أعالي مجرى النهر بإشعار دول اسفل المجرى باي نشاطات تقوم بها يمكن ان يكون لها اثر ضار ذو شان على دول اخرى من دول المجرى المائي"[(٢)].

لكن بالرغم من ذلك، فقد استمر تناول مسألة المياه بين الأطراف الثلاث في كل مناسبة، حيث "تم تناول مشكلة المياه واثارها على العلاقات العراقية التركية في زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في اذار من العام ٢٠١١ "[(٣)]. وقد وافقت تركيا اثر مباحثات جرت في انقرة في تموز من العام ٢٠١٥، بين نائب الرئيس العراقي النجيفي مع رئيس الحكومة اوغلو على مضاعفة مياه دجلة والفرات المطلقة منها الى العراق، بزيادة كمية المياه المطلقة الى العراق من (٢٧٠) م^{٣} في الثانية الى (٥٠٠) م^{٣} في الثانية على ان تطلق الزيادة فوراً. حيث كان العراق حينها يعاني من أزمة المياه وبخاصة في حوض نهر الفرات بسبب الأوضاع في المنطقة في ضوء التطورات والتحديات الإرهابية، فقد كان تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" قد أقدم على قطع مياه نهر

---

(١) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

(٢) علاء لفته موسى، مياه دجلة والفرات بين العراق وتركيا، ورقة بحثية مقدمة الى نـــدوة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية حول : (مستقبل العلاقات التركية العراقية في ضوء فوز حزب العدالة و التنمية التركي)، ٢٠١١، ص١٩.

(٣) د. صبحي فاروق صبحي، سياسة تركيا المائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد ٤، الجزء ١، العدد ١٣ ، ٢٠١٥، ص٢٢.

الفرات في مناطق محافظة الانبار والمحافظات الوسطى والجنوبية بعد سيطرته على سدة الثرثار في الرمادي منذ العام ٢٠١٤[(١)].

إن احداث العام ٢٠١١ والتي اطلقت عليها "ثورات الربيع العربي"[(*)] قد أثرت على الاستراتيجية التركية السابقة وأعاقت مسار استراتيجية تصفير المشكلات، سيما أن تركيا غادرت موقعها الوسطي والحيادي السابق من الدول والقوى. وذلك كان بمثابة انقلاب على سياساتها السابقة، لتعود تركيا من جديد محاطة بالأعداء بدلاً من الأصدقاء[(٢)]. وأن "استقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء ثورات الربيع العربي تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض :**أولها** أن تطورات الشرق الأوسط تشير أنه لا مفر من التغير بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغير وليس مقاومته. **وثانيهما**، أن التكيف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني"[(٣)].

أما عن موقفها من هذه الاحتجاجات تحاول تركيا عبر تزايد انغماسها في أزمات المنطقة وقضاياها أن توصل رسالة إلى الأوروبيين والأمريكيين على حد سواء، بأنه على الغرب أن يعلم أنه لا يمكن أن يُستبعد تركيا من أي معادلة أو تسوية في الشرق الأوسط أو المنطقة العربية، لأنها قادرة على ممارسة دور سياسي واقتصادي قوي ومستقل في المنطقة، فهي وإن لم تكن قادرة وحدها على تكريس ورسم تفاعلات سياسية من نوع جديد في المنطقة، ولكنها في الأقل قادرة على عرقلة أي ترتيبات أو مشاريع غربية خاصة في الشرق الأوسط تتم بمعزل عنها، "فتركيا بدأت برسم استراتيجية مختلفة اتجاه العالم العربي، على خلاف سياستها القديمة في إثناء الحرب الباردة، وذلك من خلال مد الجسور مع العالم العربي ومحاولة ترتيب وجهات النظر بين الأطراف الإقليمية المتنازعة ومحاولة ردم هوة الخلاف المحتدم"[(٤)].

وأحد أهم تلك المحاولات هو الاتفاق الروسي – التركي بمشاركة إيران، بشأن سورية والذي أعلن في ٢٩ كانون الأول من العام ٢٠١٦، حيث إن تركيا باتت تنظر إلى الأزمة السورية

---

(١) نهاية أزمة.. تركيا تضاعف فورا كميات مياهها للعراق، موقع "كتابات" على شبكة الانترنت: http://kitabat.com/ar/page/02/07/2015/54502 تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/١٦.

* الربيع العربي هو مصطلح اعلامي استخدم للتعبير عن المظاهرات والاحتجاجات التي حدثت في عدة دول عربية في العام ٢٠١١، والذي نتج عنها أزمات سياسية وأمنية وتغير لأنظمة سياسية في تلك الدول، ويستخدم في هذا البحث حسب السياق المنقول من المصادر.

(٢) فراس محمد إلياس، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠.

(٣) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

(٤) باسم خميس خيرالله، تركيا و المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط (الوضع في سوريا إنموذجا)، موقع جامعة النهرين، ٢٠١٤، على الرابط الالكتروني: http://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/taxonomy/term/1497 تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/١/٣.

باعتبارها خطراً يهدد وحدتها واستقرارها في ظل تنامي التهديدات الأمنية الناتجة من استمرار الصراع، إذ أنها تخوض حرباً مزدوجة ضد تنظيم الدولة وحزب العمال الكوردستاني في آن معاً، كما أن الدعم الأميركي للكورد يزيد مخاوفها من احتمال إنشاء دولة قومية كوردية في الشمال السوري.

وبعد أن تصاعدت حدة التوترات بين الجانبين التركي والعراقي، إثر تواجد العسكري التركي في كوردستان العراق في مقابل رفض عراقي قاطع لهذا التواجد، قام رئيس الوزراء التركي بنعلي يلدريم في ٧ كانون الثاني من العام ٢٠١٧ بزيارة العراق، وعقد اجتماع مع نظيره العراقي حيدر العبادي، وهو الاجتماع الثالث للمجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي، حيث بحث الطرفان الموضوعات الحيوية التي تهم البلدين وافاق التعاون في المجالات كافة، وامكانية بناء وتطوير العلاقات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تحقق مصالح البلدين. وفي بيان عقب الاجتماع أكدا على أن الجانبين اتفقا على جملة قضايا من بينها اتفاق الطرفين على زيادة التعاون في إدارة مياه نهري دجلة والفرات والمشاريع المائية المشتركة[١].

وعليه يبدو أن حكومة حزب العدالة والتنمية التركية الى الآن، تحاول تبديد المخاوف العربية بالنسبة لمياه نهري دجلة والفرات دون تغير الموقف الرسمي التركي الرافض للتساوي. وأن الجانب التركي لا يريد الدخول في اتفاقيات ويكتفي بالبروتوكول المعروف مع سورية، بتوفير المياه بمعدل سنوي يزيد عن (٥٠٠) م^{٣}/ثا، ولا يعترف باتفاقية الدولية حول قانون المجاري النهرية غير الملاحية لعام ١٩٩٧، التي تجبر تركيا على استئذان سورية والعراق قبل إنشاء سدود إضافية. وكذلك لم يتنج لحد الآن من المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي التوصل الى اتفاق مرضي لسوريا والعراق حول مياه النهرين. والى جانب ذلك فإن القضية الكوردية حاضرة وبقوة في السياسة التركية اتجاه دول الجوار "سوريا والعراق" ما بقيت دون حل، وفي ظل اصرار تركيا ربط موضوع المياه بالقضية الكوردية أو ما تسميه أنقرة "بالإرهاب".

---

[١] البيان امشترك الصادر في ختام المباحثات الرسمسة بين العراق وتركيا، مقال منشور على موقع (خلك): على الرابط: http://www.xelk.org/ar/babetakan.aspx?babet=iraqi&title=% تاريخ زيارة الموقع: ٢٠١٧/١/٩.

الفرع الثاني– المتغيرات الأمنية :

تحتل مسألة الموارد المائية قمة أولويات القسم الاكبر من دول الشرق الاوسط ومصالحها، وأصبح الامن المائي يوازي أهمية الامن العسكري إن لم يتفوق عليه، ولذا فأن الحديث عن الامن الوطني أو القومي أو الامن الغذائي لهذه الدول هو مجرد حديث بلا مضمون في ظل غياب وفرة الموارد المائية.

ومنذ أن تأسست الجمهورية التركية الحديثة في العام ١٩٢٣، كان هدفها تحقيق الاندماج في العالم الغربي، استناداً إلى المبادئ الكمالية التي ترمي إلى التحديث في ضوء الإنموذج الغربي، مع إنكار تام بكل ما يتصل بماضي تركيا العثماني الاسلامي، ولكنها في الوقت نفسه لم تلغِ الاعتبارات الأخرى المتعلقة بسياستها الاقليمية، نتيجة لما تفرضه عليها الجغرافيا، فضلا عن مصالحها الاخرى المرتبطة بالأمن والاقتصاد، وكان لابد لتركيا : أن تنتهج سياسة تحقق مصالحها، وتضمن أمنها، وحماية حدودها مع جيرانها((١)).

ومن الواضح أن الجانب الأمني كان حاضراً باستمرار في محادثات المياه بين تركيا وجارتيها سورية والعراق. حيث تلجأ تركيا عند كل أزمة مع حزب العمال الكوردستاني (PKK) الى تجديد اتهاماتها لسوريا بدعم هذا الحزب، "ففي العام ١٩٨٥ صعدت تركيا حديثها عن دعم سوريا لحزب العمال الكوردستاني بعد اعتراف مجموعة من المقاتلين الكورد بأنهم تلقوا دعما من سوريا. وفي العام ١٩٨٦ توترت العلاقات التركية – السورية بشكل كبير حيث أعلنت تركيا عن اكتشافها مخطط لتدمير موقع بناء سد أتاتورك على يد مجموعة من (١٢) عنصر من حزب العمال، وبدعم سوري حسب المصادر التركية، ولم تخف حدة التوتر بين البلدين إلا في العام ١٩٨٧، حيث أبرمت سوريا وتركيا بروتوكولا لتقاسم مياه نهر الفرات وقد الحق به بروتوكولا آخر أمني يقضي بأن تفرض سوريا قيود صارمة على أنشطة حزب العمال الكوردستاني. وقد أنذر توركت أوزال كلا من سوريا والعراق بقطع المياه عنهما إذا لم يتخذا إجراءات قمعية ضد الكورد الذين ينطلقون من أراضيهما، حيث قال أوزال: إن إمدادات المياه مستمرة ما دامت توجد مياه كافية، وما دامت سوريا ملتزمة شروطا معينة ضد الكورد"((٢)).

---

(١) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.
(٢) أكرم نصر خالد، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

ومنذ العام ١٩٩٠ ظهرت تغييرات سياسية واقتصادية وأمنية إقليمية في الشرق الأوسط، تمثلت في انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، وكذلك الظروف والنتائج التي أفرزتها حرب الخليج الثانية، وهذه التغييرات جعلت تركيا عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط وذلك من خلال عوامل المياه والنفط والأمن والأقليات القومية . حيث " انتقل الدور التركي في الاستراتيجية الأمريكية بصورة أكثر أهمية من وظيفته الأطلسية لمواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، الى وظيفة سياسية وأمنية واقتصادية للعمل داخل الأطر الإقليمية المرتبطة بما تراه تركيا من مصالحها القومية وبما يحقق الترتيب الدولي الجديد ليشكل لها وصفاً أكثر تداخلاً بعد انتهاء الثنائية القطبية "[(١)].

وتميزت الفترة ما بين العام ١٩٩١ وبداية العام ١٩٩٦ بأنها مرحلة لبناء العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين تركيا وإسرائيل. "حيث إن زيارة سليمان ديميريل لإسرائيل في آذار من العام ١٩٩٦ قد أسفرت عن توقيع اتفاق التعاون العسكري بين البلدين"[(٢)]. حيث اتخذت تركيا خطوتين فعليتين للتعاون الإقليمي في المجال الأمني، في الخطوة الأولى "اتفقت مع إسرائيل التي هي الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية، وساعدت في الخطوة الثانية في إضعاف العراق بما يخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة"[(٣)].

وبسبب أهمية المياه في الشرق الأوسط، كان من البديهي أن يبدأ التعاون بين تركيا وإسرائيل في مجال المياه، خصوصاً أن مصالحهما كانت متوافقة الى حد كبير وكذلك توفر اتفاق بينهما كما ذكرنا سابقاً. وكانت إسرائيل "تقدم المساعدات الفنية والخبرة والتقنية في تكنولوجيا توفير المياه لتركيا منذ العام ١٩٨٩"[(٤)].

إن المشاريع المائية التركية، لا تقتصر ابعادها على الجوانب الاقتصادية والتنموية، بل تتعداها لما هو ابعد من ذلك وهو البعد الأمني، فهي "إذ تستخدم سلاح المياه فإنها بذلك تهدد الأمن القومي العربي من خلال الحاق الضرر بالخطط التنموية في كل من سوريا والعراق، إضافة لتأثير العلاقة الإسرائيلية – التركية في سلوك تركيا بخصوص أزمة الفرات واستخدام تلك العلاقة

---

(١) عوني عبد الرحمن السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (١٠)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص٢٠.
(٢) د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.
(٣) فراس محمد إلياس، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠.
(٤) د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٤.

والأزمة للضغط على سوريا في مجال المفاوضات الخاصة بالمسار السوري –الإسرائيلي"[1] ()[1]. وقد أجادت إسرائيل توظيف اتفاقها مع تركيا المبرم في العام ١٩٩٦، لإيصال رسالة تهديد وردع الى الدول العربية، ولاسيما سوريا للضغط عليها فيما يتعلق بقضايا التسوية السلمية والمياه.

لذا يمكن القول أن تركيا في التسعينات كانت تسير في إطار الرؤية الواقعية لموازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال تركيزها على التعاون العسكري مع إسرائيل، وممارسة ضغوط على سوريا، والمشاركة في فرض العقوبات الدولية على العراق.

أما العلاقات التركية العربية عموماً، والتركية السورية خصوصاً قد وصلت حالتها المتوترة إلى الذروة في العام ١٩٩٦ بسبب اتفاقية التحالف التركي – الإسرائيلي (أمنياً وسياسياً واقتصادياً)، " حيث وصل الأمر للاقتراب من مواجهة عسكرية تركية – سورية وشيكة، لولا توقيع معاهدة " أضنة" في العام ١٩٩٨"[((٢))]. وعلى نفس المنوال، "فقد واصلت حكومة العدالة والتنمية التزاماتها المائية السابقة مع إسرائيل، عندما وقعت في الرابع من أذار من العام ٢٠٠٤ اتفاقا مع إسرائيل تحصل بموجبه إسرائيل على (٥٠) مليون م^{٣} من المياه المعالجة سنوياً من محطات "مانافجات" لمدة عشرين سنة ويتم نقله الى إسرائيل عبر البحر"[((٣))].

وتعتبر تركيا المياه قضية أمن قومي، ففي أواخر شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٥ أقر مجلس الأمن القومي التركي ما يسمى (وثيقة سياسة الأمن القومي) التي تحدد المبادئ الأساسية لهذه السياسة والأخطار التي تهددها وسبل مواجهتها. وفيما يتعلق بالمياه نصت الوثيقة على أنه: "يجب أن يتابع بدقة تحركات المؤسسات الدولية وتلك التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوربي المتصلة بالمياه العابرة للحدود، وأن العمل مع دول المنطقة يجب أن يكون على أساس أن نهري دجلة والفرات هما نهران اثنان لكن بحوض واحد، وفي أساس هذا المبدأ يكمن استخدام التكنولوجيا وتوزيع المياه بأقصى فائدة. وكذلك أوصى مجلس الأمن القومي التركي أيضاً، بالإسراع في إتمام وانجاز كل السدود المفترض إنشائها على نهري دجلة والفرات، وذلك قبل أن تتناول المفاوضات

---

[1] ياسين احمد القطاونة، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.
[2] محمود خليل يوسف القدرة، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.
[3] د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص١٣١

على عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي ملف المياه، إذ كان الاتحاد اقترح رقابة أوربية على ملف الخلاف بين تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة أخرى على اقتسام مياه النهرين"[(١)].

ولقضية المياه أبعاداً متعددة في المنظور السياسي التركي، والتي أخذت حيزا مهما في دوائر صنع السياسة الخارجية التركية وفي تعاملاتها الإقليمية[(٢)]. وإن المحدد الأمني عاد يمثل المؤشر الواضح في تشكيل السياسة الخارجية التركية، نتيجة الأحداث والتغييرات الداخلية والخارجية؛ بعد أن كانت تعتمد استراتيجية تصفير المشكلات التي أصابها جراء المظاهرات والاحتجاجات التي جرت في الدول العربية في العام ٢٠١١ بالتفكك والانهيار. حيث أن الأحداث التي بدأت في العام ٢٠١١ وما تبعها من تغيير الأنظمة السياسية؛ قد أثارت العديد من التحديات الأمنية بالنسبة لتركيا، سواء على مستوى الداخل التركي أو على المستوى الإقليمي. وهذا أفضى إلى قيام تركيا "باتخاذ مواقف متباينة من الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية خلال تلك الثورات مؤخرا. حيث عمدت تركيا الظهور بمظهر القوة الإقليمية التي تسعى الى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي (الأمني والسياسي) من خلال المواقف التي اتخذتها، والتي اختلفت من أزمة الى اخرى تراوحت ما بين الاستنكار الى التدخل المباشر في الشؤون الداخلية حسب مصلحتها القومية"[(٣)].

فبالنسبة للاحتجاجات في سوريا سيطرت الاعتبارات الأمنية على المواقف التركية إزاءها، وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكوردية خصوصا في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا، وسعى كورد سوريا إلي تأسيس إقليم حكم ذاتي علي غرار إقليم كوردستان العراق. كما "تخوفت تركيا من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلي الأراضي التركية، وبدا القلق التركي واضحا من تداعيات هذه الأزمة على الوضع الداخلي في تركيا"[(٤)]. ذلك الوضع الذي تأثر كثيراً وبشكل سلبي جراء تلك الأحداث والتطورات الإقليمية بعد الاحتجاجات التي جرت في الدول العربية في العام ٢٠١١، كما ذكرنا في المبحث الأول من هذا الفصل.

ومنذ منتصف العام ٢٠١٢، ومع تدهور أوضاع في عدد من البلدان العربية التي حدثت فيها الاحتجاجات والمظاهرات، وزيادة التدخلات والأحلاف العسكرية في المنطقة، وخاصة التدخل

---

(١) نقلاً عن: د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.
(٢) فراس محمد إلياس، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.
(٣) المصدر نفسه، ص١١٧.
(٤) محمود خليل يوسف القدرة، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

العسكري الروسي المباشر في سوريا وتزايد الاحتقان بين السعودية وإيران، بدا أن تحقيق تركيا لأهدافها بالاعتماد على أدوات القوة الناعمة ودون تفعيل لخيارات القوة الصلبة أمر صعب المنال عمليا، ومنذ منتصف العام ٢٠١٣ ظهرت بوادر تفعيل خيارات القوة الصلبة التركية. حيث دخلت تركيا عسكريا في ٢٤ أب من العام ٢٠١٦، الى داخل الأراضي السورية في منطقة "جرابلس" بحجة مقاتلة الارهاب، وسط صمت إيراني واعتراض خافت من روسيا وسوريا[(١)]. وقد قال الكاتب (كمران متين) في مقال بمجلة نيوزويك الأميركية: " إن تركيا دخلت الحرب في سوريا من أجل منع إقامة دولة كوردية على حدودها، ولكنها ليس القوة الوحيدة التي لها أهداف سياسية بالبلاد، وتساءل: هل استعدّت تركيا لحرب طويلة في سوريا؟"[(٢)]. وكان من الواضح أن التصعيد العسكري الروسي في سورية، قد وضع تركيا في حالة ارتباك وصدمة في البداية، وكانت موسكو على معرفة بأن تحركها المفاجئ سيثير في أنقرة تلك الصدمة المقصودة.

وقد أدى ذلك الوضع الى تصاعد التوتر بين تركيا وكل من روسيا وإيران وسوريا والعراق. لكن فيما بعد وخاصة بعد فشل تفاهم الروسي – الأميركي بشأن سوريا، "جاء الاتفاق الروسي – التركي الأخير بشأن سوريا هي الأكثر جدية منذ بدء الأزمة السورية؛ وتم إشراك إيران في التسوية لتحييد قدرتها على تعطيل الاتفاق واعترافا بنفوذها في النظام السوري، رغم ما تبديه طهران من تحفظات على التحركات الروسية التركية. وأُعلن الاتفاق في أنقرة يوم ٢٩ كانون الأول في العام ٢٠١٦، على أن يبدأ تنفيذه في اليوم نفسه وبضمانات تركية وروسية، حيث تم الاتفاق على أن يشكل وقف إطلاق النار بداية لعملية سياسية لحل الأزمة السورية تنطلق أواخر كانون الثاني من العام ٢٠١٧ في مدينة أستانا عاصمة كزاخستان، بين النظام السوري والمعارضة. وقالت الصحيفة وول ستريت جورنال الأميركية في افتتاحيتها في ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١٦، إن روسيا وتركيا تقتسمان الغنائم في سوريا دون إشراك الولايات المتحدة"[(٣)].

أما بالنسبة لموقع العراق في الحسابات الاستراتيجية التركية، "فإن السياسة الخارجية التركية تجاه العراق تقوم على ركيزتين أساسيتين، هما: الأمن الجيوسياسي، والأمن الاقتصادي؛ ومنذ غزو العراق من قبل القوات الأمريكية في العام ٢٠٠٣، وحتى اليوم دأبت تركيا على التأكيد دوماً على

---

(١) محمود سمير الرنتيسي، تركيا وتفعيل القوة الصلبة: الأبعاد والتداعيات، "المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية"، موقع على الانترنت: http://www.eipss-eg.org تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/١٦.

(٢) موقع : الجزيرة نت، . http://www.aljazeera.net تاريخ زيارة الموقع: ٢٠١٧/٢/١٢.

(٣) فرص نجاح الاتفاق الروسي التركي بسوريا، موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/ تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/٥.

هذه الثوابت في أي استحقاق يتعلق بالعراق. وفي زيارته الى العراق في ٧ كانون الثاني من العام ٢٠١٧، عقد رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم الاجتماع الثالث للمجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق، وقد أكد على أن سبب وجود القوات التركية في معسكر بعشيقة العراقي هو القيام بعمليات عسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش". مؤكداً أنه تلقى وعودا من الحكومة العراقية وإقليم كوردستان بإخراج الإرهابيين من سنجار"[(١)]، وذلك في اشارة واضحة الى مقاتلي حزب العمال الكوردستاني الموجودين في تلك المنطقة.

ويمكننا القول أنه على الرغم من كل تلك التغييرات والأحداث والإصلاحات في النظام السياسي التركي، وسيطرة الاتجاه الإسلامي على مقاليد الحكم، والذي أحدث تحولاً كبيراً في الاستراتيجية التركية، وذلك بعد التوجه نحو محيطها الجغرافي وتاريخها العثماني مع إبقاء الباب مفتوحاً مع الاتحاد الأوروبي، والتحسن الملحوظ في علاقات تركيا بجوارها العربي في العقد الأول من هذا القرن، إلا أن الملف الأمني ومخاوف تركيا من الكورد خارج حدودها، عاد يغطي الجانب الأعظم من علاقاتها مع كل من سوريا والعراق، وذلك بسبب أحداث العام ٢٠١١ وما تبعها من تطورات أمنية وسياسية في المنطقة. لذا فإن مسألة المياه التي تعتبر من أكثر القضايا الحساسة في علاقات تركيا بالدول العربية المجاورة لها، لم تتأثر إيجاباً ولم تتغير السياسة المائية لتركيا. فلم تلتزم حكومة العدالة والتنمية التركية بالاتفاق الذي عقدته في العام ٢٠٠٨ مع العراق وسوريا التي أسس على إثرها "المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي المشترك".

---

(١) تركيا توافق على سحب قواتها من بعشيقة العراقية، موقع العربية نت: http://www.alarabiya.net/ar/ تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/٥.

المطلب الثاني

المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

الفرع الأول- المتغيرات الاقتصادية :

تتحكم مجموعة من المحددات في العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، بعضها عام يحكم تلك العلاقات ويتعلق بالسياسات الاقتصادية للأطراف المعنية، وبعضها يتعلق بالاتفاقيات ذات الطابع الدولي، وبعضها الآخر يتصل بتوجهات التكتلات الاقتصادية والسياسية التي ترتبط بها أطراف العلاقات الاقتصادية، وتقع المصالح الوطنية والقومية، والسياسية والاقتصادية، في مقدمة محددات العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي عموماً((١)).

وكما يقول أوغلو: "فقد قامت الدولة التركية الحديثة على أطلال الدولة العثمانية، التي كانت في أوائل القرن العشرين تهيمن على المنطقة كلها، وتمتلك القدرة على توجيه الجيوستراتيجية النفطية، واتخذت موقفا سلبياً للغاية إزاء التوازنات القائمة على النفط؛ ففي سبعينات القرن الماضي، كانت تركيا من أوائل الدول التي تلقت صفعة من أقوى الصفعات بسبب أزمة النفط؛ وفي نهاية السبعينات، كانت تقف في الصف للحصول على حصتها من النفط؛ وخلال عقد التسعينات، كانت إحدى الدول التي خرجت بعد حرب الخليج محملة بخسائر اقتصادية فادحة"((٢)). وهذا يدل على أهمية عامل المياه بالنسبة لتركيا في علاقاتها الاقليمية، سواء من الناحية الاقتصادية أو الامنية.

وفي واقع الحال يُعد العامل الاقتصادي أحد أهم عناصر الجذب الرئيسة في العلاقات العربية التركية، وذلك لما تتمتع به المنطقة العربية من موارد الطاقة وأسواق التجارة، وسعت تركيا في هذا المجال لأن تعزز دورها كمركز لخطوط نقل الطاقة، ودورها كشريك أساسي في مداخل السلام الاقتصادي في المنطقة، وتستند تركيا في مساعيها تلك إلى تصور أن التعاون الاقتصادي يؤدي إلى التعاون السياسي((٣)). حيث أن "تركيا تتمتع بعامل اقتصادي إقليمي ذو أهمية كبيرة، والذي يتعلق بمصادر المياه في المنطقة؛ وهي المسألة التي ازدادت أهميتها خلال الأعوام الأخيرة،

---

(١) منير الحمش، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣.
(٢) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٠.
(٣) محمد السيد سليم، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الاستراتيجي، مجموعة مؤلفين، تقديم (محمد نورالدين): العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٢، ص٥٠١.

وباتت تشكل إحدى ساحات الصدام الكامنة. فقد كانت تركيا خلال فترة الحرب الباردة تستند في تعاملها مع ملفي المياه والنفط على الخطوط العريضة للعلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي"[(١)].

أن أهم ساحات التوتر التي شهدها مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة هي ساحات الجيوسياسية والساحات الاقتصادية السياسية. وقد أصبحت الخيارات الاقتصادية السياسية التي توجه العلاقات الاقتصادية للدولة عنصراً هاماً من عناصر استراتيجيتها[(٢)]. ومع نهاية الحرب الباردة أدركت تركيا بشكل واضح أنه تضاءلت أمامها فرصة مواصلة سياساتها التقليدية المرتبطة بالعوامل الخارجية. لذا " استلزم الوضع الاستراتيجي الجديد إعادة تقييم مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (الغاب)، الذي يمثل لتركيا أهمية حيوية، وإعادة تقييم مصادر المياه التي ترتبط به ارتباطا مباشراً "[(٣)].

ومن جانب أخر كانت إسرائيل تسعى الى تعزيز علاقاتها بتركيا في جميع المجالات، وذلك ضمن سياق استراتيجيتها تجاه دول الجوار العربي. لذا "فإنها دخلت على خط مشروع (الغاب) من باب عريض، حيث قام (ياليم إيريز) رئيس مجلس التعاون التركي – الإسرائيلي بزيارة إسرائيل في العام ١٩٩٢، واقترح تطبيق التكنولوجيا الزراعية المتطورة لإسرائيل في منطقة (الغاب). ونشرت جريدة (ميلليت) التركي في عددها الصادر في ١٩٩٥/٦/١٣ مقالاً بعنوان (زيادة الاهتمام الدولي بمشروع الكاب التركي) كان موضوعه تلك الودائع التي أودعتها إسرائيل لصالح ذلك المشروع في شكل ما قدمته الشركات الإسرائيلية مثل شركة نظم الري الإسرائيلية"[(٤)].

وإن الاتفاق المبرم بين تركيا وإسرائيل في ١٩٩٦، رغم أن هدفه الرئيس هو التعاون العسكري بين البلدين، إلا أنه كان يعكس رغبة متزايدة لدى الدولتين في تعزيز وجودهما في المنطقة في إطار الترتيبات الجديدة للشرق الاوسط على نحو يضمن لتركيا دوراً إقليمياً بارزاً. لذا كان من البديهي أن يبدأ التعاون بين تركيا وإسرائيل في مجال المياه، خصوصاً وأن إسرائيل أضحت تعد ذات قدرات متقدمة في مجال السياسات المائية[(٥)]. وكذلك "رغبة الطرفين في تهيئة الظروف

---

(١) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٣.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٧١.
(٤) د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٥ وص٢٥٦.
(٥) المصدر نفسه، ص٢٥٣.

المناسبة لإحياء مشروع أنابيب السلام التركي، والذي كان بمثابة عامل اقتصادي مهم للجانبين، وكذلك اعتبرته تركيا ورقة ضغط في يدها في مواجهة سوريا والعراق"[(١)].

أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية التركية – العربية قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، كانت تلك العلاقات تقام بين تركيا وكل بلد عربي وحده من منظور المصالح الأمنية للبلدين المعنيين، وفي ضوء توجهات السياسة التركية المتطلعة إلى الغرب الأوروبي ومنطق كون تركيا عضوًا ناشطاً في حلف شمال الأطلسي، فضلا عن علاقاتها المميزة مع إسرائيل، لذلك كانت تلك العلاقات تتجاذبها موجات من التقدم والجمود والتراجع، بما تمليه السياسات والوقائع الأمنية، وهي لا تخلو من التوترات مع هذا البلد العربي أو ذاك، وفقاً للظروف الدولية والإقليمية والسياسات الحكومية في الجانبين[(٢)]. لكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في العام ٢٠٠٢، تزايد الدور التركي والاهتمام به في القضايا المحورية في الشرق الأوسط، واعلنت تركيا تدشين سياسة جديدة تجاه المنطقة[(٣)].

ان الأتراك أدركوا أن معالجة أزمات الاقتصاد المزمنة – حيث كانت تركيا تعاني في نهاية القرن العشرين من أزمة اقتصادية حادة– تتطلب مساعدة الدول الكبرى، سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وعن طريق المؤسسات المالية الدولية، فضلاً عن الاصلاحات الاقتصادية والسياسية التي يتطلبها مسار الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، ويتطلب ذلك تكيف السياسات العامة مع متطلبات التنمية الاقتصادية والبشرية، وتميل تركيا ودولا أخرى، الى الحصول على ما يمكن تسميته (الريع الاقتصادي للموقف السياسي)[(٤)].

وتجدر الاشارة هنا الى أن تركيا واجهت دور البنك الدولي كعامل ضغط من بين الأبعاد الاقتصادية في أزمة المياه بينها وكل من سوريا والعراق، "ويعد البنك الدولي الأداة المالية التي تمسك زمامها الدول الكبرى في العالم، إذ يرفض تمويل المشاريع المائية التي تنفذها تركيا طالما لم تتوصل إلى اتفاق مع سوريا والعراق حول تقاسم مياه دجلة والفرات وإدارتها. ولكن فيما بعد فإن الجانب الغربي لم يراع هذا الأمر فشرع بتقديم المساعدات والقروض الخاصة بقطاعات أخرى من

---

(١) جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦.
(٢) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.
(٣) فراس محمد إلياس، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.
(٤) المصدر نفسه، ص٩٢.

الميزانية السنوية التركية، مما وفر لها القدرة على تأسيس صندوق قومي يشمل القطاعين الخاص والعام، يسهم في مشروع تطوير منابع نهري دجلة والفرات الذي تربو تكلفته الإجمالية على(٣٠) مليار دولار، غير أن دول حوض النهرين الأخرى لا تعوزها وسائل الضغط على الجانب التركي، فهناك قضية لواء الإسكندرونة، وامتداد تداعيات المشكلة الكوردية، والحاجة التركية للنفط"[(١)].

وتأسيساً على ذلك دخل عامل المياه كبعد اقتصادي في أزمة المياه بعد اكتمال المشروع التركي الذي يحرم سوريا والعراق من الاحتياجات المائية التي ترد إليهما عبر نهري دجلة والفرات، إذ ترفض تركيا مبدأ تقاسم الموارد المائية المتاحة، وتقترح بدلا عن ذلك مبدأ الاستخدام والإدارة التكاملية للموارد المائية المشتركة، أي أن تركيا ترى أن الأمر لا يتعلق بضمان السيادة على مياه الأحواض أو المطالبة بها، بل باتخاذ قرارات حول الترتيبات الهيدروليكية التي يتعين تحقيقها في ضمان أقصى قدر من العوائد للجميع، فتركيا تقترح عوضاً عن الاتفاق حول حصة كل من الدول الثلاث من مياه دجلة والفرات، القيام بتحقيق التخصص القطاعي في مجالات الانتاج : (فعلى تركيا التي تتسع تحت يدها منابع الأنهار أن تنتج ما يكفي لتغطية الاحتياجات الغذائية لمجموع دول الحوض عن طريق الري المكثف وعلى نطاق واسع، وتوفير الطاقة الكهربائية لها، وفي مقابل ذلك يكون بوسع العراق أن يؤمن لتركيا إمدادها بالنفط الذي يتوقف عليه الاقتصاد التركي إلى حد كبير)[(٢)].

لأجله فقد سعت تركيا من أجل هذا الغرض بالفعل وعمدت إلى استراتيجية زرع الثقة المتبادلة بينها وبين العرب؛ فكانت أول من دعا إلى محاولة حل الأزمة في العراق بعد الاحتلال الامريكي في العام ٢٠٠٣، من دون تدخل الدول الكبرى والقوى الخارجية، عبر دول الجوار الجغرافي الذي كان فكرة رئيس الحكومة التركية حينها (عبد الله غول) ومستشاره (أحمد داود أوغلو)، وذلك من خلال السعي إلى منع انفجار الوضع في العراق إثر الصراعات الطائفية.

وأخذت تركيا تصرح بأن تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط هو أحد أسس السلام والاستقرار في المنطقة، ذلك أن التعاون الاقتصادي يشجع الاستقرار السياسي .ففي عالم يقود إلى الاعتماد المتبادل لا يمكن حل كثير من المشاكل بشكل منفرد، ولأجل ذلك لا بد من أن

---

(١) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٥٥.

تتعاون تلك الدول في عدة مجالات ومنها المجال الاقتصادي، غير أن السياسة الخارجية التركية المتبعة من قبل حزب العدالة والتنمية لا تهدف فقط الوصول إلى تصفير المشكلات مع الجيران، بل إلى تحقيق أقصى قدر من التعاون[(١)].

ولم يكن بإمكان تركيا أن تلعب دوراً إقليمياً فاعلا من دون أن تكون قوة اقتصادية ناشئة، فالدور الإقليمي لتركيا أساسه الاقتصاد المنفتح، وتوفير الأسواق القريبة لصادراتها المتنامية، والحصول على الطاقة اللازمة لنموها، ولا توجد أسواق ولا طاقة مثلما هو عليه الحال عند الدول العربية، هذه الدول التي لا تزال منبهرة بالنهضة الاقتصادية التي شهدتها تركيا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فهي قوة اقتصادية ناشئة، واستطاعت أن تحقق نتائج اقتصادية مذهلة، "إذ بلغ معدل النمو السنوي (٧%) بين الأعوام (٢٠٠٢-٢٠٠٨) وبالتالي فتركيا تنعم بالاستقرار الاقتصادي، وهي تحوز على اقتصاد متنام يقترب سريعاً من تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي، وتطورت القدرة التصديرية لتركيا حتى بلغت في العام ٢٠٠٨ (١٤١) مليار دولار. ورغم التراجع الذي حدث في العام ٢٠٠٩ في القدرة التصديرية نتيجة الأزمة المالية العالمية، لكن هذه الأزمة أسهمت في تعزيز موقع تركيا في مجموعة العشرين التي حلت محل مجموعة الثماني الأكثر تصنيعاً في العالم"[(٢)].

تأسيساً على ذلك أتضح بأن تركيا أخذت ترسم سياستها الاقتصادية الخارجية، في إطار استراتيجيتها الجديدة، من خلال مسارات مرنة يتسع فيها هامش المناورة لما فيه مصلحة اقتصادها، وبالتالي خدمة أهدافها الاستراتيجية الأخرى، وكان مسار التوجه نحو إقامة شراكات جديدة مع الدول العربية أحد تلك المسارات، عبر التساهم في الحصص المائية التي تسمح بمرورها إلى كل من سوريا والعراق، بحيث يخلق نافذة أوسع على المستقبل في إطار شرق أوسط جديد يقوم بين دول المنطقة وبإرادة هذه الدول التي رحبت بالسياسة التركية الجديدة، واتخذت هي الأخرى خطوات جدية في مختلف أوجه النشاط السياسي والاقتصادي. وذلك باعتبار أن الدور التركي يمثل عامل توازن إزاء الدور الإسرائيلي، كما يمكن أن يحقق توازناً آخر تشتد الحاجة إليه مع إيران[(٣)].

---

(١) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.
(٢) نقلاً عن: توفيق المديني، العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سلسلة دراسات (١٣)، دمشق، ٢٠١٠، ص٣٤٧.
(٣) منير الحمش، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٧.

وفي نفس السياق فقد أشار داود أوغلو الى وجود فرص كبرى فيما بين تركيا وسورية للتنمية النشيطة المتبادلة، ولا سيما في مجالات المياه والزراعة والتجارة والاتصالات[(١)]. وقد أدى تغير العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وسورية الى تغييرات إيجابية كذلك في العلاقات الاقتصادية والمدنية بين البلدين، وذلك قبل بدء الثورة السورية في العام ٢٠١١.

إذ تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة فيما بينهما في عام ٢٠٠٤، والبدء بتطبيقها في العام ٢٠٠٧، وفي العام ٢٠٠٩ أعلن البلدان عن فتح الحدود بينهما من دون تأشيرات دخول[(٢)]. فضلاً عن الاتفاقية المائية بين كل من تركيا وسوريا والعراق الموقعة في العام ٢٠٠٨، الذي أسس على إثرها المجلس الأعلى للتنسيق والتعاون الاستراتيجي. "ويعد هذا الاتفاق تطوراً نوعيا في العلاقات بين تركيا والعراق على جميع الصعد، حيث قام رئيس الوزراء التركي أردوغان بزيارة بغداد في ٢٠٠٩/١٠/١٥ لتفعيل تلك الاتفاقية"[(٣)]. علاوة على ذلك "اتخذت تركيا موقفاً أكثر واقعية نوعا ما من واقع إقليم كوردستان العراق، واتجهت نحو تأسيس نفسها كقوة اقتصادية هناك عبر الاستثمار، والتجارة المتزايدة بقدر كبير، وتوفير التدريب المهني للكورد"[(٤)].

ومنذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في العام ٢٠٠٢، برز الدور التركي بقوة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي في المنطقة، فقد " تنامى حجم التجارة بين تركيا والدول العربية بشكل ملحوظ في عهد حزب العدالة والتنمية الى أكثر من ثلاث مرات، وأيضا وقعت تركيا اتفاقيات ثنائية للتعاون مع معظم الدول العربية، وكذلك مع منظمات إقليمية عربية مثل مذكرة التعاون التي وقعتها مع مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٨ "[(٥)]، والتي عبرت عن حرص الجانبين الخليجي والتركي على تقوية العلاقات بينهما في مختلف المجالات[(٦)].

لكن بفعل التطورات التي شهدتها المنطقة، والمتمثلة بثورات شعبية في عدد من الدول العربية التي عرفت بـ (الربيع العربي)، قد اسقطت دعوات التحالف الثلاثية والرباعية بين سوريا وتركيا وإيران والعراق، التي راجت منذ فترة على وقع طموحات توسيع المصالح الاقتصادية، وتحت تأثير نظرية تصفير المشاكل التي أصابها تلك الثورات بالتفكك والانهيار. وكذلك تعاني تركيا حالياً

---

(١) جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.
(٢) د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٣١٣.
(٣) المصدر نفسه، ص٣١٩.
(٤) جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.
(٥) فراس محمد إلياس، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.
(٦) لمعلومات أكثر حول تلك المذكرة ينظر: د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص١٥١ وص١٥٢.

من خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فقد "تراجعت صادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠١١ بنسبة ٢٤% الى كل من مصر واليمن، و٢٠% لتونس، و٤٣% لليبيا، و٥% لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب للدول التي مازال القتال الداخلي مستمراً فيها. لكن من الضروري عدم المبالغة في التأثيرات السلبية في اقتصاد تركيا إثر تلك الثورات، حيث أنها عوضت ذلك التراجع، بزيادة صادراتها الى دول أخرى مثل إيران والعراق والإمارات العربية"((١)).

تأسيساً على ما تقدم نجد أن تركيا سعت لتعاون أوسع مع دول الجوار العربي، إلا أن قضية المياه رغم أهميتها، سيما في حال العراق حالياً الذي يعاني من نقصاً كبيراً بكميات مياه نهري دجلة والفرات، واستمرار ذلك سيؤدي لأضرار فادحة بالزراعة وأمنه المائي والغذائي. ورغم ذلك إلا أن تركيا لم تعطي غير الحلول الجزئية مما يؤكد رغبتها بإدخالها بمساومات في قضايا أخرى. وفي كل الأحوال فان مشروع "الغاب" التركي وتداعياته الاقتصادية تأتي في سياق الرؤى الاستراتيجية التركية لدور تركيا ومكانتها الإقليمية وقيمتها الاستراتيجية على صعيد علاقاتها مع الولايات المتحدة، وسعيها لدخول السوق الأوروبية المشتركة، والمحافظة في الوقت نفسه على علاقاتها مع محيطها الإسلامي.

الفرع الثاني– المتغيرات الاجتماعية :

عموماً يُنظر الى مسألة الهوية على أنها قضايا حساسة في أي تقييم للعلاقات الثنائية، ولكنها قد تكون صعبة للغاية عند إدراك طبيعة العلاقة. حيث أن الهوية تلعب دوراً كبيراً في تكوين السياسة الخارجية وتطبيقها. "وبالنسبة الى الجمهورية التركية الجديدة، فإن المطامح الكمالية لمعانقة الغرب، ونبذ الماضي العثماني الإمبراطوري الإسلامي، ووضع العالمين العربي والإسلامي على الهامش، كلها قد ساهمت في بناء هوية تركية جديدة"((٢)). ففي البنية المتعددة الإثنيات للإمبراطورية العثمانية لم تكن هناك مشكلة الهوية، ومع تشكيل الجمهورية التركية الجديدة على نمط فئة إثنية واحدة وهي " القومية التركية"، برزت المسألة الكوردية. فإن " نظرنا بعين الاعتبار الى المنطقة

(١) نقلاً عن: فراس محمد إلياس، مصدر سبق ذكره، ص١٨٤ وص١٨٥.
(٢) جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

الجغرافية التي ينتشر فيها الكورد، سيكون من السهل علينا فهم اهمية المسألة الكوردية في التوازنات الدولية والإقليمية، وفهم السبب الرئيس الذي يكمن خلف تحولها الى عنصر من عناصر الغموض في المنطقة "[١]".

لقد هيمن وجود الكورد وأنشطتهم مدة طويلة على العلاقات الثنائية مع كل من العراق وإيران وسورية، وغالباً ما كان ذلك مصدر تعقيد للعلاقات. والأسوأ من ذلك أن القضايا الكوردية التركية الداخلية تخلق لأنقرة حالة من الضعف يمكن أن يستغل خارجياً[٢]. وكانت السياسة الخارجية التركية رهينة المسألة الكوردية بشكل كبير خلال معظم القرن العشرين والى يومنا هذا.

وقد حذر أحمد داوود أوغلو رئيس الوزراء التركي السابق في كتابه "العمق الاستراتيجي"، من ما سماه " القوى الخارجية"، بأنها عملت من خلال مخطط على: "تحويل مسألة الشرق الأوسط ببعدها العربي – الفلسطيني– الإسرائيلي في النصف الأول للقرن العشرين، الى توتر تركي – عربي– إيراني متفاقم في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تتداخل مشكلة المياه والمسألة الكوردية. وقد بذلت الجهود خلال العشر سنوات الأخيرة من أجل تطور مسألة الشرق الأوسط، التي انحصرت من قبل في معادلة فلسطين– النفط، الى معادلة الكورد– المياه، وقطعت هذه الجهود بالفعل شوطاً مهما لتحقيق هذا الهدف"[٣]. ويمكننا القول أن المسألة الكوردية تمثل مساراً موازياً لمسار الملف المائي والقضايا المتعلقة به ضمن منظومة العلاقات الثنائية بين تركيا وكل من العراق وسوريا.

ومن الجدير بالإشارة هنا الى عدم امكانية نكران إشكالية القضية الكوردية جغرافيا وتاريخيا وتأثيراتها السياسية في العراق وتركيا وإيران وسوريا ومناطق أخرى، لاسيما أن الثقافة الكوردية تعبر عن ضمير قوم بشري تواجد على هذه الأرض منذ قرون عديدة، وأضحى يعيش وسط التقسيمات السياسية الدولية بعد سقوط الدولة العثمانية والحرب العالمية الأولى ظروفاً صعبة بعد تنامي المد القومي وظهور كيانات سياسية معترف بها دولياً أسهمت في إهمال القضية الكوردية وجعلها إشكالية مستديمة في هذه المنطقة[٤]. خصوصا بين تركيا وجارتيها سوريا والعراق.

---

[١] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٤.
[٢] جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.
[٣] ينظر: أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٧.
[٤] د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٣.

في واقع الحال "يُعد الرئيس التركي، توركت أوزال (١٩٨٩-١٩٩٣) أنه أول رئيس تركي، يخطو خطوة في سبيل الحل السلمي للمعضلة الكوردية في تركيا. ففي أثناء أزمة الكويت في العام ١٩٩١، تردد في الجرائد التركية بعض الأخبار، غير المؤكدة رسميا بأن أوزال ينوي حل المسألة الكوردية في تركيا بأساليب ديمقراطية، وأنه سيجعل من تركيا مثالاً لدول المنطقة في تعاملها مع الكورد"[(١)].

ولا يخفى أن ذلك كان في الفترة التي شهدت فيها المنطقة تغييرات مهمة، منها انتهاء الحرب الباردة، الذي خلق إدراكاً تركياً لضرورة مراجعة نمط علاقاتها الإقليمية وخاصة بعد حرب الخليج الثانية، ومن جانب أخر "كانت تركيا قد قطعت شوطاً كبيراً في إنجاز مشروع الكاب بعد اكتمال سد أتاتورك في العام ١٩٩٠، بالإضافة الى خشية الأتراك من قيام دولة كوردية في شمال العراق بعد الانتفاضة التي قام بها الكورد في العراق في العام ١٩٩١. ونتيجة لذلك وفي إطار التوجه التركي الجديد في عصر الرئيس أوزال فقد استقبلت تركيا الاف النازحين الكورد من العراق عقب تلك الانتفاضة، مما أظهر تركيا أمام الاتحاد الأوروبي بمظهر الراعي للمصالح وذلك باعتباره موقفاً انسانياً من قبل تركيا، من خلال وقفها الى جانب الشعب الكوردي في هجرته المليونية بعد أحداث العام ١٩٩١ في العراق.

لكن لم يقدر النجاح لخطوات أوزال تلك، بسبب الضغط والمعارضة الشديدة، اللذين تعرض لهما من قبل العسكريين، حماة الجمهورية الأتاتوركية، ومن الأحزاب والقوى اليمينية المتطرفة، وثم وفاته في نسيان من العام ١٩٩٣، وبذلك عادت الأمور الكوردية في تركيا الى الخيارات العسكرية. حيث شهدت عقد التسعينات تصعيداً واضحاً في العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكوردستاني، وشنت القوات التركية عمليات عسكرية برية وجوية في المناطق الحدودية في إقليم كوردستان العراق، وكان أكبرها عملية فولاذ العام ١٩٩٥ والعام ١٩٩٧ لملاحقة عناصر الحزب[(٣)]. لقد "قامت تركيا بخطوات عديدة من أجل التقرب الى المجتمع الأوروبي، بدءاً بالتغييرات التي قام بها مصطفى كمال أتاتورك وصولاً الى الاصلاحات الأخيرة في عهد حزب العدالة والتنمية"[(٤)]. وذلك من أجل الوفاء بمعايير كوبنهاغن، "وقد أوضح الاتحاد الأوروبي لأنقرة

[(١)] د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩.
[(٢)] المصدر نفسه، ص٢٨٠.
[(٣)] المصدر نفسه، ص٢٨١.
[(٤)] هيمن ميراني، تركيا والاتحاد الأوروبي، مطبعة منارة، أربيل، ٢٠٠٩، ص١٤٧.

أن عليها الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، والمظالم المشروعة للكورد قبل البدء في محادثات الانضمام الى الاتحاد"[١]. لذا انتهج حزب العدالة والتنمية الحاكم سياسة مختلفة تنأى به عن النهج الأمني التقليدي في التعامل مع القضية الكوردية[٢]. تمثل في إجراء اصلاحات في الداخل التركي منذ العام ٢٠٠٢، وذلك في عدة حزم اصلاحية؛ والى جانب ذلك " لمح كل من الرئيس التركي ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الى إمكانية طرح مبادرة كوردية، لإيجاد حل سلمي للمسألة الكوردية في العام ٢٠٠٩ "[٣]. وكان لحكومة إقليم كوردستان دور في تلك المبادرة؛ والتي نتجت منها وقف اطلاق النار بين حزب العمال الكوردستاني والحكومة التركية في سبيل تنفيذ المبادرة، ولكن في نهاية ٢٠١٠ واستنادا الى العديد من العوامل، فإن تلك الفرصة التاريخية قد تم وضعها على الرف[٤]، وبدء القتال بين الحكومة التركية وحزب العمال الكوردستاني مرة أخرى.

إذا كان مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (الغاب) يستأصل، برأي الأتراك، النزعة الانفصالية عند الكورد، فإن البعد الخارجي للمشروع يتضمن أيضاً إحكام الطوق على الحركة الكوردية المسلحة، عبر الضغط المائي على الدول التي تدعي تركيا دعمها لحزب العمال، وخصوصاً سوريا[٥]. "وقد حدث تحول كبير في الموقف السوري من المسألة الكوردية في تركيا منذ اتفاق أضنة في العام ١٩٩٨، وبشكل أكبر بعد احتلال العراق في العام ٢٠٠٣؛ "ويلاحظ هذا التحول وأثره على العلاقات بين تركيا وسوريا، من خلال ما صرح به الرئيس السوري بشار الأسد قبيل زيارته لتركيا في ١٦ ايلول من العام ٢٠٠٩، عندما قال: إن بلاده مستعدة لمساعدة الحكومة التركية في مكافحة تنظيم حزب العمال الكوردستاني"[٦].

لكن التطور الايجابي في العلاقات السورية التركية، الذي بدء مع نهاية تسعينات وبداية القرن الجديد، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في أنقرة عام ٢٠٠٢، أنتج "موقفاً تركيا أكثر ليونة في تمرير كميات أكبر من المياه وخصوصاً في فصول الفيضان "[٧].

---

[١] جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.
[٢] جمال الدين الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤.
[٣] د. عثمان علي، المبادرة الكوردية لحزب العدالة والتنمية في تركيا (٢٠٠٩ - ٢٠١٠)، تأليف د. كمال عثمان علي : حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكوردية، مطبعة المنارة- اربيل ٢٠١٣، ص١٩٥.
[٤] المصدر نفسه، ص٢٣١.
[٥] د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٤.
[٦] المصدر نفسه، ص٢٨٩.
[٧] المصدر نفسه، ص١٣٠.

وقد تجلت العلاقات الاجتماعية بين البلدين في المشاريع العديدة التي قامت تركيا ببنائها على جانبي الحدود، خاصة على نهر العاصي، حيث "قال رئيس الوزراء السوري الأسبق محمد ناجي العطري عندما سئل عن دلالة هذه المشاريع على سكان لواء الإسكندرونة خصيصاً إن هدفنا إقامة عملية تنموية شاملة يستفيد منها المواطنون الأتراك والسوريون على حد سواء، فالحدود السابقة كانت حدود طرد، أما الآن فان مشروع السد على نهر العاصي يخدم مواطني سوريا وتركيا، فليكن هذا المشروع معبراً عن العلاقات النموذجية بين البلدين الشقيقين"((١)).

لكن العلاقات بين تركيا وسوريا تراجعت سلبا بشكل كبير، وذلك بعد التطور السريع للأحداث في سوريا، والتي انطلقت شرارتها في اذار من العام ٢٠١١، فقد تأثرت العلاقات التركية – السورية تأثراً بالغاً بهذه الأحداث، حيث وصف المتابعين العلاقة بين البلدين منذ ذلك الوقت بأنها الأسوأ في تاريخهما((٢)). ورغم ذلك فإن تركيا استقبلت عشرات الألاف من اللاجئين السوريين، دخلوا الأراضي التركية، وكذلك تدفق مئات الالاف الى مخيمات على الحدود التركية هربا من الحروب والدمار الذي طال أغلب المدن السورية، حيث أقامت الحكومة التركية مخيمات رسمية للاجئين والنازحين السوريين. ورغم أن المشكلة الكوردية تظل قضية متقلبة في السياسة التركية وخاصة في الدوائر العسكرية والقومية، فإن الحقيقة القاسية تتمثل في أن تركيا لن تستطيع أبداً إقامة علاقات دولية طبيعية ومستقرة مع كل من العراق وإيران وسورية حتى تحل بشكل مرضٍ مشكلتها الكوردية الداخلية الخاصة.

يرى الباحث أن العلاقات التركية العربية في بداية تأسيس الجمهورية التركية اتسمت ببرود، ومن ثم توترات بسبب توجه تركيا نحو الغرب وإتباع "سياسة الانكفاء" كمبدأ في سياستها الخارجية. ورغم الالتفاتة التركية نحو الشرق الأوسط منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي، إلا أن العامل الجيوسياسي والعوامل الأيدولوجية والتاريخية ومشكلة المياه والتحالفات الإقليمية والدولية، أدى الى تضارب (المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية) معظم الوقت، وتوافقها في فترات معينة من القرن العشرين. وتكتسب العلاقات التركية – السورية – العراقية أهمية قصوى منذ تأسيس هذه الدول في بدايات القرن العشرين، لأن كلا من تركيا وسوريا والعراق بلدان مجاورة لبعضها البعض ويتمتعون بخصائص جيوستراتيجية مهمة، تتأتى من موقع جغرافي استراتيجي لكل منها،

(١) محمود خليل يوسف القدرة، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.
(٢) المصدر نفسه، ص١٢٥.

فضلاً عن مشتركات جيوبولتيكية وثقافية بينها، لذلك فإن اي متغيرات وتحولات تشهدها المنطقة، لا بد وأن تؤثر في العلاقات بين الدول الثلاث، ولا سيما في ظل ما تشهده المنطقة من احداث عامة.

وقد تحولت قضية مياه نهري دجلة والفرات من قضية للتعاون المشترك بين أطرافها إلى قضية متنازع حولها، جراء رفض الجانب التركي تطبيق قواعد القانون الدولي، ورفض تطبيق الاتفاقيات الخاصة بذلك، مما أثر سلباً في العلاقات العربية التركية. وازدادت حدة التوترات بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة أخرى في فترة التسعينات، مع تصاعد دعوات تركيا إلى بيع المياه أو مقايضتها بالنفط، ودخولها في علاقات تحالفية مع إسرائيل، حيث تعد تركيا هي من أهم دول المنبع بالنسبة إلى الموارد المائية لكل من سورية والعراق، فمن أراضيها ينبع نهرا دجلة والفرات اللذان تقوم عليهما الحياة في العراق، كما يمثل نهر الفرات مصدراً أساسياً للمياه في سوريا، وقد قامت تركيا بتنفيذ عدد من الإنشاءات على النهرين ضمن مشروعها الطموح المسمى مشروع جنوب شرق الأناضول "الغاب".

وبعد الصعود التركي الواضح في أعقاب وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في العام ٢٠٠٢، وما نجم عن ذلك من تحولات في الموقف التركي من قضايا الشرق الأوسط بما فيها القضايا العربية. أصبح من الممكن أن تلعب دوراً هاماً في مستقبل التوازن الإقليمي بالاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية، ورصيدها لدى الرأي العام العربي والإسلامي، ووزنها السياسي الناجم عن حالة انفتاحها على دول المنطقة بموجب علاقات متميزة، خاصة أن منطقة الشرق الأوسط واجهت خلال السنوات الأخيرة جملة من المشكلات والأزمات التي شملت مختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي، وأصبحت تعيش في ظل مجموعة من التحولات والتغيرات المتتالية على الصعد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية. وقد جاءت هذه التحولات في غمرة تحولات استراتيجية عالمية كبيرة في ذات الصعد والمستويات، وفي خضم كل ذلك وقعت المنطقة تحت تأثير مشاريع عديدة يسعى كل منها لفرض نفوذه وسيطرته وتحقيق توجهاته الاستراتيجية، الأمر الذي أثر على حالة التوازن الإقليمي التي كانت سائدة في معادلة توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين أهم الفاعلين في المنطقة.

إذ أن تركيا لم تستمر بسياستها التي طرحها احمد داود اغلو (تصفير المشكلات)، بل حدث تحول بسياساتها تجاه المنطقة، وتجاه سوريا والعراق خصوصا، وتحديدا منذ العام ٢٠١١،

مع بداية المظاهرات والاحتجاجات التي حدث في بعض البلدان العربية أو ما يسمى بـ "الربيع العربي". ورغم وصول الإسلاميين الى السلطة في تركيا منذ بداية الألفية الجديدة، إلا أنه لم يحدث تغيير ملحوظ في سياستها المائية، ولاتزال مشكلة إدارة المياه بين تركيا وجارتيها سوريا والعراق قائمة بلا حلول على الرغم من المباحثات والحوارات التي أجريت بينهم خلال السنوات الماضية، وعلى الرغم من الدعوات التي أطلقتها منظمات دولية لإيجاد حلول سلمية وتوقيع اتفاقيات استراتيجية لحل أزمة المياه.

الفصل الثاني

الاستراتيجية المائية التركية بعد العام ٢٠٠٢

بالنظر لأهمية الموارد المائية في تنفيذ المشاريع التنموية وتعزيز القوة الاقتصادية والسياسية وتحقيق التقدم الاجتماعي والحضاري، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فقد قامت تركيا باتباع استراتيجية مائية تهدف الى تحقيق أهداف سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، على المستوى الوطني والإقليمي. وبالتعرف على السياسة المائية التركية ومشاريعها المائية، سنتمكن من تحديد الأهداف المرجوة من تلك الاستراتيجية. لذا سنتناول في هذا الفصل الاستراتيجية المائية التركية وأهدافها وذلك في مبحثين وكما يلي:

المبحث الأول: تطور الاستراتيجية المائية التركية بعد العام ٢٠٠٢

المبحث الثاني: أهداف الاستراتيجية المائية التركية بعد العام ٢٠٠٢

المبحث الأول

تطور الاستراتيجية المائية التركية بعد العام ٢٠٠٢

سنحاول في هذا المبحث التعرف على الاستراتيجية المائية التركية[*]، وذلك في مطلبين بالشكل الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية المائية التركية

المطلب الثاني: تطور المشاريع المائية التركية وآثارها.

المطلب الأول

مفهوم الاستراتيجية المائية التركية

وجدت تركيا نفسها في وضع استراتيجي قوي باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتمتع بمصادر مائية عديدة، إذ "تهطل عليها الأمطار أغلب أيام السنة، وتشتمل تلك المصادر أيضا على المياه الجوفية الغزيرة، والأكثرية الكبيرة من أنهار المنطقة وروافدها التي تنبع في تركيا، مما يعطيها سيطرة فعالة على هذه الموارد. ولكي تستثمر هذه الموارد بصورة أكثر فعالية، عزمت تركيا على تنفيذ برنامج طموح يسعى لاستخدام المياه للري والطاقة الكهربائية. وواضح أن جارتي تركيا (سوريا والعراق) أصبحتا قلقتين لتبنيها سياسة جديدة تؤثر على الموارد المائية لهما، وبالتالي فإن المخططات والنشاطات التركية لا يمكن تنفيذها بدون الإشارة إلى جاراتها التي تمر فيها هذه الأنهار"[(١)].

وبما ان الموارد المائية المتجددة في كل من سوريا والعراق تعتبر محدودة، بل ونادرة نسبياً بالنسبة لزيادة السكان، فضلاً عن أن الموارد المائية السطحية هي مياه مشتركة مع دول أخرى، فإن السياسة المائية التركية تهدد الأمن المائي لهاتين الدولتين، وسنذكر لاحقا أثار الاستراتيجية المائية التركية ومشاريعها على كل من سوريا والعراق.

---

* تتمثل الاستراتيجية المائية التركية في اتباع سياسة مائية تعتمد مبدأ "حق السيادة المطلقة" على الموارد المائية الموجودة داخل حدودها، وكذلك القيام بإنشاء مشاريع تخزين المياه وانتاج الطاقة الكهربائية، بهدف استغلال تلك الموارد الى أقصى حدٍ ممكن وبالطريقة التي تناسبها.

(١) فليب روبنس، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧.

لم تأتِ السياسة المائية التركية لنهري دجلة والفرات بشكل اعتباطي، بل اعتمدت على الكثير من المعطيات الجغرافية، الطبيعية والبشرية. إذ "ركزت تركيا ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين على الإفادة من الموارد المائية للنهرين ومنابعهما، إذ تمثل بشكل واضح بمشروع جنوب شرق الأناضول (Guneydogu Anadolu Projesi)، والذي يسمى اختصاراً (G.A.P). حيث تعود فكرة هذا المشروع الى نهاية عقد السبعينات وهو مشروع انمائي متعدد الأهداف ومتكامل ينطوي على سدود وخزانات ومحطات توليد الطاقة ومشاريع واسعة ومنشآت أخرى"[(١)]. وبما أن تركيا تساهم في تغذية النهرين بنسبة ٨٨% من اجمالي ايرادات نهر الفرات، و٥١,٩% من اجمالي ايرادات نهر دجلة، فهي بذلك تمثل أبرز دولة ضمن البلدان المتشاطئة في حوضي دجلة والفرات. وهي ترى أن ما تستهلكه كل من سوريا والعراق يفوق بكثير عن مساهمتهما المائية في واردات النهرين[(٢)]. والجدول رقم (١) أدناه، يُبين نسب الإسهام والاستهلاك للدول الثلاث في مياه حوضي دجلة والفرات.

الجدول رقم (٢)

نسب الإسهام والاستهلاك للدول المتشاطئة لحوضي دجلة والفرات

الدولة	تدفق المياه في حوض الفرات والاستهلاك للدول المتشاطئة (مليار م^3)		تدفق المياه في حوض دجلة وكمية الاستهلاك للدول المتشاطئة (مليار م^3)	
	تدفق المياه	كمية الاستهلاك	تدفق المياه	كمية الاستهلاك
تركيا	٣١,٥٨ (٨٨,٧%)	١٨,٤٢ (٣٥%)	٢٥,٢٤ (٥١,٨%)	٦,٨٧ (١٣%)
سوريا	٤ (١١,٣%)	١١,٣ (٢٢%)	صفر	٢,٦ (٤%)
العراق	صفر	٢٣ (٤٣%)	٢٣,٤٣ (٤٨,١%)	٤٥ (٨٣%)

*- المصدر: الجدول نقلا عن: د. سلمان شمران العيساوي، أزمة مياه الرافدين: بين أطماع الجوار الجغرافي والقانون الدولي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦، ص٣٨٢.

(١) د. سليمان عبدالله اسماعيل، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية ٢٠٠٤، ص٧٢.

(٢) د. سلمان شمران العيساوي، أزمة مياه الرافدين: بين أطماع الجوار الجغرافي والقانون الدولي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦، ص٣٨٢.

ويمكن إيجاز أهم مبادئ السياسة[(١)] المائية التركية بما يأتي:

١ -النظر إلى دجلة والفرات على أنهما نهر واحد:

تدعي تركيا أن حوضي دجلة والفرات هما حوض واحد، وأن النهرين ما هما إلا رافدان لنهر واحد هو شط العرب وليسا نهرين منفصلين، وترى تركيا أن على العراق تعويض النقص في مياه الفرات بنقل جزء من مياه دجلة إليه. وبهذا فإن الأسلوب التركي لا ينسجم، من الناحية القانونية، مع مفهوم الاستخدام المنصف والمعقول الذي يقضي بأن تحدد حصص المياه من المجرى المائي الدولي طبقاً لعوامل تؤخذ في الاعتبار بحسب ظروف كل حوض والمشاريع القائمة عليه ومدى اعتماد السكان على مياهه[(٢)].

٢ -رفض تركيا الصفة الدولية لنهري دجلة والفرات:

ترى تركيا أن دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين، وتطلق عليهما وصف المياه العابرة للحدود، فالنهر الدولي بحسب وجهة النظر التركية هو فقط ذلك النهر الذي يشكل خط الحدود بين دولتين أو أكثر. وتؤكد تركيا على مبدأ (الانتفاع المنصف) ومبدأ اخر هو (عدم إحداث ضرر بالغ)، حيث تعتبر الأول هو المبدأ الأكثر قبولاً في القانون الدولي ضمن مجال مياه الأنهار العابرة للحدود، والثاني يلقى تأييداً واسعاً، وطبقاً له يجب أن تمتنع الدول المتشاطئة عن إحداث ضرر بالغ في استخدامها للمجرى المائي العابر للحدود[(٣)]. لذلك ترى تركيا أن من حقها الاستفادة من ثرواتها الطبيعية بالشكل الذي تراه مناسباً وبما يخدم مصالحها.

٣ -رفض تركيا تحديد الحصص المائية:

تعارض تركيا مبدأ تحديد حصص المياه للدول الثلاث، وترى أن المباحثات يجب أن تتركز حول كيفية تطبيق مفهوم (الاستخدام الأمثل) الذي يتطلب إجراء دراسات فنية موسعة للتربة في الدول الثلاث. من خلال (خطة المراحل الثلاث).

[(١)] في بعض المصادر ترد في بعض الاحيان عبارة "الاستراتيجية المائية"، وفي بعض الاخر ترد "السياسة المائية".
[(٢)] فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره ص٨٦.
[(٣)] د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٣.

ووفقا لهذه الخطة التي اصبحت جزءا لا يتجزأ من السياسة المائية التركية، ولمعالجة مشكلة مياه دجلة والفرات بين البلدان المعنية فأنه((١)):

أ - ينظر إلى الحدود السياسية لمجموع البلدان المتشاطئة في حوض (دجلة والفرات) كحدود غير قائمة.

ب -ينظر إلى دجلة والفرات على أساس أنهما يشكلان مصدراً مائياً واحداً، عابرين للحدود، ينبعان من منطقة واحدة ويصبان في مصدر واحد ويلتقيان في شط العرب. كذلك يتصلان من خلال نظام الري الصناعي الذي يتم نصبه في العراق، وهو نهر دجلة قناة دجلة / الثرثار – منخفض الثرثار – قناة الثرثار/الفرات– نهر الفرات.

ت -مسح موارد المياه والأراضي، وأن تعد البيانات بصورة مشتركة.

ث -ستتبنى جميع الأطراف دون استثناء مبدأ (الاستخدام المشترك) بدلاً من مبدأ السيادة المشتركة، وهكذا فإنه سيحق لدولة المجرى العليا تركيا في هذه الحالة أن تستفيد من مياه بلدان أسفل النهر، والعكس صحيح. وهذا سيؤدي إلى التطبيق الفعلي لمبدأ منع إحداث الضرر الملموس.

ويمكن تحقيق ذلك، حسب وجهة النظر التركية من خلال تشكيل لجان فرعية تتولى تحديد أصناف التربة وأنواع المحاصيل الزراعية التي تتوجب زراعتها من دون غيرها في الدول الأخرى المتشاطئة معها على النهر. وفي ضوء ذلك تُحدد الحاجات المائية للمشاريع الزراعية طبقاً لجدواها الاقتصادية. وتأتي وجهة النظر التركية الرافضة لتحديد الحصص المائية لكل من الدول الثلاث من مياه دجلة والفرات مؤكدة على التخصص القطاعي في مجالات الانتاج، فهي تقترح انتاج ما يكفي لتغطية الاحتياجات الغذائية لمجموع دول الحوض عن طريق الري المكثف وعلى نطاق واسع، وتوفير الطاقة الكهربائية كونها تضع تحت يدها منابع النهرين، وفي مقابل ذلك يكون بوسع العراق أن يؤمن لتركيا إمدادها بالنفط الذي يتوقف عليه الاقتصاد التركي إلى حد كبير((٢)).

---

(١) نقلاً عن: فؤاد قاسم الأمير، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٨و ص٢٣٩.

(٢) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٨٦.

٤ -حق السيادة المطلقة لتركيا على مواردها المائية:

تقوم السياسة المائية التركية على حق السيادة المطلقة لتركيا على مواردها المائية في حوض نهري دجلة والفرات داخل أراضيها. لذلك فأنها أباحت لنفسها وبشكل عملي، التصرف المطلق بمياه النهرين، من دون مراعاة لحقوق الدول المتشاطئة معها. "وتشدد تركيا في هذا المجال على الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان في منطقة مشروع (الغاب) وعموم حوض النهرين، كاستجابة واقعية للتزايد السكاني المتسارع فيها وعدم وجود موارد أخرى طبيعية توازي مكانة المياه وأهميتها. لهذا خططت ونفذت عددا كبيراً من المشاريع المائية ضمن ما يعرف بمنظومة (الغاب)، ليس على طول مجرى دجلة والفرات فحسب، وإنما على جميع الروافد التي تغذي النهرين"[(١)].

٥ -الاصرار على عقد اتفاقيات تعاون شاملة:

حيث تصر تركيا على عقد اتفاقيات سياسية شاملة للتعاون على جميع الأصعدة تختلط فيها الأرض والماء والسياسة، ولاسيما مع سوريا، لأن الأزمة المائية بين هذه الدول تتقاطع مع مسائل اخرى مثيرة للتوتر بين الأطراف المعنية. منها ما يتعلق بالمسألة الكوردية، ومشكلة محافظة هاتاي (لواء الاسكندرونة)، ومشكلة نهر العاصي[(٢)].

٦ -تعتمد مبدأ عدم عقد اتفاقيات تسوية نهائية للنزاعات المائية مع الدول الأخرى:

تنطلق سياسة تركيا المائية من مبدأ عدم عقد اتفاقيات مع الدول الأخرى حول المياه المشتركة، بحجة أن القانون الدولي لا يجبرها على ذلك. وفي هذا الخصوص قال الرئيس التركي السابق سليمان ديمريل في ٢٨ أذار من العام ١٩٩٦ : "إن القانون الدولي لا يفرض على بلاده التوصل الى أي نوع من الاتفاق أو الوثيقة المكتوبة مع الدول الأخرى حول موارد المياه". وتؤكد تركيا أنها لم تبرم أي اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف مع العراق أو سوريا للتسوية الإجبارية للنزاعات المائية.

[(١)] د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.
[(٢)] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٨٠.

٧ -عدم الاعتراف بمبدأ الحقوق المكتسبة:

ان تركيا لا تعترف بأن للعراق وسوريا حقوقا مكتسبة لمياه النهرين، لذا فهي لم توافق على إدراج مسألة الحقوق المكتسبة لسوريا والعراق ضمن جدول المفاوضات في العام ١٩٦٥ خلال اللقاء الثلاثي في بغداد. لكنها لا تمانع في حل المشاكل القائمة مع البلدان المجاورة وبضمنها مسألة الاستخدام العادل والمعقول والأمثل لمياه حوضي دجلة والفرات، على أساس المعايير الموضوعية والعملية، وأن تعامل مسألة الحقوق المكتسبة كأحد العوامل ذات العلاقة بجانب العوامل الكثيرة الأخرى((١)).

٨ -التأكيد على أن حجم المياه الواصلة لدول أسفل النهرين كافية ومعقولة:

تؤكد تركيا ان كمية المياه التي تمنحها لكل من سوريا والعراق تعد كافية، لذا ترفض مطالب البلدين بخصوص احتياجاتهما المائية وتعتبر تلك المطالب مبالغ فيها. وتدعو كل من سوريا والعراق الى إعادة النظر في سياساتهما الداخلية للمياه واتخاذ تدابير تمنع هدر المياه((٢)). وحول ذلك فقد قال الرئيس التركي السابق سليمان ديمريل: " إن حجم المياه المتدفقة عبر الحدود الى سوريا هو أكثر من عشر مرات قدر حاجتها "((٣)).

٩ -تنكر أن يكون لمشاريعها على نهري دجلة والفرات آثاراً سلبية للبلدان المتشاطئة:

ترفض تركيا الاحتجاجات السورية والعراقية الخاصة بالأثار السلبية لمشاريعها على النهرين، حيث ترى أن الدولتين بالغتا في تقدير الأثار السلبية لمشاريعها المائية، بل أن تركيا تذهب الى أكثر من ذلك حين تدعي أن مشاريعها المائية تنعكس إيجاباً على كل من سوريا والعراق، إذ تحميهم من الفيضانات والجفاف((٤)).

ان السياسة المائية التركية المتغلغلة في سياستها العامة الداخلية والخارجية في جملة اعتبارات؛ وما نتج عنها من مشاريع متعددة، هي أحد أهم العوامل التي أدت الى أن تتطور تركيا من بلد هامشي في عقد الخمسينات الى بلد مزدهر اقتصاديا واجتماعيا في الثمانينات. ويشير واقع

---

(١) د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.
(٢) د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٤.
(٣) نقلاً عن: د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.
(٤) المصدر نفسه، ص٨٤.

الحال الى ارتباط السياسة المائية في تركيا بالموقع الاستراتيجي الذي تحتله، الى جانب المشكلات الداخلية التي تعاني منها والتي من مظاهرها: " استمرار ارتفاع حدة التضخم وتدهور سعر صرف الليرة والتفاوت الاجتماعي وعجز الميزانية العامة فضلاً عن مشكلة الديون الخارجية ونشوء حركات سياسية معادية لسياسات الحكومة التركية "[(١)].

لقد تبلورت أغلب القرارات السياسية الضارة التي اتخذتها تركيا بحق العراق وسوريا في ما يتعلق بالمياه، في الفترة التي تولى فيها كل من (سليمان ديميريل) و(توركوت أوزال) منصب الرئاسة في تركيا سواء رئاسة الحكومة أم الجمهورية. "فكلا الرجلين دخل المعترك السياسي من بوابة المياه، إذ إن كليهما هو مهندس سدود، وسبق أن ترأسا مديرية المياه التركية، بل إن (سليمان ديميريل) كان يلقب أساسا بملك السدود"[(٢)].

وكما أوضحنا في الفصل الاول من هذه الدراسة؛ فإن الحكومات التركية المتعاقبة، ومن ضمنها حكومة حزب العدالة والتنمية الإسلامي، قد استمرت بنهج تلك السياسة المائية المشار إليها، وكذلك استمرت في بناء مشاريعها على نهري دجلة والفرات. علماً أن تصريحات الوزارة الإسلامية الحالية هي أقل حدة وأهدأ من تصريحات الوزارات التركية القومية، وهناك عدة أسباب لذلك منها سياسية لمحاولة تركيا الانفتاح على العالم العربي.

وخلال الفترة ما بين عامي (٢٠٠٢ – ٢٠١٢م)، حدثت طفرة كبيرة فيما يخص الاستثمارات العامة الموجهة نحو مناطق شرق وجنوب شرق الأناضول، حيث "تجاوزت الاستثمارات في تلك المناطق خلال فترة عشر سنوات (٣٧) مليار ليرة تركية، وكانت حصة عام ٢٠٠٢م من الاستثمار الكلي حسب بيانات وزارة التنمية التركي (٧%)، وقد وصلت هذه النسبة إلى (١٢%) عام ٢٠١٢م، وفي حين كان مقدار المبالغ المخصصة للبرنامج الكلي الخاص بمناطق شرق وجنوب شرق الأناضول عام ٢٠٠٢م حوالي مليونين و(١٩٨) ألف، فقد وصل هذا المبلغ عام ٢٠١٢م إلى (٦,٥) مليار ليرة تركية بما فيها الاستثمارات التي تدخل ضمن نطاق مشروع "دعم البنية التحتية للقرى"، وفي عام ٢٠١٢م بلغت حصة المحافظات التابعة لمشروع شرق الأناضول

[(١)] د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.
[(٢)] فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

من الاستثمارات العامة نحو (٨,٩%) أما حصة المحافظات التابعة لمشروع جنوب الأناضول فقد بلغت (١٤,٦%) فقط"[١].

من الواضح أن السياسة المائية التركية لم تؤثر على نصيب الدول الأخرى من مياه نهري دجلة والفرات من الناحية الكمية والنوعية فحسب، بل أثرت أيضاً على تحديد السياسات المائية وتوجيهها لبقية البلدان الأخرى[٢]. لاسيما في ظل المواقف التركية من مسألة المياه في مواجهة كل من سوريا والعراق، حيث تتميز العلاقات بين البلدان الثلاثة بشكل عام بالتجاذب المستمر ما بين تقارب وتباعد متواتر، بسبب تداخل مسألة المياه مع مسائل اخرى مثيرة للتوتر بين الأطراف المعنية. وكذلك من جراء أثار المشاريع المائية الكبيرة والكثيرة التي قامت تركيا ببنائها على حوضي دجلة والفرات، ولا تزال مستمرة في ذلك.

وتوقعت منظمة المياه الأوروبية جفاف نهر دجلة بالكامل، إذ يقل سنوياً ما يعادل (٣٣) بليون متر مكعب من مياهه، بسبب " السياسة المائية الحالية التي تتبعها تركيا ". وإذا لم يتمكن العراق من إتمام اتفاقات دولية تضمن حصصه المائية في شكل كامل، فإنه مقبل على ما سماها: "كارثة حقيقية تلحق بملايين الدونمات الزراعية في البلاد". ما يعني تحول العراق إلى جزء من صحراء البادية الغربية خلال مدة لا تتجاوز خمسة وثلاثين عاماً[٣].

مما سبق، يبدو أن تركيا تستخدم المياه كسلاح سياسي واقتصادي للضغط على سوريا والعراق من أجل تحقيق أهداف سياسية وأمنية محددة، ولغرض لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط وفرض هيمنتها على المنطقة. لذا ترفض الاعتراف بدولية نهري دجلة والفرات، وكذلك ترفض أي اقتراح لمعالجة مشكلة المياه خارج إطار استراتيجيتها، وتتهرب من إبرام أي اتفاق دولي له قوة القانون لاقتسام مياه دجلة والفرات بينها وبين سوريا والعراق؛ فضلاً عن إنكارها لأثار سلبية على كمية ونوعية مياه النهرين من جراء سياستها ومشاريعها المائية.

---

[١] مسيرة تركيا خلال ١٢ عام (الحلقة الحادية والعشرين): مشروع جنوب شرق الأناضول نشر بتاريخ ٨ يونيو ٢٠١٥،على موقع ترك برس: http://www.turkpress.co

[٢] د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

[٣] علاء لفته موسى، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

المطلب الثاني

المشاريع المائية التركية وأثارها

يُعد وادي دجلة والفرات هو الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يوجد فيه فائض كبير في المياه، لكنه يشهد مشاكل فعلية ومحتملة من ناحية الجغرافيا السياسية نتيجة للتطورات الراهنة والمستقبلية، إذ لا تواجه الدول المتشاطئة تركيا وسوريا والعراق في حوضي النهرين أزمة مياه وشيكة، ولكن هذه الدول تواجه بدلاً من ذلك مشاكل إدارة، وتوزيع غير عادل لحصص المياه، وعدم وجود تخطيط عمليات الاستخدام الأمثل للموارد المائية للنهرين، الأمر الذي يؤدي إلى نشوب خلافات بين الدول الثلاث، وقد تتصاعد التوترات أيضا بسبب مشاريع الري الكثيف والمشاريع الكهرومائية التي يجري إعدادها((١)).

حيث تمتلك تركيا مشاريع تطوير لكل من دجلة والفرات، لكنها تولي اهتمامها الكبير إلى إنشاء المشاريع التخزينية والكهرومائية عبر إنشاء السدود، إذ يعد مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) أكبر مشروع اقتصادي اجتماعي ثقافي متكامل تقيمه تركيا بهدف تطوير الزراعة وتحديثها في المنطقة التي يغطيها هذا المشروع((٢)).

وقد جرى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول الذي تقدر تكاليفه بأكثر من ثلاثين مليار دولار، بطريقة التمويل المشترك عبر مساهمة من الخزينة التركية مع القروض الخارجية والتسهيلات التي تقدمها الدول الأوروبية وبخاصة : إيطاليا، والنمسا، وألمانيا، وبريطانيا وسويسرا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي. حيث تبلغ المساحة التي يغطيها المشروع (٧٣,٨٦٣) كم^{٢} وهي تعادل عشر مساحة تركيا تقريبا، ويروي مساحة تبلغ (١,٨) مليون هكتار والتي تعادل (٧,٢) مليون دونم، ويتضمن إضافة للمشاريع الإروائية على نهري دجلة والفرات، سلسلة مجمعات سكنية وصناعية وتعليمية وصحية، كما بُنيت ثمانية مطارات، وأنشئت مئات الكيلومترات من الطرق وسكك الحديد، إضافة إلى المستشفيات والمراكز الصحية((٣)).

---

(١) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.
(٢) علي احسان باغيش، اشكالية المياه واثارها في العلاقات التركية – العربية، بيروت، ورقة بحثية مقدمة في ندوة (العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي) الندوة من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥، ص١٦٦.
(٣) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣.

ونظراً لضخامة مشروع (الغاب) وعميق تأثره في مياه دجلة والفرات، وبغية الاطلاع على حجمه وأهميته على نحو وافي، سنتناول وبشيء من الإيجاز هذه المشاريع وبشكل منفصل كالآتي:

الفرع الأول- المشاريع التركية على نهر الفرات:

يبلغ طول نهر الفرات (٢٣١٥) كم، ويتوزع هذا الطول على الدول المشاطئة فيه، وهي: تركيا التي يجري داخل أراضيها لمسافة (٤٠٠) كم، وسوريا (٤٧٥) كم، والعراق (١٤٠٠) كم، بامتداد حوض كلي لمساحة مسطحة تبلغ (٥,٤٤٤) ألف كم^{٢}، منها (٥١٢٤,٣٢٠) كم في تركيا بنسبة (٢٨%)، وفي سوريا (٧٥,٤٨٠) كم بنسبة (١٧%)، فيما تبلغ نسبته في العراق (٤٠%) بطول قدره (١٧٧,٦٠٠) كم، وأخيراً جزء الحوض الواقع في الأراضي السعودية وهو قاحل تماما ويبلغ طوله (٦٦,٦٠٠) كم بنسبة (١٥%)[(١)]. وتعود المحاولات الأولى لتطوير حوض الفرات الى عام ١٩٣٠ عندما تأسست مؤسسة أعمال المياه التركية (D.S.I)، وشرعت في تنفيذ برامجها بعد منتصف الستينات، وهي منذ ذلك التاريخ مستمرة في أعمال التطوير[(٢)].

وقد أقامت تركيا على نهر الفرات المشاريع الآتية :

١ -**مشروع سد وخزان كيبان** : وهو أول المشاريع التركية، وتقع خارج (الغاب). وقد بوشر بالتخطيط له عام ١٩٥٧، وأُنجز عام ١٩٧٤ بسعة خزن تُقدر بـ (٣٠,٧) مليار م^{٣}، وسعة محطته الكهرومائية (١٢٤٠) ميغاواط، ويبلغ معدل إنتاج الطاقة السنوي (٥٨٧٠) مليون كيلو واط/ساعة في السنة[(٣)]. أما مساحة البحيرة الاصطناعية فتبلغ (٦٨٠) كم^{٢} [(٤)].

٢ -**سد قره قايا**[(٥)]: تم انجاز هذا السد عام ١٩٨٧، والذي تبلغ سعته التخزينية (٩,٥٤) مليار م^{٣}، وسعة محطته الكهرومائية (١٨٠٠) ميغاواط، تنتج ما معدله (٧٥٠٠) مليون كيلو واط /ساعة في السنة. فيما "تبلغ مساحة بحيرته الاصطناعية (٢٦٨) كم^{٢}".

٣ -**سد أتاتورك:** يمثل هذا السد المرتكز الرئيسي لمشروع جنوب شرق الأناضول فيما يتعلق بنهر الفرات، ويسمى بمشروع الفرات الأسفل. وقد أُنجز العمل فيه عام ١٩٩٠، وبدأ يعمل

---

(١) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.
(٢) د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.
(٣) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.
(٤) صبريه احمد لافي، السياسة المائية التركية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، سلسلة دراسات التركية رقم (١٥)، بغداد، ١٩٨٤، ص٢٤.
(٥) د. رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف بالاسكندرية،٢٠٠١، ص٩٩.

منذ عام ١٩٩٢، ويعد أكبر السدود في تركيا وتاسع أكبر سد في العالم، وتبلغ مساحة خزان السد (البحيرة الصناعية) (٨١٧) كم^{٢}، وحجم ما تخزنه من المياه يبلغ (٤٨,٥) مليار م^{٣}، ويتضمن المشروع محطة كهرومائية ضخمة بسعة (٢٥٢٠) ميغاواط، وبطاقة انتاج سنوي (٨٩٠٠) مليون كيلو واط/ ساعة، وتتفرع عن السد قنوات تأخذ المياه إلى مناطق خارج حوض النهر((١))، ومنها((٢)):

أ –مشروع نفق شانيلي اورفه وهران، الذي تم افتتاحه بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٠ ويتألف المشروع من نفقين يعدان الأكبر لنقل المياه في العالم، ويبلغ طول كل واحد منهما (٢٦,٤) كم وبقطر (٧,٦) م، وإمكانية نقل ماء تعادل (٣٢٨) م^{٣}/ثا.

ب –قناة رئيسية بطول (٢٨٣) كم، وأخرى فرعية بطول (١٥٠) كم، وقناة ثالثة بطول (٢٠٠)كم. وتعتبر منظومة الانفاق هذه أكبر منظومة أو أكبر نظام نقل للماء في العالم بطريقة الانفاق وذلك بسبب طول الانفاق ومعدلات الجريان العالية؛ وهذه الانفاق تعمل على تحويل مياه الفرات من مجراها الطبيعي الى مجرى صناعي لإرواء ما يزيد على (١٤٠) الف هكتار.

٤ –**المشروعات التركية الحدودية على الفرات:** تقع في المنطقة المحصورة بين سد أتاتورك والحدود التركية – السورية، ويتألف من:

أ – سد بيرجيك : أنجز عام ٢٠٠٠، ويقع على مسافة تقدر بأقل من (٥٠) كم عن الحدود التركية السورية، سعته التخزينية (١,٢٢) مليار م^{٣} ومساحة بحيرته (٥٦) كم^{٢}، وترتبط بالسد محطة كهرومائية لإنتاج (٣١٦٨) كيلو واط/ساعة من الطاقة الكهربائية((٣)).

ب –سد قرقاميش: يبعد عن الحدود السورية (٤) كم. وقد أعلنت، تركيا عن المناقصة لإنشائه في أواخر عام ١٩٩٥، وأُنجز العمل به عام ١٩٩٩، وتنتج المحطة الكهرومائية الملحقة به (٦٥٢) كيلو واط/ ساعة من الطاقة الكهربائية((٤)).

---

(١) داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، عربية للطباعة والنشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٢٦.
(٢) نقلاً عن: د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩.
(٣) المصدر نفسه، ص١٦٠.
(٤) ناجي علي حرج، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٢.

٥ -**مشروع سروج بازكي:** وهو مشروع كبير يقع في محافظة اورفة، وصمم لإرواء (١١٣٤١٩) هكتار، زائدا محطة لتوليد الطاقة الكهربائية[(١)]، وانتهى بناءه في عام ١٩٩٩.

٦ -**مشروع اديامان – كاهته:** يحتوي على اربع سدود ومضخات المياه، زائد محطة كهرباء، ويروي (٧٧) الف هكتار من الأراضي.

٧ -**مشروع اديامان – جوكصو– اربان:** انجز عام ١٩٩٦ يروي (٧١) الف هكتار من الأراضي الزراعية، وتزود مدينة غازي عنتاب بمياه الشرب[(٢)].

٨ -**مشروع غازي عنتاب:** ويتكون من ثلاثة سدود تروي (٨١٦٧٠) هكتار من أراضي محافظة غازي عنتاب، وهذه السدود هي:

أ – سد خان جيز: بسعة (١٠٠) مليون م^{٣}، ويقع على رافد بالقرب من بيرجك، يروي (٧) آلاف هكتار من الأراضي الزراعية، أنجز في عام ١٩٨٨.

ب –سد قايجك: يروي (١٤) الف هكتار من الأراضي الزراعية.

ت –سد كيمان: يروي (٢) الف هكتار من الأراضي الزراعية.

ث –مشروع ري بلقيس: يروي (١٢) الف هكتار من الأراضي الزراعية[(٣)].

وبناء على ما سبق، فأن مجموع مساحة الأراضي الزراعية المروية ضمن (الغاب) في حوض الفرات يبلغ (١٠٩٤٧٦٩) هكتار، مع انتاج (٢٠,٠٣٥) مليون كيلو واط/ساعة من الطاقة الكهرومائية في السنة.

[(١)] د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٩٣.
[(٢)] د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠.
[(٣)] المصدر نفسه، ص١٦١.

الجدول رقم (٣)

الوحدات الرئيسية لمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)

في حوض الفرات

التسلسل	اسم المشروع	المساحة المروية (هكتار)	قابلية انتاج الطاقة الكهربائية		منطقة المشروع
			مليون واط	مليون واط ساعة/سنة	
١	مشروع سد قره قايا	--	١,٨٠٠	٧,٣٥٤	دياربكر/ اورفة
٢	مشروع الفرات الأسفل	--	--	--	--
١-٢	سد أتاتورك	--	٢,٤٠٠	٨,٩٠٠	اديامان/ اورفة
٢-٢	نفق أورفة	--	٥٠	١٢٤	اورفة
٣-٢	مشروع ري أورفة-هران	١٥١٤١٩	--	--	اورفة
٤-٢	مشروع ري ماردين- جيلان بنار	١٠٩١٨٤	--	--	--
١-٤-٢	مرحلة الري بالضخ	١١٦٠٨٦	--	--	ماردين/ اورفة
٢-٤-٢	مرحلة الري الثانية	١١١٩٣٩	--	--	ماردين/ اورفة
٥-٢	مشروع ري سيفريك- هيلفان بالضخ	١٥٨٠٥٣	--	--	اورفة
٦-٢	مشروع بوزوفا بالضخ	٤٥١٦٧	--	--	اورفة
٣	مشروع الفرات الحدودي	--	--	--	--
١-٣	سد بيرجيك	--	٦٧٢	٢,٥١٦	غازي عنتاب
٢-٣	سد قرقاميش	--	١٨٩	٦٥٢	غازي عنتاب
٤	مشروع سروج- بازكي	١١٣٤١٩	--	--	اورفة
٥	مشروع اديامان- كاهته	--	--	--	--
١-٥	**خطط الطاقة الكهربائية** (خمسة مشاريع)	--	١٩٥	٤٣٧	اديامان
٢-٥	**مشاريع الري** (خمسة مشاريع)	٧٧٦٣١	--	--	اديامان
٦	مشروع اديامان- كوك	٧٠٩٦٨	١٢	٥٢	اديامان/ غازي

	صو – اربان				عنتاب
٧	مشروع غازي عنتاب	١٤٠٩٠٣	--	--	غازي عنتاب
المجموع شبه النهائي لحوض نهر الفرات		١٠٩٤٧٦٩	٥,٣١٨	٢٠,٠٣٥	--
المجموع النهائي لجميع مشاريع GAP		١١٩٠٦٩٠	٥,٣٣٢	٢٠,٠٧٧	--

*– **المصدر**: الجدول من عمل الباحث استناداً الى معطيات موقع مشروع (الغاب) التركي على الشبكة الانترنت: www.gap.gov.tr تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/٣/١٧.

الفرع الثاني– المشاريع التركية على نهر دجلة:

لم تقم تركيا ببناء أي سدود أو إنشاءات من استخدام مياه نهر دجلة قبل عام ١٩٩٧، إذ بدأت بتشغيل مشاريعها بعد ذلك العام[(١)]. وذلك بسبب صعوبة استغلال الموارد المائية السطحية في حوض دجلة لأسباب طوبوغرافية، وبرغم ذلك شرعت تركيا بتطوير حوض النهر قدر الإمكان، وعلى وجه الخصوص في الأراضي السهلية[(٢)].

ومن أبرز المشاريع التركية ضمن (الغاب) في حوض دجلة ما يلي[(٣)]:

١ –**مشروع دجلة– كيرال كيزي** : أُنجز هذا المشروع عام ١٩٩٧ ويقع ضمن محافظة آمد، وهو متعدد الأغراض ويتضمن سدين ومحطتي توليد الكهرباء ومشروع إروائي. ويشمل سدًا يسمى سد دجلة بسعة خزنية مقدارها (٥٩٥) مليون م^{٣}، وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (١١٠) ميغاواط. كما يضم سد كيرال كيزي بسعة خزنية مقدارها (١,٩١٩) مليون م^{٣}، وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (٩٤) ميغاواط، ويروي المشروع أراضي زراعية مقدارها (١٢٦٠٨٠) هكتاراً على الضفة اليمنى لنهر دجلة.

٢ –**مشروع باتمان** : أُنجز هذا المشروع عام ١٩٩٨، ويشمل إنشاء سد باطمان بسعة خزنية قدرها (١,٧٥) مليار م^{٣}، ويولد طاقة كهربائية مقدارها (١٩٨) ميغاواط، وهذا المشروع

(١) ناجي علي حرج، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٣.
(٢) د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.
(٣) نقلاً عن: ناجي علي حرج، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٣.

مصمم لإرواء مساحة زراعية قدرها (٣٧٧٤٤) هكتارًا، بواسطة مشروعين للري السيحي ومشروع للري بالواسطة.

٣- **مشروع باتمان – سيلفان** : أنجز هذا المشروع عام ١٩٩٨، ويشمل سد سلفان بسعة قدرها (٨,٧٣٥) مليار م^{٣}، وتوليد طاقة كهربائية قدرها (١٥٠) ميغاواط، إضافة إلى سد قصرو وطاقته لتوليد الكهرباء هي (٩٠) ميغاواط، والمشروع يروي أراضي زراعية تبلغ مساحتها (٢٥٧٠٠٠) هكتار بواسطة مشروعين للري السيحي ومشروعين للري بالواسطة على الضفة اليسرى لنهر دجلة.

٤- **مشروع كارزان** : يشمل إنشاء سد كرزان بسعة خزنية قدرها (٤٤٩,٥) مليون م^{٣} وتوليد طاقة كهربائية قدرها (٩٠) ميغاواط، علماً بأن المشروع يروي أراضي زراعية مساحتها (٦٠٠٠٠) هكتار((١)).

٥- **مشروع جزرة** : يقع هذا المشروع في مؤخرة سد ايلي صو ويبعد مسافة (٣٠) كم عن الحدود العراقية. ويتضمن إنشاء سد جزرة بسعة خزنية قدرها (٣٦٠) مليون م^{٣}، وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (٢٤٠) ميغاواط، ويروي المشروع أراضي زراعية تبلغ مساحتها (١٢١٠٠٠) هكتار من خلال مشروع ري نسيبين – جزره ومشروع سهل سلوبي، وهناك سد ديوه كيجيدي الذي يروي مساحة (٣٦٠٠٠) دونم، وسد كوك صو الذي يروي مساحة (١٦٠٠٠) دونم، وهناك مشاريع إروائية أخرى غير منجزة((٢)).

٦- **مشروع أليسو**: وهو من أهم المشاريع على نهر دجلة، ويقع في اسفل مجرى نهر دجلة داخل الاراضي التركية عند قرية اليسو قرب منطقة دراغيجيتين على بعد حوالي ٤٥ كلم من الحدود السورية جنوب مدينة سرت التركية (عند المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا). وتحديدا عند منطقة كارتالكايا، ويبعد مسافة (٧٠) كم عن الحدود العراقية. ويبلغ طاقة سد اليسو التخزينية (١١,٤) مليار م^{٣}، وهو من نوع املائي ركامي يبلغ ارتفاعه (٥٣٥) م، والمساحة السطحية للبحيرة حوالي (٣٠٠) كم^{٢}، وهو مشروع أساسي لتوليد الطاقة الكهربائية حيث تولد طاقة كهربائية مقدارها (١٢٠٠) ميغاواط والطاقة الناتجة منه تبلغ

---

(١) ناجي علي حرج، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٣.
(٢) د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.

(٣٨٣٣) كيلو واط/ ساعة، والمشروع مصمم لغرض إرواء أراضي زراعية تبلغ مساحتها (٣٨٣٠) هكتاراً[(١)].

إن سد اليسو مصمم لأغراض السيطرة على مياه الفيضانات وخزن المياه و استخدام المياه لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية حيث تهدف تركيا الى توليد الطاقة الكهربائية بشكل استثنائي (لتوسع فضاءات الاستثمارات الزراعية الدولية، وفي توفير الطاقة للقطاع الزراعي والصناعي في منطقة جنوب شرق تركيا اضافة لتسوقها الى دول الجوار). وان كارثة اقامة وتشغيل سد اليسو على واقع نهر دجلة ومستقبله في العراق هي اكبر من كارثة نهر الفرات حيث يفوق حجم هذا السد الضخم عن حجم سد اتاتورك الواقع على نهر الفرات[(٢)].

وتأسيساً على ذلك، فأن مجموع مساحة الأراضي الزراعية المروية ضمن (الغاب) في حوض دجلة يبلغ (٥٤٩٣٨٨) هكتار، مع انتاج (٦,٧٧٦) مليون كيلو واط/ساعة من الطاقة الكهرومائية في السنة. وبهذا يصل مجموع الأراضي المروية ضمن إطار (الغاب) في حوض نهري دجلة والفرات (١٧٧٩٨٨٤) هكتارا (الفرات ٦٦%- دجلة ٣٤%)، مع انتاج طاقة بمقدار (٢٦,٥) مليار كيلو واط/ ساعة سنوياً (الفرات ٧٣,٩%- دجلة ٢٦,١%). فضلاً عن ذلك توجد حوالي "احدى عشر بحيرة أو خزان من اكبرها (داوعجيدي وغوزغول) ويقعان على روافد الضفة اليمنى لنهر دجلة قرب ديار بكر. بالإضافة الى ذلك فأن لدى تركيا نية إقامة (٨) سدود على نهر دجلة و(٩) محطات توليد الكهرباء، وبذلك سينخفض منسوب نهر دجلة باتجاه العراق بمقدار ٥٠%، علما بأن تركيا تساهم بشكل رئيس في واردات النهر"[(٣)].

وتؤكد تركيا أن مشروع جنوب شرق الأناضول لا يحمل أية جوانب سلبية لجيرانها العرب، وإنه يستهدف أساساً تنمية المنطقة من خلال تحسين نظم الري وتوليد الطاقة الكهربائية، من أجل تخليص المنطقة من الفقر وإيصالها إلى مستوى مناطق تركيا الأخرى، إلا أن الحقيقة غير ذلك تماما، فالمشاريع التركية هذه أثرت على كمية ونوعية مياه النهرين، وبالتالي أثرت بشكل سلبي في الأمن المائي والغذائي لكل من سوريا والعراق، كما سنرى لاحقاً.

---

(١) د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٥.
(٢) د. مقداد حسين على الجباري، سد اليسو وانعكاساته السلبية على الخطط التنموية في العراق، دراسة منشورة على شبكة الانترنت: http://www.iraqicivilsociety.org/wp.../051913_Dr-Mikdad_Amman_2.pp...
(٣) د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٨.

الجدول رقم (٤)

الوحدات الرئيسية لمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)

في حوض دجلة

التسلسل	اسم المشروع	المساحة المروية هكتار	قابلية انتاج الطاقة الكهربائية		منطقة المشروع
			مليون واط	مليون واط ساعة/ سنة	
١	مشروع دجلة- كيرال كيزي	--	--	--	--
١-١	سد كيرال كيزي	--	٩٤	١٤٦	ديار بكر
١-٢	سد دجلة	--	١١٠	٢٩٦	ديار بكر
١-٣	**مشروع ري الضفة اليمنى لدجلة**	٥٠٧٤٣	--	--	ديار بكر
١-٤	**مشروع ري الضفة اليمنى لدجلة بالضخ**	٦٩٠١٢	--	--	ديار بكر
٢	مشروع باتمان	--	--	--	--
٢-١	سد باتمان	--	١٩٨	٣٩٩	ديار بكر/ **سيرت**
٢-٢	**مشروع ري الضفة اليسرى لباتمان**	١٥٨٢٨	--	--	ديار بكر
٢-٣	**مشروع ري الضفة اليمنى لباتمان**	١٨٥٩٣	--	--	سيرت
٣	مشروع باتمان- سيلفان	٢٣٥٠٤٨	١٦٠	٦٢٣	ديار بكر
٤	مشروع كارزان	٣٩١٦٤	٥٥	١٩٩	بتليس/ سيرت
٥	مشروع سد اليسو	--	١,٢٠٠	٣,٨٣٣	ماردين/ سيرت
٦	مشروع الجزيرة	--	--	--	--
٦-١	سد جزيرة	--	٢٤٠	١,٢٨٠	ماردين
٦-٢	مشروع ري سلوبي	٣٢٠٠٠	--	--	ماردين
٦-٣	مشروع ري نسيبين	٨٩٠٠٠	--	--	ماردين

	–جزيرة– ايديل				
المجموع شبه النهائي لحوض نهر دجلة		٥٤٩٣٨٨	٢,٠٥٧	٦,٧٧٦	--
المجموع النهائي لجميع مشاريع GAP		٥٨٩١٩٤	٢,٠٥٧	٦,٧٧٦	--

*–**المصدر**: الجدول من عمل الباحث استناداً الى معطيات موقع مشروع (الغاب) التركي على الشبكة الانترنت: www.gap.gov.tr تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/٣/١٧.

الفرع الثالث– أثار المشاريع المائية التركية:

يتضح أثر المشاريع المائية التركية على سوريا والعراق من خلال الحقائق الآتية[(١)]:

١– تتيح هذه المشاريع لتركيا أكثر من (١٠٠) مليار م^{٣} من مياه نهري دجلة والفرات والتي تتطلب توفير كميات كبيرة في النهرين وبحدود (٤٠ – ٥٠%) من الإيراد المائي السنوي لنهر دجلة، وبحدود (١٧,٥ – ٣٤%) من الإيراد المائي السنوي لنهر الفرات. كما سيتضاعف المستهلك من مياه نهر الفرات عندما تستكمل متطلبات وإنشاءات مشروع جنوب شرق الأناضول كافة، وعندها سيتم التحكم بنسبة (٨٠%) من مياه الفرات.

٢– تأثير الاستخدامات التركية للمياه على نوعيتها وخصائصها، والذي تترتب عليه : زيادة الملوحة في المجاري السفلي داخل العراق لنهري دجلة والفرات بسبب راجعات المياه والبالغة نسبتها (٣٠%) في تركيا، و (٢٠– ٣٠%) في سوريا. مما يترك أثراً اكبر على العراق.

وتشير الدراسات إلى أن نسبة الملوحة قد تصل إلى (٥,٥ %) أو أكثر في مياه الفرات بعد دخوله سوريا، علمًا إن نسبة الملوحة المقبولة في المياه الإروائية يجب أن تكون بحدود لا تزيد على (١,٥ %) لأغراض الري الجيد. وقلة كمية الغرين – الطين الأحمر – التي ينقلها دجلة والفرات، خاصة في موسم الفيضان، نتيجة استثمار تركيا بكميات كبيرة من مياه النهرين، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل خصوبة التربة وظهور بوادر التصحر؛ والتلوث بسبب مياه المرتجعات، لأن الفضلات

(١) نقلاً عن: فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨وص١٢٩.

تعود إلى النهرين دون معالجة مباشرة من مجالات الري في الأراضي التركية ولعدم تدويرها وإعادة خلطها مع مياه النهرين، مما يؤدي إلى زيادة المشكلات الصحية في العراق.

٣- الإضرار بمشاريع توليد الطاقة الكهربائية، خاصة أن العراق يضع خططه بإقامة السدود لتوليد الطاقة على أساس المعدل السنوي لجريان المياه في النهرين.

٤- إن كمية المياه التي أطلقتها تركيا إلى سوريا والعراق عبر النهرين مع مطلع القرن الحادي والعشرين لا تزيد عن (٢٧) مليار م^{٣} سنويا، وهذا له آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق وسوريا كونه يلحق ضرراً فادحاً في مجالات الري والزراعة والصناعة.

٥- ومن الآثار السلبية المتوقعة على العراق بعد اكتمال سد اليسو على نهر دجلة ما يلي[(١)]:

أ -انخفاض مساحة الأراضي الزراعية بسبب انخفاض واردات المياه حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية (٦٩٦,٠٠٠) هكتار.

ب -الأضرار البيئية التي تنتج عن تقلص رقعة الأراضي الخضراء والمراعي الطبيعية.

ت -على الناحية السكانية يحرم سد أليسو أعدادا كبيرة من السكان من مياه الشرب.

ث -تغير نمط معيشة السكان حيث ان انخفاض موارد المياه يدفع المزارعين إلى ترك مهنة الزراعة والهجرة نحو المدن والتجمعات السكنية.

ج -التأثير في عملية إنعاش الأهوار.

ح -توقف العمل في منظومات الطاقة الكهرومائية المقامة على طول نهر دجلة (سد الموصل ، سد سامراء).

خ -انخفاض مناسيب الخزانات الطبيعية التي يعتمد العراق عليها في عملية خزن المياه والاستفادة منها في مواسم الجفاف.

ولا بد من أن ينجم عن مشروع بهذا الحجم – مشروع جنوب شرق الأناضول – أضرار سلبية. فالاستخدام المفرط للمياه الذي تتطلبه كل هذه المشاريع التابعة له وما جرى إنشاؤه من البنية

---

(١) نقلاً عن: علاء لفته موسى، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

التحية اللازمة، وما تفرضه التغيرات في أعداد السكان وتوجهاتهم ومتطلبات حياتهم، كلها عوامل مؤثرة تأثيراً مباشراً في كيفية استخدام مياه نهري دجلة والفرات((١)).

الأمر الذي يفاقم الوضع في دول أسفل النهرين. وتوجد مشكلات حقيقية في الأمن الغذائي العراقي، خاصة أنه يتزامن مع قيام إيران هي الأخرى بإنشاء عدد من السدود على مجاري الأنهار الداخلة إلى العراق، مثل أنهار ديالى، الوند والكارون، إضافة إلى تسريبها المياه الملوثة إلى الأراضي العراقية في محافظة البصرة((٢)).

وبدون شك فإن للمشاريع التركية على النهرين تداعيات على الأمن الوطني في كل من سوريا والعراق، حيث أن "تركيا تتحكم بمياه النهرين بصورة كاملة من خلال السدود العديدة التي بنتها على دجلة والفرات، وان ذلك يجعل إطلاق المياه أمراً مرتبطاً بسياسة تشغيلية محددة وفق أغراض إنشاء تلك السدود؛ وغالبا ما تتعارض هذه السياسة مع السياسة التشغيلية للموارد المائية للدول التي تقع أدنى المجرى المائي، الأمر الذي يعيق تنفيذ الخطط التي تضعها الدول"((٣)).

كما سيمكن مشروع (الغاب) تركيا من استخدام أكثر لمياه نهري دجلة والفرات عن طريق مشاريع الخزن والأنفاق، حيث أنه "من المتوقع أن تبلغ طاقة خزن المشروع من مياه النهرين (١٢٨) مليار م^{٣}. وهذا ما يمنح تركيا ورقة ضغط قابلة للاستخدام مستقبلاً ضد سوريا والعراق فيما يتعلق بالمستجدات على الساحة الإقليمية"((٤)).

ويرى الباحث؛ أن المياه بدأت تتحول إلى عنصر ضروري كسلعة مميزة، ورمز للقوة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وفي المستقبل لا بد لها أن تصبح هدفاً لتنافس متزايد، وبالتالي لتزايد الاحتكاك بين الدول. وهذا ما أدركته تركيا منذ وقت بعيد؛ ولأنها هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بوفرة من المياه الصالحة النوعية التي يسهل الحصول عليها في هذه المنطقة، فهي لذلك عاجزة عن إدارة ظهرها للصراع على تأمين المياه المضمونة في المنطقة، سواء سعت للعب دور فعال في النظام الإقليمي، أم صارت أكثر اندماجاً بأية مجموعة أخرى من الدول.

---

(١) ناجي علي حرج، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٦.
(٢) للمزيد ينظر: د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٧.
(٣) ناجي علي حرج، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٩.
(٤) د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

لأجله فإن تركيا اتبعت استراتيجية مائية تعتمد فيها بشكل رئيسي على مبدأ "حق السيادة المطلقة على مياهها داخل أراضيها"، وبذلك سمحت لنفسها بطرح وإقامة مشاريع عدة على نهري دجلة والفرات، بما يحقق لها أهدافاً محددة؛ دون مراعاة لأثار تلك المشاريع وأضرارها على دول أسفل النهرين، من حيث كمية ونوعية مياه النهرين. وإذا كانت تركيا قد أعلنت رسمياً أن الأنهار لن تستخدم كسلاح سياسي، فالواقع أنه يصعب تصور أن المياه لن تستخدم بصورة خفية أو ظاهرة، كقوة مؤثرة في السياسة الخارجية.

المبحث الثاني

أهداف الاستراتيجية المائية التركية بعد العام ٢٠٠٢

تسعى الدول بشتى الوسائل والسبل لتحقيق الأهداف التي تحقق مصالحها القومية العليا، وذلك من خلال استثمار امكاناتها المادية والبشرية بالشكل الذي تراه مناسباً. وفيما يخص مجال الثروات الطبيعية التي تمتلكها تهتم تركيا بأفكار المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية؛ حيث ان استراتيجية السياسة المائية التي تتبعها تركيا تصب في خدمة مصالحها القومية.

ولم تخفِ تركيا طموحها للقيام بدور أساسي في الشرق الأوسط من خلال مشاريعها المائية الاستراتيجية على نهري دجلة والفرات. حيث إن السياسة المائية التركية تعتمد على الخطط والبرامج الواسعة كمشروع (الغاب) الذي سوف يمكنها من السيطرة على مياه نهري دجلة والفرات داخل أراضيها، وسيحقق لها أهدافاً سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، من خلال تنمية سهولها الجنوبية الشرقية.

وسنحاول في هذا المبحث التعرف على أهداف الاستراتيجية المائية التركية، على المستوى الداخلي والخارجي وذلك في مطلبين بالشكل الآتي:

المطلب الأول: الأهداف الداخلية

المطلب الثاني: الأهداف الخارجية.

المطلب الأول

الأهداف الداخلية

تسعى تركيا في سياستها المائية الى تحقيق أهداف متعددة تصب في خدمة مصالحها القومية، عبر تنفيذها للمشاريع الاستراتيجية على نهري دجلة والفرات. حيث تتضمن الاستراتيجية المائية التركية أهدافاً عدة ذات أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، بما يساهم في تنمية مجالات متعددة على المستوى الداخلي التركي. لذا سنتناول تلك الأهداف بالشكل الآتي:

الفرع الأول– الأهداف السياسية والأمنية :

في العام ١٩٨٠، عين العسكريون الأتراك على رأس جهاز الدولة للتخطيط (توركت أوزال) وهو مهندس هيدرولوجي معروف بكونه من أفضل رجال الاقتصاد في أوروبا. وبالنظر إلى مؤهلات هذا المهندس والاقتصادي وتطلعه الشخصي لقيام تركيا قوية اقتصادياً وعسكرياً في هذه المنطقة من العالم، أتاح توركت أوزال الفرصة لإخراج ملف مشروع تنمية منطقة جنوب شرق الأناضول (الغاب)، والذي يرجع التفكير فيه إلى عام١٩٦٠[(١)]. وهكذا وبمساندة أوزال تحول ما كان مجرد مشروع لتنمية الإنتاج الزراعي في المنطقة إلى واقع الهدف منه إعداد برنامج متكامل واسع النطاق يهدف إلى مضاعفة إنتاج الكهرباء، وحسن إدارة الموارد المائية، وإقامة بنية تحتية لاجتذاب المستثمرين الصناعيين والزراعيين. وحسب توجيهات أوزال، "فإن هذا التطور سيقلل أو سيلغي أهم أسباب تمرد السكان المحليين (الكورد) في منطقة جنوب شرق الأناضول ضد الحكومة المركزية، وسيدفعهم إلى رفض الانفصال عن تركيا، كما أن جذب سكان من غير الكورد قادمين من كافة أنحاء البلاد سيغرق الكورد وسط جموع السكان ويحولهم إلى أقلية، إضافة إلى أحكام الرقابة العسكرية على مثل هذه المناطق الحساسة"[(٢)].

وقد قامت تركيا بذلك من خلال اقامة المشاريع المائية في إطار مشروع (الغاب)، وهو مشروع تنموي إقليمي متعدد القطاعات؛ ويتم تنفيذه بمفهوم إنمائي متكامل ومستمر، ويهدف هذا المشروع إلى رفع مستوى الدخل والمعيشة لسكان منطقة جنوب شرق الأناضول، أي " كوردستان الشمالية " التي يسكنها أغلبية كوردية ضمن الخطة الاستراتيجية التنموية[(٣)]. بهدف إزالة الفروق التنموية بين هذه المنطقة والمناطق الأخرى في تركيا، وكذلك زيادة القوة الإنتاجية وفرص العمل في المناطق الريفية. "ويدخل ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول تسع مناطق تمثل حوالي ١٠% من مساحة وعدد سكان تركيا، وهي: ديار بكر، غازي عنتاب، كلس، سييرت، شانلي أورفا، باطمان، ماردين، شيرناق، أضيياامان "[(٤)].

---

(١) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره ص٨٤.
(٢) نضال احمد بدر، الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية، رسالة منشورة، جامعة الأزهر- غزة، ٢٠١٢، ص٤٤.
(٣) د. كمال عبدالله حسن، مصدر سبق ذكره، ص٦٥٥.
(٤) مسيرة تركيا خلال ١٢ عام، مصدر سبق ذكره.

وتدعي تركيا أن الهدف الأساسي للسياسة المائية التركية، والمشاريع المقامة على نهري دجلة والفرات، هي "تنمية المناطق التي يعيش فيها الكورد والأرمن والعرب بغرض تحقيق الاستقرار السياسي في هذه المناطق. بينما يرى علماء الأثار وجماعات حقوق الانسان، أن سدود مشروع (الغاب) تهدد بالقضاء على التراث الحضاري لفئة عرقية معينة من السكان، هم الكورد الذين يسكنون مناطق أعالي دجلة والفرات منذ آلاف السنين"[(١)].

لذا يمكن القول، أن أهم أهداف مشروع الكاب من النواحي الأمنية تتمثل في سعي تركيا الى إحداث تغييرات ديموغرافية في منطقة المشروع. إلا أن تركيا تؤمن بأن للمشاريع المائية دوراً فعالاً في الاستقرار السياسي والأمني الداخلي، لأنها تؤدي الى إنعاش المناطق التي كانت تسبب للحكومات التركية مشاكل سياسية داخلية وأمنية، كلفتها ملايين الدولارات والآلاف من الأرواح البشرية، وهذا يساعد على رفع مستوى المعيشة للسكان في مناطق المشاريع المقامة، ولأن المشكلات التي تواجه تلك المناطق في نظر الحكومات التركية ليست سياسية، بل هي اقتصادية بحتة[(٢)]. حيث "تشهد تلك المناطق ومنذ وقت طويل اضطرابات مسلحة لأسباب داخلية تعود الى طبيعة نظرة الاتراك وتعاملهم الفوقي مع القوميات الاخرى كالكورد والارمن وعرب الاسكندرونة. ويحتج الاتراك بأن افضل السبل للقضاء على الاضطرابات في المناطق الكوردية، هي تنمية تلك المناطق الى الحدود التي تدفع الكورد بشكل خاص الى التوطن والاستقرار الذي يمكن ان يؤدي بالنهاية الى عزوفهم عن اية مطالب انفصالية او قومية"[(٣)].

[(١)] د. صبحي فاروق صبحي، مصدر سبق ذكره، ص٥٠٨.
[(٢)] د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.
[(٣)] رفل حسين نجم، السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد (٢٣)، تشرين الأول ٢٠١٥، ص٥٨٤.

الفرع الثاني– الأهداف الاقتصادية والاجتماعية :

ان السياسة المائية التركية هي طريقة لإدارة المياه لتقليل كميات الهدر فيها، بالإضافة إلى ذلك يتأتى منها العوائد الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقليل البطالة وزيادة الاستقرار والتطور العلمي والاجتماعي والخدمي والسياحي[(١)]. وتؤمن تركيا بأنه لا بد من تخزين المياه بأكبر قدر ممكن حتى تستطيع أن تصل الى أهدافها الهيدرواستراتيجية[(٢)].

فحسب ادعاء تركيا تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الأهداف الرئيسية للسياسة المائية التركية على المستوى الداخلي. فقد "وضعت تركيا خططاً لتطوير المناطق التي تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وقد رأت في إنشاء المشاريع الريادية الإنمائية المتكاملة مثل مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) وسيلة لتحقيق مثل هذه الأهداف التنموية للمناطق الريفية الفقيرة، وكانت الأهداف المرجوة من هذا المشروع طموحة جداً لإحداث ثورة اقتصادية واجتماعية"[(٣)].

حيث أن الخطط التي اعدت لهذا المشروع قضت بأنه سوف ينظم ٢٨% من مياه تركيا، فضلاً عن أنه سوف يروي (١,٧) مليون هكتار من الأراضي التركية وهذا يشكل نسبة ٥٠% من الأراضي المروية في تركيا، بالإضافة الى انتاج الطاقة الكهربائية باعتبارها جزءاً مهماً من مشاكلها الاقتصادية، وتنتج تركيا من تلك المشاريع طاقة بمقدار (٢٦,٥) مليار كيلو واط/ ساعة سنوياً[(٤)]. إذ يتوقع ان يكون هناك فائض من الطاقة الكهربائية بعد ان شهدت تركيا عام ١٩٧٣ ازمة كبيرة في انتاجها، وهذه الأزمة نجمت عن عدم اتخاذ تركيا الاحتياطات اللازمة في وقتها لمواجهة ازمة النفط العالمية التي ظهرت في ذلك العام، حيث اضطرت الحكومة التركية الى استيراد الكهرباء من الخارج لسد العجز الكبير في استهلاك الطاقة[(٥)].

ان تلك الطاقة الكهربائية المنتجة من المشروع سيوفر الكثير من الإيرادات لتركيا فيما يتعلق باستيراد النفط، حيث أن تركيا تستورد ٥٠% من احتياجاتها للطاقة، وتستخدم ٢٥% من

---

(١) فؤاد قاسم الأمير، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.
(٢) د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.
(٣) أكرم نصر خالد، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.
(٤) ينظر: موقع مشروع (GAP) على الرابط الالكتروني: www.gap.gov.tr
(٥) رفل حسين نجم، مصدر سبق ذكره، ص٥٨٣.

وارداتها النفطية في إنتاج الكهرباء[(١)]. وقد "انفق على مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) حتى نهاية عام ٢٠٠٢ ما يقارب (٣٢) مليار دولار أمريكي"[(٢)].

ان الهدف الاساسي لتركيا من وراء سياستها المائية في منطقة جنوب شرق الاناضول هي تنمية هذه المنطقة من تركيا، والعمل على استغلال الموارد المائية المتوفرة في تلك المنطقة " لغرض تحويلها الى إقليم منتج للحبوب والخضر والفواكه لتلبية حاجات السكان وتصدير الفائض"[(٣)]. حيث اولت تركيا اهتماما كبيراً للقطاع الزراعي الذي يشكل الركيزة الأساسية في سياستها الاقتصادية، مع الاشارة الى ان "الزراعة في تركيا تمثل الحرفة الرئيسة، فقد وصلت نسبة العاملين بالقطاع الزراعي الى حوالي (٤١%) من مجموع العاملين بمختلف القطاعات، وقد عملت تركيا على تنمية الزراعة في منطقة (الغاب) من خلال زيادة المساحة المروية"[(٤)]. حيث وصل مجموع الأراضي المروية ضمن إطار (الغاب) في حوض نهري دجلة والفرات (١٧٧٩٨٨٤) هكتار.

تُقدر مساحة الأراضي الزراعية في تركيا بحوالي (٣٠%) من مساحتها الكلية، ويشكل الدخل الزراعي حوالي (٧٢%) من الدخل الوطني، و(٩٣%) من صادرات تركيا. ويحتل القمح موقع الصدارة بين المحاصيل التي تنتج كما ويشغل حوالي (٥٣%) من المساحة المزروعة، وقد شهدت السنوات الاخيرة زيادة كبيرة في انتاج القمح في تركيا فبعد ان كانت دولة مستوردة له اصبحت دولة مصدرة، وازدهرت فيها زراعة القطن ايضا عندما وصلت مساحة الأراضي الخاصة بزراعته الى اكثر من (٢,٥) مليون دونم[(٥)].

ومن المفيد أن نعلم أن تركيا تتمتع بموارد طبيعية وثروات معدنية، وبمساحات شاسعة إضافة الى موقع مميز، كلها عوامل جعلت منها بلدا ذا اقتصاد مركب ومعقد يدمج الحداثة الصناعية والتجارة والخدمات المتطورة مع القطاع التقليدي الزراعي. ولا شك أن الثروات والموارد الطبيعية تمنح الدولة القدرة على توظيفها في مجالات تزيد من قوتها. ونتيجة للتوظيف السليم للثروات ومنهج الاصلاح الاقتصادي الذي أدخله حزب العدالة والتنمية، فإن الاقتصاد التركي انتقل

---

(١) أكرم نصر خالد، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.
(٢) داليا إسماعيل محمد، مصدر سبق ذكره، ١٣٨.
(٣) محمد ابو العلا محمد، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٠٦.
(٤) رفل حسين نجم، مصدر سبق ذكره، ص٥٨٢.
(٥) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

من مرحلة الانهيار مع بداية عام ٢٠٠٢ الى مرحلة أصبح فيها يحتل المرتبة الـ(١٦) عالميا في العام ٢٠١٠[(١)].

وضمن مشروع جنوب شرق الأناضول في عام ٢٠٠٨، تم البدء بتطبيق خطة عمل تهدف إلى تلبية احتياجات البنية التحتية الأساسية وعلى رأسها الري، وكذلك تسريع التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي في المنطقة، وبدأت ضمن هذا الإطار استثمارات في مجالات مثل النقل، والتعليم، والإسكان، والصحة، والسياحة، ويوجد في خطة عمل المشروع (٧٣) عملاً رئيسياً مدرجاً تحت أربعة محاور رئيسية وهي: " ضمان التطور الاجتماعي – تحقيق التنمية الاقتصادية – تطوير القدرات المؤسسية – تطوير البنية التحتية "، ويأتي على رأس هذه الأعمال كل من تقليل البطالة، وزيادة التوظيف، وضمان الاندماج الاجتماعي من خلال رفع كفاءة القوة العاملة، ومشاركة المرأة بصفة خاصة في التوظيف[(٢)].

في إطار خطة عمل مشروع جنوب شرق الأناضول في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ – ٢٠١٢م تم تخصيص أكثر (١٨) مليار ليرة تركية لأجل تنفيذ حوالي (٣٠٠) مشروع ونشاط، وبهذا فقد تضاعفت حصة استثمارات منطقة جنوب شرق الأناضول بالميزانية العامة، حيث ارتفعت من ٧% إلى ١٤%، وقد انعكست هذه الزيادة بالاستثمارات على نسبة البطالة، إذ انخفضت نسبة البطالة في تلك المنطقة من ١٧,٤% عام ٢٠٠٩ إلى ١١,٧% عام ٢٠١١، كما تضاعف التصدير من منطقة جنوب شرق الأناضول (١٤) ضعفاً خلال السنوات الأخيرة، حيث وصل إلى (٨,١) مليار دولار عام ٢٠١٢، في حين كان (٦٠٠) مليون دولار عام ٢٠٠٢. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢ بلغت نفقات مشروع جنوب شرق الأناضول حوالي (٤٨) مليار ليرة تركية، وقد أحرزت نتائج موفقة بخصوص محطات الطاقة الكهرومائية التي تعد أحد أهم العناصر الفرعية في مشروع جنوب شرق الأناضول، حيث تم الانتهاء من إنشاء عشر محطات للطاقة الكهرومائية وتشغيلها، ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٢، فإن ما يقرب من نصف الطاقة الكهرومائية المنتجة في جميع

---

(١) اقتصاد تركيا يحتل المرتبة ١٦ عالميا، مقال على موقع "فلسطين اليوم"، على الرابط الالكتروني:
https://paltoday.ps/ar/post/87676/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A9-16-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7 تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٧/٥/٨.

(٢) نقلاً عن: مسيرة تركيا خلال ١٢ عام، مصدر سبق ذكره.

أنحاء تركيا، يتم إنتاجها من هذه المحطات الموجودة ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب)[(١)].

واستناداً لما سبق ذكره، يمكن تحديد الأهداف التي تسعى تركيا لتحقيقها من خلال سياستها المائية، على المستوى الداخلي بما يلي[(٢)]:

١ –تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، حيث تسعى تركيا من خلال سياستها المائية لحل مشاكلها السياسية الداخلية، والمتمثلة بالقضية الكوردية. فرغم الأحداث والتطورات التي حدثت في تركيا، إلا أن جميع الحكومات المتعاقبة لم تعترف بالحقوق القومية للقوميات الأخرى في تركيا، والكورد منهم خصوصا، بالإضافة الى إهمال مناطق سكناهم والتي كانت تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي بسبب الاهمال الحكومي المتقصد. مما سبب حالة عدم الرضا والذي أدى بدوره الى ظهور مشاكل وتوترات سياسية وأمنية في المناطق ذات الأغلبية الكوردية الواقعة جنوب شرق البلاد. لذلك رأت تركيا في مشاريعها المائية في إطار (الغاب) وسيلة لحل تلك المشاكل والتوترات، عبر التقليل من تباين المستوى الاقتصادي والاجتماعي بين منطقة جنوب شرق الأناضول وبقية المناطق الأخرى في تركيا لتثبيت الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي في منطقة المشروع.

٢ –رفع مستوى التنمية الاقتصادية، حيث تهدف السياسة المائية التركية الى حل جزء من مشاكلها الاقتصادية، من خلال رفع إمكانياتها من الطاقة الكهرومائية، فقد كانت تركيا تعتمد بالأساس على النفط في انتاج الطاقة الكهربائية لسد حاجتها الداخلية، ومن المعلوم أن تركيا ليس بلدا نفطيا. لذا كانت تعاني من نقص في الطاقة، ولكن بعد إنشاء مشاريعها العديدة على نهري دجلة والفرات، فقد ارتفع انتاجها للطاقة الكهرومائية بشكل ملحوظ، وأخذت تعرض بيع الطاقة على دول الجوار منذ العام ١٩٩١. حيث تنتج تركيا من مشاريعها في إطار (الغاب) طاقة بمقدار (٢٦,٥) مليار كيلو واط/ ساعة سنوياً.

[(١)] نقلاً عن: مسيرة تركيا خلال ١٢ عام، مصدر سبق ذكره.
[(٢)] نقلاً عن: د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص١١٥وص١٢١.

٣ –رفع مستوى الانتاج الزراعي والصناعات الزراعية، وذلك من خلال زيادة مساحات الأراضي المروية، عن طريق المشاريع الاروائية العديدة ضمن مشروع (الغاب). وان لتلك المشاريع عوائد اقتصادية واجتماعية تساهم في تقليل البطالة وزيادة الاستقرار والتطور العلمي والاجتماعي والخدمي والسياحي. وقد أخذ القطاع الزراعي في السنوات العشرين الماضية الأولوية في السياسة التركية في حوض نهري دجلة والفرات. وقد وصل مجموع الأراضي المروية ضمن إطار (الغاب) في حوض نهري دجلة والفرات (١٧٧٩٨٨٤) هكتار.

٤ –تخزين المياه باعتبارها ثروة استراتيجية، لذا تسعى تركيا الى تخزين المياه بأكبر قدر ممكن، وذلك من خلال السدود التي اقامتها على نهري دجلة والفرات إضافة الى سدود اخرى مزمع إقامتها على النهرين، وذلك من أجل الوصول الى أهدافها الهيدرواستراتيجية. ويبلغ مجموع المياه المخزونة في مشروع (الغاب) التركي (٩٠) مليار م^{٣}[(١)].

إذاً تتلخص أهداف الاستراتيجية المائية التركية على المستوى الداخلي في تحقيق استقرار سياسي وأمني، فضلاً عن تنمية اقتصادية واجتماعية في منطقة جنوب شرق الاناضول، والتي تُعتبر من المناطق المضطربة في تركيا. إذ ان المشاريع المائية التركية تساعد في زيادة مساحات الأراضي الزراعية وانتاج الطاقة الكهرومائية، والتي ستضيف مصدراً جديداً ومهماً للدخل القومي والاقتصاد التركي، مما ستعزز من مكانتها على الصعيد الداخلي وستنعكس كتحصيل حاصل ايجاباً على مكانتها على الصعيد الاقليمي والدولي.

---

(١) نقلاً عن: د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

المطلب الثاني

الأهداف الخارجية

تسعى تركيا في سياستها المائية الى تحقيق أهداف متنوعة على المستوى الخارجي تشمل المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، وهي في ذلك مدركة تماماً لأهمية المياه في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً لكل من سوريا والعراق. وسنتناول تلك الأهداف كما يلي:

الفرع الأول– الأهداف السياسية والأمنية:

أولاً– الأهداف السياسية:

تعتمد استقلالية كل من سوريا والعراق من الناحية المائية على تركيا؛ وبما أن تركيا دولة فقيرة بالنفط وغنية بالمياه، فهي تنوي استخدامها بشكل أكثر كفاءة لتحقيق أهداف سياسية وأمنية على المستوى الإقليمي بما يصب في مصلحتها القومية. "وتُعد تركيا من الدول التي تستثمر الموارد المائية أداة لتعزيز دورها الاقليمي، لذلك تعمل على استخدام المياه كوسيلة سياسية للضغط على العراق وسوريا، من خلال التحكم بمياه دجلة والفرات كجزء لا يتجزأ من السياسة الوطنية التركية"((١)).

حيث إن الطابع السياسي هو الغالب على دوافع تركيا في تصرفاتها المائية، فليس فقط بسبب حاجتها الى الكهرباء ترسم تركيا سياستها المائية، وإنما لإدراكها أن الماء سلاح أشد فتكاً من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمياوية معا، وهو أقلها ضجيجاً وأكثرها نظافة ولديها منه الكثير((٢)). وتسوق تركيا حجة مفادها "أن المنشآت التي تقام في أعالي حوض نهري دجلة والفرات لن تعود بالفائدة عليها وحدها فقط بل تستفيد منها أيضاً دولتي أسفل الوادي، وذلك بتنظيم تصريف النهرين طوال السنة، ولا يريد الأتراك الاعتراف بالآثار السلبية لتلك المنشآت على الوضع في البلدين الآخرين"((٣)).

---

(١) د. كمال عبدالله حسن، مصدر سبق ذكره، ص٦٥٧.
(٢) رمزي سلامة، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.
(٣) نضال احمد بدر، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

ومن ثم جاءت النوايا التركية لتفصح عن وجود رغبة – لم تتحقق – لبيع المياه لدول الخليج العربي ضمن ما يعرف بـ (مشروع أنابيب السلام)، وذلك ضمن دور سياسي إقليمي تسعى تركيا لأدائه في المنطقة، مع استمرار تأكيدها بأن دجلة والفرات هما نهران عابران للحدود وليس نهرين دوليين، وأنهما نهران تركيان ينبعان من أراضيها[(١)].

إذ ان الوفرة المائية التي تتمتع بها تركيا هو الأمر الذي يجعل أهميتها تزداد مع ندرة المياه بالمنطقة، وازدياد معدل استهلاكها، ورغم أن تركيا كثيراً ما أعلنت استبعاد تسيس قضية المياه واستخدامها كسلاح، إلا أن جميع المؤشرات تؤكد عكس ذلك، إذ أصبحت تركيا منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين تلعب بورقة المياه والهاجس المائي في منطقة الشرق الأوسط كأداة ترهيب تارةً وترغيب تارةً أخرى، وقد انكشفت الأهداف والآليات التركية بوضوح في هذا الإطار، من خلال إجراءات قطع مياه نهري دجلة والفرات، وتقنين مرورها إلى كل من سوريا والعراق، أو من خلال الحديث عن مشروع " أنابيب مياه السلام". ولاشك أن هناك أبعاداً سياسية لهذا المشروع تتلخص في "زيادة الاعتماد العربي على المياه التركية مقابل اعتماد تركيا على نفط العرب (مقايضة المياه بالنفط)"[(٢)]. وتستغل الحكومة التركية الأزمة المائية في العراق منذ العام ٢٠١٤ لتضغط على الحكومة العراقية، على أمل تحصيل مكتسبات سياسية منها، حيث احتجزت تركيا المياه في نهر دجلة لملء خزان وراء سد إليسو، في خطوة أقلقت العراق وتسببت في نقص المياه خاصة في محافظة البصرة في الجنوب. وقد تطرقنا الى تلك المسألة في الفصل الاول من هذه الدراسة.

ثانياً– الأهداف الأمنية:

ومع تفاقم الحركة الكوردية واستنادها الى حزب يدعو الى انفصالهم عن تركيا، والذي اتخذ من الكفاح المسلح سبيلاً الى تحقيق أهدافه، دمجت تركيا تماما بين استراتيجيتها المائية وسياستها الخارجية. فإن "تركيا لا تتردد في التلويح بورقة المياه – في وجه سوريا خاصة– إذ لم يتمثل الأخرون لسياستها في عدم مساعدة الكورد"[(٣)]. وقد اعتبر وزير الدفاع التركي المياه سلاحاً استراتيجياً عندما قال: " بيدنا سلاحان بردع سوريا، المياه والقوة العسكرية "[(٤)].

---

(١) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره ص٨٥.
(٢) محمود خليل يوسف القدرة، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.
(٣) رمزي سلامة، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.
(٤) د. وليد رضوان، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦.

لقد اعتبر الأتراك أن المسألة الكوردية هي البؤرة المركزية لتقييم علاقات تركيا مع سوريا، ومن ثم فإن العلاقات المذكورة مرهونة بموقف الأخيرة من حزب العمال الكوردستاني، "وهو ما بدا واضحاً في أعقاب الاتفاق الأمني بين سوريا وتركيا في أضنة الذي عقد بتاريخ ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٩٨، والمفاوضات التي تلته. وقد "أثنى الأتراك علي موقف سوريا المتوافق مع الموقف التركي تجاه الكورد، والذي كان سبباً مباشراً للتحول الإيجابي في العلاقات التركية – السورية، حيث أن كلاً من سوريا وتركيا تعتبر وجود الكورد على الحدود بين الدولتين تهديداً مباشراً لكلا البلدين"((١)).

واستطاعت تركيا على الأقل كما ترى هي أن تستخدم المياه كعامل ضغط من بين عوامل عدة لضمان أمنها الإقليمي أو ملاحقة خصومها السياسيين والقبض عليهم((٢)). فقد وقع قادة تركيا بروتوكولا عام ١٩٨٧ يقضي بإسالة (٥٠٠) م^{٣} من الماء في الثانية إلى سوريا إذا اتخذت سوريا تدابير فعالة ضد حزب العمال الكوردستاني (PKK)، وهذا ما تم فعلا حيث تم إبعاد مقر قيادة الحزب من دمشق إلي البقاع، وفيما بعد قامت سوريا تحت التهديد العسكري التركي بطرد (عبد الله أوجلان) في أكتوبر من العام ١٩٩٨، وذلك تمهيدا لإلقاء القبض عليه((٣)). وبالتالي كانت المرة الأولى التي تحصد فيها ثماراً سياسية من مواردها المائية.

لقد كانت تركيا، وفي جميع مفاوضاتها السابقة، تحاول أن لا يوجد موقف موحد لسوريا والعراق ضدها، وذلك بخلق جو الريبة والشك بين العراق وسوريا حول المياه، ولقد ساعد في ذلك الجو السياسي "المشحون" جداً بين البلدين، وخصوصاً في الثمانينات، والنصف الأول من التسعينيات من القرن الماضي، وما يحدث الآن أيضاً هو استمرار لما بدأ بعد الاحتلال. إضافة لذلك فإن تركيا كانت تماطل دائماً في المفاوضات، ولا تقطع الحبل نهائياً، وذلك لكسب الوقت لإكمال مشاريعها وخلق "الأمر الواقع"، منتهزة فرصة حرب العراق مع إيران، وثم دخول العراق الكويت وما تبعه من حصار قاس. وكذلك استمرار سياسة التنافر المستمر التي اتبعها العراق تجاه

---

(١) محمود خليل يوسف القدرة، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.
(٢) د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.
(٣) ياسين احمد القطاونة، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

سوريا، مما أضعف موقف البلدين، إضافة لذلك ضعف العراق سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، نتيجة السياسات الفاشلة((١)).

إن الساسة الاتراك يعتقدون أنهم بتنفيذهم لمشروع الكاب إنما سيجعل من تركيا متحكماً بالأمن المائي والغذائي لدول المنطقة، إضافة لاستخدام المياه كثروة وطنية يمكن مقايضتها بالنفط أو كورقة ضغط و سلاح لتحقيق مطالب أمنية، وتأكيدا على ذلك فقد هدد الرئيس التركي سليمان ديميريل الذي كان رئيسا للوزراء آنذاك في حفل تدشين سد أتاتورك قائلا: " إن مياه الفرات ودجلة تركية، ومصادر هذه المياه هي موارد تركية، كما أن آبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسوريا، ونحن لا نقول لسوريا والعراق إننا نشاركهما مواردهما النفطية، ولا يحق لهما القول إنهما تشاركاننا مواردنا المائية، إنها مسألة سيادة، إن هذه أرضنا ولنا الحق في أن نفعل ما نريد"((٢)).

وقد توصلت تركيا في النهاية، بعد دراسة عوامل القوة في شرق البحر المتوسط، الى قناعة ثابتة بأن المياه، الثروة الطبيعية المتجددة على عكس النفط الثروة الطبيعية المقبلة على النضوب، تشكل عامل قوة إقليمية، من يمتلكه ويحسن إدارته يستطيع أن يتحكم بأوراق اللعبة السياسية والاستراتيجية بشكل عام في المنطقة كلها((٣)).

إذ إن تركيا تهتم بأفكار المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية في نظرتها إلى الأمن القومي، أي أن أولوياتها في هذا المجال تنصب على تدفق الموارد الاقتصادية الحيوية، ثم الجوانب غير الاستراتيجية في وظائف الدولة، حيث "أن تركيا تضع أولوية للنفط، والأسواق، والمياه، ورأس المال في علاقاتها بالدول العربية، في حين تحظى قضايا السيادة الإقليمية، وأمن النظم السياسية والأيديولوجية بالأولوية لدى معظم الدول العربية، وتتقدم على الجوانب الأخرى لديها"((٤)).

وفي السياق ذاته، سعت تركيا من خلال طرحها لمشروع أنابيب مياه السلام إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية وسياسية بين عام ١٩٨٧– ١٩٩٩م من شأنها أن تحسن أوضاعها في تلك المجالات، وتدعم دورها الإقليمي. حيث يرى الأتراك في مشروع أنابيب السلام وسيلة هامة لتحقيق طموحهم في لعب دور إقليمي مهم في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى عوامل أخرى تساعدهم

---

(١) فؤاد قاسم الأمير، مصدر سبق ذكره، ص٢٤١.
(٢) ياسين احمد القطاونة، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.
(٣) د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.
(٤) علي سعد سعيد السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٣.

في تحقيق ذلك كإرثهم التاريخي، وموقع تركيا الاستراتيجي والعسكري الهام، وقدراتهم العسكرية والاقتصادية((١)). وهذا ما صرح به د. جيم دونا، مستشار رئيس الحكومة التركية السابق توركت أوزال حيث قال: " عندما تعتمد البلدان الأخرى على هذا المشروع، فإن هذا يدعم الى حد كبير مركز تركيا السياسي"((٢)).

الى جانب ذاك، فإن تركيا قد أدركت أن المياه تشكل عامل جذب سياسي لدولة إسرائيل لتكون قاعدة لتشكيل تحالفات إقليمية تقوي مكانتها ضد العرب. لذا فقد سعت تركيا من خلال تعاونها مع الجانب الاسرائيلي لتحقيق مجموعة من الأهداف بغية تمكينها من الصعود كقوة إقليمية كبرى مهيمنة على دول الجوار، فقد اعتبرت أن إحدى ركائز هذه القوة هو((٣)):

١ -التحكم بالدرجة القصوى بمياه نهري دجلة والفرات، بغية استثمار ذلك كورقة ضغط سياسية، والتوسع في المشاريع الزراعية الضخمة، وتوليد الطاقة الكهرومائية بالتنسيق مع إسرائيل بأكثر الوسائل فاعلية وأقلها كلفة، فالتعاون التركي – الإسرائيلي في مشروع (الغاب) يعني التدخل التركي– الإسرائيلي في شأن كل من العراق وسوريا، وفي مياه دجلة والفرات.

٢ -تعزيز التحالف الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل، وهذا النهج الخطير في سياسة تركيا المائية يشكل ضغطاً على سوريا والعراق بأن يتم الرضوخ للأمر الواقع والقبول بما هو قائم، أو التماشي مع التسوية الفنية المقترحة من قبل تركيا لمشكلة المياه وفق وجهة نظرها في اعتماد خطتها للتعاون المسماة (خطة المراحل الثلاث).

إذاً تتبع تركيا سياسة المائية تسعى من خلال تحقيق اهداف سياسية وأمنية عديدة على المستوى الخارجي، تأتي في مقدمتها استخدام ورقة المياه للضغط على الاطراف العربية (العراق وسوريا) وتهديدهما بهذه الورقة التي باتت تقلق الجميع، وذلك لإثارة عدد من المشاكل الخارجية مع دول الجوار وسعت الى ربطها في مسألة المياه، ومن اهم المشكلات التي سعت تركيا في ادخالها في قضية المياه للمساومة هي القضية الكوردية، ومشكلة معادلة المياه بالنفط. وباستخدام تركيا لهذه

---

(١) هشام فوزي عبد العزيز، مشروع أنابيب مياه السلام التركي والمواقف العربية منه: ١٩٨٧م - ١٩٩٩م، مجلة المنارة، المجلد (١٤)، العدد (٢)، ٢٠٠٨، ص٢٦١.

(٢) د. وليد رضوان، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥.

(٣) نقلاً عن: جلال عبدالله معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية – التركية، مجلة شؤون عربية، العدد (٦٥)، السنة ١٩٩١، ص١٢٢.

الورقة في العلاقات الدولية تمكنت من الحصول على دور بارز ومهم في ترتيبات المنطقة السياسية، وذلك عبر طرح مشاريع تمكنها من المشاركة في رسم الخارطة السياسية تحت ما يسمى مشاريع السلام ومحاولة بيع المياه العذبة لدول المنطقة، كما وتسعى تركيا من خلال سياستها المائية المماطلة في التوصل الى اتفاق حول تقسيم المياه مع "العراق وسوريا" الى ترك ورقة المياه مفتوحة مستقبلاً للمساومة بها لتحقيق مصالحها، وبالأخص ان كل التوقعات تشير الى ان اهم أزمات القرن الحالي هي ازمة المياه في الشرق الأوسط. وقد بدا التحول يظهر جلياً علي السياسة التركية في توجهاتها الخارجية، خاصة بعد صعود حزب العدالة والتنمية في العام ٢٠٠٢م، حيث باتت القوة العسكرية أداة مهمة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية خاصة في الفترات الأخيرة، وعليه باتت تركيا الأن أكثر اتجاهاً إلى استخدام القوة العسكرية خارج أراضيها. حيث تدخلت في سوريا بعملية "درع الفرات" في أب ٢٠١٦م، ومن ثم احتلال بلدة بعشيقة في الموصل في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٦م، كما قامت باحتلال منطقة عفرين في سوريا بإعلانها عملية "غصن الزيتون" في ٢٠ يناير ٢٠١٨م، فضلا عن تهديداتها المستمرة غلى الحدود السورية. وعليه فإن تركيا تحاول استغلال حالة الفوضى وعدم الاستقرار لتحقيق أهدافها التوسعية، وفرض نفسها كطرف فاعل في أي تسوية سياسية مقبلة في المنطقة.

الفرع الثاني- الأهداف الاقتصادية:

تهدف السياسة المائية التركية في حوض نهري دجلة والفرات تحقيق أهداف معينة تصب في خدمة المصالح العليا للدولة التركية، بما يمكنها من اقامة بنية تحتية اقتصادية قوية تدعم وجود تركيا الاقليمي وتزيد من ثقلها في معادلات التوازن الاقليمية. حيث إن المياه أصبحت خلال العقدين الأخيرين محور استراتيجية التنمية الإقليمية والاقتصادية لتركيا، في سعيها لمواصلة الاندفاعة التصنيعية والتجارية التي عرفتها. وتحتل الموارد المائية السطحية لنهري دجلة والفرات حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية التي اعتمدتها تركيا لتحقيق هذا الهدف[(١)].

[(١)] د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.

وان الهدف الأساسي لتركيا من وراء سياستها المائية في منطقة جنوب شرق الاناضول من خلال مشروع (الغاب)، هي تنمية هذه المنطقة من تركيا والعمل على استغلال الموارد المائية المتوفرة في تلك المنطقة على حساب الدول المشاركة في هذه الموارد، حيث "كانت تركيا تسعى منذ زمن بعيد الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية فهي تحلم أن تكون سلة الغذاء في منطقة الشرق الاوسط مما يضعها بين الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء في العالم"[(١)].

وقد أصبح مشروع (الغاب) الطموح الهادف الى لجم نهري دجلة والفرات وتوليد الكهرباء وتحويل الأراضي شبه القاحلة الى سلة خبز الشرق الأوسط أمراً مصيرياً لدى النخبة السياسية التركية[(٢)]. إذ يُعد هذا المشروع من أحد أكبر مشاريع التنمية الإقليمية في العالم، فهو مشروع تنموي متكامل ومتعدد القطاعات ويشمل الزراعة والصناعة والتطوير الريفي والعمراني بما في ذلك إنشاء السدود ومحطات الطاقة الكهربائية[(٣)].

ولا تقتصر فوائد مشروع (الغاب) على خزن المياه وتوليد الطاقة الكهربائية فحسب، بل له أهداف اقتصادية أخرى تتمثل بالحصول على عملة صعبة عن طريق بيع الفائض الغذائي. لأن هذا المشروع سيحول تركيا إلي دولة غذائية مصدرة تمول الشرق الأوسط وتتحكم بسياسته عبر سياسة الأمن القومي التركي، مما سيجعل المشروع تركيا دولة زراعية كبرى، وسيلبي طموحها الاقتصادي على الصعيد الإقليمي.

ويمكن القول ان النشاط الزراعي في تركيا يعبر عن جوانب قوة الدولة بالنسبة إليها، خاصة وأنه يقوم على ركائز اقتصادية واضحة المعالم ومضمونة بشكل اكبر مما هو عليه في دول الجوار المتشاطئة، فضلا عن دول المنطقة نتيجة لتوافر الموارد المائية الكافية لضمان انتاج زراعي مزدهر، حيث يحمل هذا النشاط الزراعي بين طياته مقومات العلاقة الجيوبولوتيكية مع دول المنطقة خاصة بعد التغيرات الاقليمية التي حصلت فيها وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠، اذ لاحظت تركيا في تلك التغييرات الفرصة المناسبة لها لتوسع دائرة علاقاتها الاقتصادية مع دول الشرق الاوسط والجمهوريات المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي حيث اشار وزير الزراعة والارياف

---

(١) رفل حسين نجم، مصدر سبق ذكره، ص٥٨٢.
(٢) حاقان طونش، مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية، مجموعة باحثين، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٦٧.
(٣) خليل ابراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥، ص١٦٤.

والغابات التركي ان الهدف الاول من اقامة مشروع الكاب هو تحويل المنطقة من جرداء الى منطقة تصديرية تعمل على انتاج وتجهيز السكان بالمواد الغذائية والمنتجات الزراعية"[١].

الى ذلك؛ تشدد تركيا، دون أن تأتي على ذكر الجوانب السلبية في مشروع (الغاب)، على أن لهذا المشروع حجماً واسعاً بحيث يجعله يؤثر في مجمل الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط، فهو سيؤدي الى انفجار اقتصادي في المنطقة يشمل قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. ومن وجهة نظر تركية، فإنه "سيعزز روابط التكوين الاقتصادي الجديد في المنطقة خصوصاً مع سوريا والعراق، وسوف تكون هذه العلاقات متبادلة. وسيكون في وسع سوريا مثلاً أن تبيع السماد، وفي مقدور الدول المجاورة أن تشتري المنتوجات الغذائية في ظل شروط فضلى. وبمعنى أخر سينشأ مناخ تقفز فيه المصالح الاقتصادية الى المقدمة في الوقت الذي تتراجع السياسة الى المقاعد الخلفية"[٢].

ويرى الباحث إنه رغم صحة هذه الفرضية جزئيا؛ إذ شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا من جهة وكل من سوريا والعراق تطورا أثر ايجابا على العلاقات بينهم، وذلك بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا والذي أحدث انفراجا في تلك العلاقات على المستوى السياسي أيضاً، إلا أن المصالح السياسية والأمنية تصدرت تلك العلاقات لاسيما بعد المظاهرات والاحتجاجات التي حدثت في العام ٢٠١١ في بعض الدول العربية وما تبعها من أحداث وصولاً الى الحرب على الارهاب الذي مازال مستمرا الى الآن، والذي أدى بدوره الى عودة الخلافات السياسية والأمنية بين تركيا والدولتين العربيتين (سوريا والعراق).

أما الشق الثاني للسياسة المائية التركية في المجال الاقتصادي، فيتعلق "بهدف تركيا للعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط من خلال انشاء بنك مائي يوفر المياه لدول المنطقة من مبدأ تبادل المنفعة، لقد أبدت تركيا استعدادها بتوفير المياه لكافة دول المنطقة واقترحت مشاريع مائية عديدة لنقل المياه، كان أبرزها في عقد الثمانينات من القرن المنصرم المسمى بـ(أنابيب السلام)، لتزويد كافة دول الخليج اضافة الى إسرائيل والأردن والعراق وسوريا بالمياه"[٣]. حيث تؤمن تركيا بأن المياه سلعة تباع وتشترى، وعليه فإن تخزينها المبكر بهذا القدر الكبير يمكنها من بيع المياه

---

[١] رفل حسين نجم، مصدر سبق ذكره، ص٥٨٢.
[٢] حاقان طونش، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٠.
[٣] د. كمال عبدالله حسن، مصدر سبق ذكره، ص٦٦٠.

عند الحاجة بدقة لمن يحتاجها، سواء كان في مناطق حوض النهر أم في مناطق أخرى بعيدة، كدول الخليج العربي أو إسرائيل أو الأردن[(١)].

ويأتي كل ذلك في اطار سعي تركيا الدؤوب لمبادلة مياهها بالنفط، خاصة أنها كانت في فترتي السبعينيات والثمانينيات تدفع فاتورة باهظة بسب استيرادها للنفط من الدول العربية، وللدلالة على ذلك "أنها في العام ١٩٧٥ دفعت ثمناً لاستيراد النفط من تلك الدول ما نسبته ٤٠% من إجمالي وارداتها الاقتصادية من الخارج، ولترتفع تلك النسبة في العام ١٩٨١ إلى ٥٣% من مجمل وارداتها الاقتصادية من الدول الأخرى"[(٢)]. وبالتالي فإن تركيا أرادت أن توازن ما بين الأهمية الاقتصادية لمياهها والأهمية الاقتصادية للنفط في الدول العربية، بل دعا بعض الأتراك إلى مبادلة المياه التركية بالنفط.

فضلاً عن ذلك فإن مشروع أنابيب السلام سيعود بالنفع على تركيا في المجالين الكهربائي والزراعي، إذ إنها "ستنشئ العديد من محطات توليد الطاقة الكهربائية في المناطق التي يمر بها الخط في أراضيها؛ وكذلك فإن ذلك المشروع سيعمل على توفير مياه الشرب وري الأراضي الزراعية في تلك المناطق، الأمر الذي قد يؤدي إلى تطوير الزراعة فيها"[(٣)].

ويؤكد الدكتور مشعل المويشير في دراسته المعنونة (أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية – التركية)، على أنه قام بمقابلات شخصية لمسؤولين أتراك في حكومة حزب العدالة والتنمية التركي، وأنهم قد أكدوا بأن حكومتهم لديها نية بإعادة طرح مشروع أنابيب السلام إذ لاقى قبولاً عربيا، وخاصة دول الخليج العربي التي رفضت المشروع سابقاً[(٤)].

وتأسيساً على ذلك يمكننا أن نحدد أهداف السياسة المائية التركية، على المستوى الخارجي بما يلي:

١ -التركيز على أهمية الدور التركي في حل المشكلة المائية التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط والتي تزداد حدتها من فترة إلى أخرى، من خلال وفرتها المائية، ومشاريعها المائية

---

(١) د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.
(٢) هشام فوزي عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠.
(٣) عمران ابو صبح، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مجلة صامد الاقتصادي، سنة ١٤، عدد (٨٩)، ١٩٩٢، ص١٥.
(٤) لمعلومات أكثر ينظر: د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨ وما يليها.

المتعددة. وقد عد الأتراك مياههم سلاحاً اقتصادياً واستراتيجياً، إن لم يكن يماثل النفط، فهو يفوقه، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز مكانتهم السياسية والاقتصادية في المنطقة((١)).

٢ -ممارسة الضغوط على سوريا والعراق من خلال عامل المياه، فقد لجأت تركيا إلى استخدام نهري دجلة والفرات كورقة ضغط على سوريا والعراق من أجل وقف دعمهما لحزب العمال الكوردستاني، حيث أوضحت تركيا لهما أنه لا يمكن النظر في مطالبهما بشأن دجلة والفرات ما لم يوقفا دعمهما لذلك الحزب، وذلك لضمان أمنها الإقليمي. وكذلك ربط موضوع مياه نهري دجلة والفرات بموضوع نهر العاصي مع الجانب السوري.

٣ -حاولت تركيا بين عامي ١٩٨٧– ١٩٩٩م جاهدة أن تغير موازين القوى الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط لصالحها على حساب الأطراف العربية والإسلامية، وذلك من خلال تحالفها، مع دول خارج ذلك النطاق، أي بتحالفها مع إسرائيل. إذ أن تركيا قد أولت اهتمامها بإشراك إسرائيل في مشروع أنابيب السلام – ومشروع الغاب– لتحقيق أهدافها ومصالحها المتمثلة في تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل، لتمهيد الطريق أمامها لدخول المؤسسات والمحافل الدولية، إضافة إلى اشتراكها مع إسرائيل في بناء نظام شرق أوسطي جديد يقوم على خدمة مصالحهما، والمصالح الأمريكية في المنطقة، والعمل على إضعاف القوى الإقليمية((٢)).

٤ -تسعى تركيا من خلال مشاريعها المائية كمشروع جنوب شرق الأناضول المعروف بـ(الغاب)، الذي يستهدف إقامة السدود والمحطات الكهربائية على نهري دجلة والفرات، إضافة إلى إنشاء المشاريع الزراعية والصناعية، لجعل تركيا المصدر الرئيس للمنتجات الغذائية في منطقة الشرق الأوسط. حيث يتوقع أن يساهم مشروع (الغاب) في زيادة الانتاج الزراعي والصناعي التركي بشكل كبير، وأن يتم تصدير الفائض منه. وينتهي هذا الأمر بخدمة أهداف تركيا المتعلقة بلعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، حيث تسعى لتكون سلة غذاء لدول الشرق الأوسط والجمهوريات المستقلة من الاتحاد السوفيتي((٣)).

---

(١) هشام فوزي عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص٢٦١.
(٢) نقلاً عن: د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.
(٣) المصدر نفسه، ص١١٧.

٥ -تسعى تركيا لمبادلة المياه بالنفط، حيث أن سياستها المائية تخدم مبدأ مقايضة الماء بالنفط والحصول على النفط بسعر منخفض. وهذا الموضوع ليس جديداً، وجرت الإشارة إليه من قبل المسؤولين الأتراك منذ بداية السبعينات من القرن الماضي.

٦ -تحاول تركيا من خلال سياستها المائية نشر مبدأ جديد في العلاقات الدولية وهو مبدأ بيع المياه لدول المنطقة((١)). وكذلك الحصول على موارد مالية من خلال عملية بيع مياه (أنابيب السلام)، إذ أن تركيا قد أخذت في فترة الثمانينيات والتسعينيات تبلور فكرة أهمية المياه المتوافرة لديها بوصفها سلعة اقتصادية مهمة، ويتضح ذلك من تصريحات رجال السياسة والاقتصاد الأتراك، فقد صرح الرئيس التركي تورجوت اوزال عام ١٩٩١ قائلاً: " إن تركيا هي المصدر الوحيد للمياه في المنطقة ولهذا نادينا بإقامة مشروع مياه السلام. سنبيع المياه للدول العربية والخليجية "((٢)).

ويرى الباحث، أن أهداف الاستراتيجية المائية التركية هي ذات طبيعة مركبة على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي هي تهدف من خلال إقامة المشاريع المتعددة على نهري دجلة والفرات الى تنمية منطقة جنوب شرق الأناضول من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس الوقت يهدف المخططون لهذه المشاريع الى تحقيق أهداف سياسية وأمنية تتمثل في القضاء على المطالب والحقوق السياسية للكورد في تركيا، وتحويلهم الى أقلية في مناطقهم من خلال جذب سكان من غير الكورد قادمين من كافة أنحاء البلاد في إطار متطلبات سياستها المائية ومشاريعها، وكذلك تدمير الارث الحضاري لكوردستان تركيا.

أما على المستوى الخارجي فإن تركيا تخطط منذ امد بعيد لاستغلال المياه في توليد الطاقة الكهربائية، وفي تطوير الزراعة في أراضيها بهدف تصدير الفائض منهما من جهة، وبيع المياه ومقايضتها بالنفط من جهة ثانية. وقد عرضت بالفعل بيع الحصص المائية الى دول المنطقة، وصار على الدول المتضررة منها وفق المنظور التركي ان تشتري الحاصلات الزراعية من تركيا لتكون تركيا قد حققت بذلك هدفين في ان واحد، هما بيع المياه وبيع الحاصلات الزراعية.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٢٦.

(٢) جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مركز الدراسات العربية- الأوروبي، باريس، ١٩٩٦، ص١٢٢.

ويأتي كل ذلك في محاولة تركيا لإيجاد حالة من التوازن بين مصالحها الاقتصادية والأمنية، إذ تُشكل القضية الكوردية محور سياستها الإقليمية. وتسعى تركيا من خلال استخدام عامل المياه إلى أن تصبح قوة إقليمية كبرى ذات تأثير في المناطق المجاورة، وأن تقوم بدور فاعل في الساحة الدولية.

الفصل الثالث

مستقبل أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق

تسيطر تركيا بحكم موقعها الجغرافي على مياه نهري دجلة والفرات، اللذين يُعتبران من أهم الأنهر في منطقة الشرق الأوسط فيهما فائض كبير في المياه، في هذه المنطقة التي تتصف بظروف مناخية صعبة، وشدة الجفاف، وتزايد معدلات النمو السكاني، بحيث تصبح الدول ذات الوفرة المائية مراكز قوة اقتصادية وسياسية. حيث قامت تركيا باستغلال مياه النهرين من خلال إقامة مشاريع عليه، مما أثر على الحصص المائية لكل من سوريا والعراق، والذي خلق أزمة مائية بين الدول الثلاث وشكلت حالة من التوتر في العلاقة بينهم.

وعليه سنتناول في هذا الفصل الأزمة المائية بين تركيا وكل من سوريا والعراق ومستقبلها، وذلك في مبحثين وكما يلي:

المبحث الأول: أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق

المبحث الثاني: مشاهد/ سيناريو تطور أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق

المبحث الأول

أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق

تواجه دول الجوار الإقليمي الثلاث (تركيا – سوريا – العراق) أزمة مياه، وذلك نظراً لمحدودية الموارد المائية في سوريا والعراق التي تتمثل بنهري دجلة والفرات كمصادر رئيسية، وتَحكم تركيا دولة المنبع، بكمية المياه ونوعيتها لكل من دولة المجرى سوريا ودولة المصب العراق. وان هذا اشعل فتيل الازمة بينهم منذ بدايات النصف الثاني للقرن العشرين، وما زال مستمراً في ظل غياب التعاون والسياسات العقلانية المتزنة التي كان من الممكن ان تحقق توجهاً استراتيجياً سليماً، يتجنب اطرافه التوتر القائم حالياً. وسنتناول في هذا المبحث أزمة المياه بين البلدان الثلاثة في مطلبين كما يلي :

المطلب الأول: الموارد المائية في سوريا والعراق

المطلب الثاني: تطور أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق.

المطلب الاول

الموارد المائية في سوريا والعراق

الفرع الأول– حجم الموارد المائية في سوريا:

تبلغ مساحة سوريا (١٨٥) ألف كم^{٢}، بينما تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في سوريا نحو (٤٠%) من مجموع المساحة الكلية. أما بخصوص حجم المصادر المائية لسوريا، فقد تضاربت الآراء، فبينما تشير بعض المصادر الى أن مجموع الموارد المائية في سوريا يبلغ (٨٢,٥) مليار م^{٣}/ سنوياً، منها (٤٦,٦) مليار م^{٣}/ سنوياً من مياه الأمطار، و(٣٠,٣) من مياه الأنهار والوديان، بينما لا تتجاوز كمية الينابيع والمياه الجوفية (٥,٦) مليار م^{٣}/ سنوياً. بينما تشير مصادر أخرى، برغم اتفاقها مع المصادر المتفائلة حول كمية مياه الأمطار في سوريا، الى أن مجموع

الموارد المتاحة للاستثمار من المياه الآتية من الأنهار، وكذلك المياه الآتية من الينابيع والأودية والمياه الجوفية، لا تتجاوز (٢٢) مليار م٣[(١)].

ان مصادر الموارد المائية في سوريا هي مياه الأمطار والأنهار والينابيع، والمياه الجوفية. ويعتبر هطول المطر ذو أهمية كبيرة، حيث يتراوح معدل الهطول السنوي بين (٣٠٠-٦٠٠) ملم في حمص وحلب وحماه، ويزداد في المناطق الساحلية، وتقدر كميا الأمطار السنوية بحوالي (٤٦) مليار م٣ سنوياً يضيع جزء منها بالتبخر وجزء آخر بالتسرب الى أعماق التربة. أما الموارد المائية السطحية تتوزع بين الأنهار والروافد الدائمة الجريان مثل (دجلة، الفرات، العاصي، اليرموك، الساجور، الخابور، البليخ، السن، جغجغ) والروافد أو الوديان السيلية غير الدائمة الجريان التي تنتشر في بعض المناطق السورية ولا تزيد مدة جريانها عن أربعة أشهر من السنة وحسب غزارة الأمطار ويبلغ إيرادها السنوي (٥,٨-٦,٣٩) مليار م٣ سنوياً[(٢)].

أما احتياجات سوريا من المياه، في المقام الأول يتركز في القطاع الزراعي، "حيث قُدر متوسط الاحتياج من المياه لري الأراضي الزراعية السورية حوالي (١٢,١) مليار م٣ سنوياً في العام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يصل هذا الطلب الى حوالي (٢٢,٤) مليار م٣ سنوياً في العام ٢٠٢٥. أما الطلب الثاني على المياه فهو منزلي وصناعي، ويزداد الطلب على المياه من جراء زيادة السكان وتطور الصناعات؛ ويختلف مستوى تأمين المياه من منطقة الى الأخرى حسب توفر مصادر المياه والاعتبارات الفنية والاقتصادية، حيث أن حجم الطلب في العام ٢٠٠٠ للأغراض المنزلية يقدر بـ (١) مليار م٣ وللأغراض الصناعية حوالي (١) مليار م٣ سنوياً، ومن المتوقع مع زيادة السكان وتطور الصناعات، أن يزداد الطلب على المياه في العام ٢٠٢٥ حيث يصل الاحتياج المنزلي الى حوالي (٢) مليار م٣ والصناعي الى (٢,٧) مليار م٣"[(٣)].

يُعتبر نهر الفرات ذو أهمية قصوى لسوريا، تفوق أهميته كل من تركيا والعراق، نظراً لأن الموارد المائية السورية شحيحة بالمقارنة مع تركيا والعراق من جهة، وكون الأنهار في سوريا تشكل عمليا أكثر من (٨٠%) من مصادر المياه المتاحة من جهة أخرى. وتتفق كل المصادر على أن كمية المياه المتاحة للاستثمار من مياه الأمطار في سوريا ضئيلة للغاية، ولا تتجاوز (٩%) من

---

(١) نقلاً عن: د. وليد رضوان ، مصدر سبق ذكره، ص١٦.
(٢) د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.
(٣) منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٨٧.

الجريان السطحي، نظراً للتبخر الشديد الذي تتعرض له مياه الأمطار في سوريا، وكذلك بسبب اختلال معدل الهطول وتوزيعها الجغرافي. لذلك تصبح الأنهار ذات أهمية خاصة في سوريا[(١)].

وقد قامت الحكومة السورية بتصميم وتخطيط مجموعة كبيرة من المشاريع المائية والسدود الصغيرة والمتوسطة وأعمال ري بغية الاستفادة من مياه أنهارها، وخاصة نهر الفرات وروافدها داخل سوريا. لكن هذه المشاريع نُفذت بعضها فقط، وهناك مجموعة منها صممت ولم تنفذ لحد الآن[(٢)]. "ويبلغ عدد السدود التي تم إنشاؤها في سوريا، حوالي (١٣٥) سدا، بالإضافة الى (١٥) سدا انتهى العمل بها عام ١٩٩٥، وحوالي (٣٥) سدا انتهت دراستها وينتظر دخولها حيز التنفيذ"[(٣)].

ان كل التصريحات السورية تؤكد على وجود مشكلة مائية لديها سببها هو التهديد والاستحواذ التركي على مجرى نهر الفرات، ولكن مختلف الباحثين يرون إضافة الى ما ذكر آنفاً، سوء الإدارة والتخطيط وعدم القدرة على انشاء خطط مستقبلية لإقامة مشروعات مائية وتنموية للاستفادة من كمية المياه المتاحة[(٤)].

الفرع الثاني– حجم الموارد المائية في العراق:

تعد المياه أهم الموارد الطبيعية في الدول ذات المناخ الجاف وشبه الصحراوي كالعراق؛ لأنها تتحكم بتوزيع السكان ونشاطاتهم الاقتصادية، وخاصة المجال الزراعي، وهي بذلك تُعد من أهم مرتكزات الأمن الوطني والغذائي[(٥)]. وان جميع الظروف الطبيعية والمناخية السائدة في العراق تجعل الأمطار تسقط على العراق بوجه عام، وتختلف معدلات هطول الأمطار من منطقة الى أخرى ومن سنة الى أخرى، لكنها على العموم تتراوح بين (٥٠–٨٠٠) ملم، ويفقد القسم الأكبر منها بالتبخر والتسرب الى باطن الأرض، خصوصاً في موسم الجفاف الذي يستمر ما يقارب (٨) أشهر في السنة الواحدة[(٦)].

---

(١) د. وليد رضوان ، مصدر سبق ذكره، ص١٨.
(٢) للمزيد أنظر: د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره.
(٣) د. محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص٦٨.
(٤) د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.
(٥) د. كمال عبدالله حسن، مصدر سبق ذكره، ص٦٤٤.
(٦) د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

وبالنسبة للمياه السطحية، "يشكل حوض نهري دجلة والفرات الموردين الرئيسيين للمياه في العراق، وهذان النهران شكلا أهمية كبرى في تاريخ هذا الشعب، والذي سميت بلاده بلاد ما بين النهرين، وبلاد الرافدين"[(١)]. ولكن مياه نهر الفرات تعاني من تدهور نوعيتها وزيادة ملوحتها نتيجة للمشاريع المائية في دول أعالي الفرات، حيث "زادت الملوحة عن معدلاتها التي تتراوح بين (٢٠٠-٤٠٠) جزء في المليون حتى وصلت الى (١٣٦٠) جزء في المليون وقد زادت كثيراً على ذلك مع ازدياد مشاريع الري في تركيا وسوريا"[(٢)].

أما بالنسبة لنهر دجلة وروافده والذي يقطع مسافة (١٤١٥) كم داخل الأراضي العراقية ويصل إيراده السنوي الى (٤٠) مليار م^{٣} داخل العراق. ويروي نهر دجلة ٣٣% من المساحة الإجمالية للعراق، حيث يروي المنطقة الجنوبية الشرقية للعراق. ومع أن كمية المياه التي يحملها النهر تصل الى (٤٠) مليار م^{٣} سنوياً إلا أن هذه الكمية غير كافية لزراعة حوض النهر بالكامل وعلى مدار العام. كما ان طبيعة الأرض التي يشقها نهر دجلة تجعل من الصعب إقامة السدود عليها حتى يمكن حجز المياه في أوقات الفيضانات للاستفادة منها في أوقات الجفاف. وهكذا يتضح أنه بالرغم من ضخامة كمية المياه التي يوفرها نهر دجلة الى العراق لكنه لا يتم الاستفادة منها لعدم وجود أي انظمة تخزينية أو سدود على النهر سوى خزان الثرثار بالقرب من بغداد[(٣)].

وأما مصادر المياه الجوفية الجيدة والصالحة للاستعمال فهي محدودة نسبياً[(٤)]. حيث توجد توجد خمس تكوينات رئيسية حاملة للمياه في العراق هي الرواسب الحديثة وتتمثل بالأحواض المائية الجوفية العميقة ويرجع مخزونها الى العصور الجيولوجية القديمة وتكون عمقها أكثر من (١٠٠) م، كما هو الحال بالنسبة الى المياه الجوفية الموجودة في منطقة جزيرة الموصل والصحراء الغربية. و**هذه التكوينات هي:** (تكوين بختياري، تكوين فارس الأعلى، تكوين الفرات الجيري، تكوين الدمام، تكوين ام الراضومة). "توجد هذه التركيبات في خمس مناطق هيدروجيولوجية توجد أيضاً داخل السعودية والاردن وسوريا وبالتالي تعتبر أحواضا مشتركة"[(٥)]. وتبلغ المياه الجوفية المتجددة سنوياً

---

(١) د. عبدالمالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٨، ص١٠٨.
(٢) د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.
(٣) داليا إسماعيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.
(٤) رياض حامد الدباغ، مشكلة المياه في العراق، مجموعة باحثين، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٣١.
(٥) د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

بحدود (٤) مليار م^{٣} وتزداد وتقل حسب ظروف السنة المائية فيما إذا كانت رطبة ومطرية أو شحيحة، وتصل نسبتها حوالي (٧,٤٤%) من مجموع الواردات المائية في العراق[(١)].

إن المياه تمثل العنصر الأساسي في الزراعة، وهي تحتل (٩٢%) من استخدامات المياه في العراق. حيث أن مساحات الأراضي المزروعة قد ازدادت بعد انتهاء حرب الخليج الثانية كمحصلة لفرض الحصار على العراق[(٢)]. "ولا يبدو أن هناك استغلالاً مناسباً للمياه الجوفية في العراق باستثناء بعض المناطق البعيدة عن موارد المياه السطحية، كالمناطق الصحراوية وسفوح الجبال والتلال، وأكبر استغلال لهذه المياه يكون عن طريق العيون وبعض الآبار ويقدر الاستخدام بحوالي (١,٥) مليار م^{٣} سنوياً أغلبها للزراعة"[(٣)].

يشير صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في تقرير دولي الى "احتمال جفاف نهري دجلة والفرات في العام ٢٠٤٠ نظراً للتغيرات المناخية، وانخفاض كميات المياه والاستخدام المكثف لأغراض الصناعة والاستهلاك المنزلي، وأن العراق يواجه صعوبات في تحقيق هدفه للتوصل الى تزويد (٩١%) من المنازل بمياه الشرب في العام ٢٠١٨، إذا كان معدل استهلاك الفرد يبلغ (٣٢٧) لترا من المياه يومياً، والذي يعتبر مرتفعاً قياساً للمعايير العالمية، وان نصف كميات المياه تضيع هدراً بسبب تقادم البنى التحتية والتسريب وسوء التوزيع"، وأكد التقرير أن " عراقياً من أصل خمسة، أي ستة ملايين نسمة، لا يمكنه الحصول على مياه الشرب وخصوصاً في المناطق الريفية. إضافة الى عدم كفاءة إدارة المياه المتبعة في البلاد؛ حيث يفقد نحو (٥٠%) من مياه الري بسبب سوء الاستخدام، واستخدام الطرق التقليدية للموارد المائية"[(٤)]. أنظر جدول رقم (٥). حيث يوضح حجم الانخفاض المتوقع في الموارد المائية للعراق، مقابل الاحتياجات الأساسية خلال الربع الأول من هذا القرن وحجم العجز السنوي.

[(١)] د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.
[(٢)] د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.
[(٣)] داليا إسماعيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.
[(٤)] د. كمال عبدالله حسن، مصدر سبق ذكره، ص٦٤٧.

جدول رقم (٥)

الموارد والاحتياجات المائية في العراق

السنة	الموارد مليار م^{٣}	الاحتياجات مليار م^{٣}	العجز مليار م^{٣}
٢٠١٠	٣٣	٢٨	+٥
٢٠٢٠	٢٣	٤٥	-٢٢
٢٠٣٠	٩	٥٨	-٤٩

المصدر: الجدول نقلا عن: د. كمال عبدالله حسن، مصدر سبق ذكره، ص٦٤٧.

وبالرغم من الدراسات والمشاريع الأولية العديدة في العراق التي تهدف الى زيادة الموارد المائية إلا أن العراق أخطرت، نتيجة لحروبها المتواصلة، سواء مع ايران التي امتدت لفترة طويلة، أو نتيجة لحربها مع الكويت وما نتج عنها من عقوبات وأزمات اقتصادية، ثم حرب احتلال العراق في العام (٢٠٠٣) التي دمرت العديد من البنية التحتية والمنشآت المائية العراقية، كل هذا أدى الى إبطاء وتأثر جهودها الإنمائية بل والى إيقاف عدة مشروعات كبرى. "ويشعر العراق بقلق بالغ من المشروع التركي الضخم في جنوب شرق الأناضول، الذي من المتوقع أن يؤدي الى إنقاص إيراد العراق السنوي من مياه الفرات من (٣٠) مليار م^{٣} الى (١١) مليار م^{٣}. وتشير التقديرات أن الحد الأدنى لاحتياجات العراق من مياه الفرات يبلغ (١٣) مليار م^{٣}"[(١)].

يرى الباحث أنه هناك تراجع في كميات المياه على المستوى العالمي، وذلك حسب الدراسات والتحذيرات الصادرة عن المؤسسات والمؤتمرات العالمية الخاصة بمسألة المياه، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، ومنها سوريا والعراق. وذلك لعدة أسباب منها التغيرات المناخية التي شهدها العالم مؤخرا، فضلا عن سياسات دول المنبع التي تحاول ان تتحكم في كميات المياه المنسابة الى الدول الاخرى، لاستخدامها في اغراض سياسية واقتصادية للضغط على الدول الاخرى. وتعد مشكلة شح المياه من أهم المشاكل التي تواجهها الدول، لاسيما سوريا والعراق.

---

(١) داليا إسماعيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

الفرع الثالث– وجهة النظر القانونية التركية والقانون الدولي:

أولاً– وجهة النظر القانونية التركية[١]:

١– التزمت تركيا، بشكل كامل العمل بمقتضى المبادئ التي اقترحتها لجنة القانون الدولي. وبشكل خاص منها العمل في إطار حقها في السيادة، وذلك عبر تشديدها على الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لتنمية جنوبي شرق الأناضول كمنطقة تشهد تزايداً سكانياً متسارعاً ولا توجد أية موارد طبيعية في تصرفها.

٢– أخذت تركيا في الحسبان المصالح المشروعة للدولتين المتشاطئتين الآخرتين، والمتعلقة بحمايتهما من أي ضرر ملموس. فتعهدت من طرف واحد إطلاق ٥٠٠ م^{٣}/ ثا من مياه نهر الفرات عند الحدود السورية.

٣– تصرفت تركيا بشكل عقلاني لدى ملئها خزان أتاتورك، فبلغت كل من سوريا والعراق بكل المعطيات التقنية ووفرت كميات إضافية من المياه قبل الشروع في ملء الخزان.

ثانياً– القانون الدولي والأنهار:

إن القانون الدولي نظم عملية استغلال الأنهار الدولية بين الدول المتشاطئة، اذ صدرت معاهدات واتفاقات بين الدول تنظم استخدام المياه الدولية، ونشرت الأمم المتحدة في العام ١٩٦٣ ما يزيد على ٢٥٠ معاهدة تنظم استخدام المياه الدولية تحت عنوان : (النصوص التشريعية وأحكام المعاهدات الخاصة باستخدام الأنهار الدولية لغير أغراض الملاحة)[٢].

وتعد قواعد هلسنكي لاستخدام المياه والأنهار الدولية لعام ١٩٦٦ التي انبثقت عن المؤتمر الثاني والخمسين لجمعية القانون الدولي، من أهم تلك القواعد التي تضعها غالبية دول العالم محل احترامها. ومن الجدير بالذكر إن قرارات جمعية القانون الدولي المنظمة لقواعد هلسنكي وغيرها من القرارات الصادرة عن اللجان القانونية، تعد مصادر قانونية لمحكمة العدل الدولية ولكنها ليست إلزامية، على الرغم من أنها نظام قانوني مهم للقواعد التي تحكم استعمال الأنهار الدولية في

---

[١] ينظر: د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٧. و صاحب الربيعي، مصدر سبق ذكره.

[٢] سمير هادي سلمان شكري، القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا و العراق، ينظر في شبكة الانترنت على الموقع: http://www.alalamain.info/uploads/pdf تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٦/٨/٢٧.

الأغراض الملاحية[(١)]. وتضمنت قواعد هلسنكي (٣٧) مادة. وتحتوي هذه المواد على مبادئ عامة أصبحت فيما بعد مؤثرة في الصعيدين الإقليمي والدولي.

ثالثاً- أهم مبادئ قواعد هلسنكي[(٢)] :-

١- حق الدولة على نهر دولي ينبع او يجري في إقليمها ،هو حق خاضع لقواعد القانون الدولي وليس حقا مطلقا.

٢- حق الدول في التحكم في النهر، مشروط بعدم تأثيره في حقوق الدول المتشاطئة المطلة على الحوض، او تسبيب ضررا للآخر.

٣- إن الأعمال التوسيعية كأعمال ضبط النهر، وزيادة إيراده هي أعمال يفترض أن تكون متكاملة تخص النهر كله.

٤- مبدأ الالتزام بعدم الضرر، فالدولة مسؤولة بموجب احكام القانون الدولي عن الاعمال التي تحدث تغيراً في النظام القائم للنهر الدولي، والتي تؤدي الى احداث اضرار كان يمكن تفاديها ببذل جهد معقول كقطع المياه، او تلويث المياه او التسبب بحدوث فيضان.

٥- لكل دولة مشتركة في حوض مائي دولي، الحق في الحصول على حصة عادلة ومعقولة من المياه وذلك بالتقسيم العادل والمنصف والمتوازن، من دون حاجة الى تساوي الحصص مع مراعاة المقاييس والاعتبارات الآتية[(٣)] :

أ -هيدرولوجيا الحوض، وبالأخص امتداد نطاق التغذية الموجودة في كل دولة من دول الحوض.

ب -الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض .

ت -عدد السكان الذين يعتمدون على مياه النهر كله في الدولة.

ث -مدى توفر مصادر اخرى للمياه بخلاف ذلك للنهر الدولي.

[(١)] سمير هادي سلمان شكري، القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا و العراق، مصدر سبق ذكره.

[(٢)] ينظر: داليا إسماعيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٢. و: د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٨.

[(٣)] داليا إسماعيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

ج -تكاليف الوسائل البديلة المتاحة لسد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دول الحوض.

ح -الأسبقية التاريخية والحالية لاستغلال حصص المياه في حوض النهر وتوزيعها.

خ -الدرجة التي يمكن التوصل اليها في تامين احتياجات إحدى دول الحوض ،من دون إلحاق ضرر ملموس بدولة أخرى في الحوض.

٦- الاعتراف بالحقوق المكتسبة، فلا يجوز إنقاص حصة دولة من مياه نهر ما عما كانت عليه سابقا الا في حال وجود شح في المنبع .

٧- تجنب الفاقد من المياه الذي لا مسوغ له، وأولوية استعمالات المياه على وفق الحاجة اليها.

٨- وجوب الإبلاغ المسبق عن اية منشأة، وفي حال الاعتراض الدخول في مفاوضات للوصول الى حل مقبول وإلا فيحق للدولة المتضررة اللجوء الى مجلس تحكيمي دولي او محكمة العدل الدولية.

٩- حماية المصالح المحلية والتعويض عن الأضرار التي تلحق بالسكان جراء الأعمال في حوض النهر((١)).

"وقد سعت لجنة القانون الدولي، بناءً على توصية الجمعية العامة لأمم المتحدة لعام ١٩٧٠ إلى وضع اتفاقية عامة تنظم استخدام مجال المياه الدولية المشتركة للاستخدامات غير الملاحية. وقد استغرق مشروع الإعداد لهذه الاتفاقية ما يزيد على ربع قرن من الزمان للمدة الواقعة ما بين عامي (١٩٧٠-١٩٩٧). وتعد اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للاستخدامات غير الملاحية لعام ١٩٩٧ (اتفاقية الإطار) من أهم الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، وتضمنت هذه الاتفاقية القواعد الأساسية التي يتم بمقتضاها تقاسم الموارد المائية للأنهار بوجه عام، وتتكون اتفاقية الإطار من (٣٣) مادة اِذ تتمثل بمجموعة من المبادئ العامة الرئيسة والأحكام المتعلقة بموضوع استخدامات مياه الأنهار في غير أغراض الملاحة"((٢)).

---

(١) سمير هادي سلمان شكري، القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا و العراق، مصدر سبق ذكره.

(٢) داليا إسماعيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

وإن أهم القواعد لاتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للاستخدامات غير الملاحية لعام ١٩٩٧ (اتفاقية الإطار)[(١)] هي:

١- الانتفاع والمشاركة المنصفة والمعقولة، ومن العوامل التي لها صلة بـ(الانتفاع المنصف والمعقول):

أ -العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والهيدرولوجية والمناخية والايكولوجية والعوامل الاخرى التي لها صفة طبيعية.

ب -الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي المعنية.

ت -اعتماد السكان على المجرى المائي.

ث -آثار استخدامات المجرى المائي في احدى دول المجرى المائي على غيرها من دول المجرى المائي.

ج -الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائي.

ح -صيانة الموارد المائية للمجرى المائي، وحمايتها وتنميتها، والاقتصاد في استخدامها وتكاليف التدابير المتخذة بهذا الصدد .

٢- الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم.

٣- التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات.

وكذلك تضمنت الاتفاقية آلية تسوية المنازعات، وحددت الاتفاقية الأطر التي تقوم بها الدول لحل منازعاتها وفقا لهذه الالية وتتضمن ما يلي:

١ -المشاورات والمفاوضات.

٢ -تشكيل لجنة تقصي الحقائق.

٣ -التحكيم.

٤ -التسوية القضائية.

---

(١) نقلاً عن: سمير هادي سلمان شكري، القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا و العراق، مصدر سبق ذكره. وكذلك: د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٣ وص٣٣٤.

يرى الباحث أنه على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات المشتركة بين تركيا والدول المتشاطئة على حوضي دجلة والفرات لاقتسام مياه النهرين، إلا أن كل طرف من الأطراف المتنازعة يحاول الحصول على أكبر قدر من المزايا الإقليمية والسياسية مقابل أي قرار أو اتفاق، يضاف الى ذلك عدم وجود قواعد قانونية واضحة وملزمة يُرجع إليها لتسوية النزاع. لذا لم يتم التوصل الى اتفاق نهائي بشأن مشكلة المياه بين الأطراف الثلاثة.

وفضلاً عن ذلك، يوجد القواعد الدولية التي تنظم استغلال مياه الأنهار بين الدول المشتركة فيها، لكن من الواضح أن القانون الدولي وحده لن يكون حلاً للخلافات على المياه ما لم تكن هناك اتفاقيات بشأن حقوق توزيع المياه، سواء السطحية أو الجوفية بين الاطراف المتنازعة عليها. ويمكننا إيجاز الوضع المائي في منطقة الشرق الأوسط، حيث انعدام الاتفاقات الحقوقية الدولية الملزمة يفسح المجال أمام الأطراف المعنية لقبول القاعدة التي تخدم مصلحتها ووضعها المائي. كل هذا يجري وسط خلاف شكلي حول الاصطلاحات والتسميات المتعلقة بالأنهار الدولية.

المطلب الثاني

تطور أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق

تعد قضية مياه نهري دجلة والفرات واحدة من تلك القضايا التي بدأت تثير مشكلات جمة جراء السياسة المائية المتبعة من قبل تركيا التي تمثل الجانب الأبرز في هذه القضية، والذي أدى إلى حدوث نزاع حول مياه نهري دجلة والفرات.

هذا النزاع الذي يعود إلى عدة عقود من الزمن، وهو لا يثير مواجهات بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة أخرى، بل أيضا بين هاتين الدولتين العربيتين. وإذا كانت الأطراف المتنازعة قد ارتضت أحياناً بالتفاوض فيما بينها، إلا أن هذا الطرف أو ذاك حاول في كل مرة أن يشترط الحصول على بعض المزايا الإقليمية أو السياسية مقابل إقرار أي اتفاق، وهكذا لم تفضِ المعاهدات والاتفاقيات والمحادثات أبدا إلى أي اتفاق نهائي أو تراضٍ[(١)].

في واقع الحال ظهرت مشكلة المياه بين تركيا وجارتيها سوريا والعراق في ستينات القرن العشرين. "ولم تبدأ أية مباحثات فعلية وجدية ثنائية وثلاثية بين البلدان المتشاطئة على نهري دجلة والفرات لبحث استثمار واقتسام مياه النهرين إلا في أواخر العام ١٩٦١"[(٢)]. ونلاحظ أن المتغير السياسي الداخلي كان له أثر واضح في خلق توجه مغاير لما كانت عليه تركيا قبل انقلاب العام ١٩٦٠، والذي انتج دستوراً جديداً وأحدث تغيراً في العملية السياسية التركية برمتها؛ وجراء ذلك ظهرت استراتيجية مائية تركية في حوضي دجلة والفرات، والتي قامت على مرتكزات محددة[(٣)]، حيث أدركت تركيا " بأنه لابد من تخزين المياه بأكبر قدر ممكن حتى تستطيع أن تصل الى أهدافها الهيدرواستراتيجية، وعليه فقد بدأت منذ العام ١٩٦٥ بالعمل لتنفيذ مشروعها الضخم في جنوب شرق البلاد، وهو المشروع المعروف باسم الكاب (GAP) "[(٤)].

---

(١) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.
(٢) د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.
(٣) للاطلاع على مرتكزات وأهداف الاستراتيجية المائية التركية ينظر: الفصل الثاني من هذه الدراسة.
(٤) د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

الفرع الأول– المياه المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق:

ان الدول الثلاثة (تركيا – سوريا– العراق) تشترك في حوض نهري دجلة والفرات بنسب ومساحات مختلفة. "ويعد حوض نهري دجلة والفرات من أبرز الأنظمة النهرية الموجودة في الجزء الغربي من آسيا استنادا الى طوليهما وكمية تصريفيهما المائي، وعدد الدول التي تشترك في حوضيهما. وعلى الرغم من تجاور حوضي تغذية النهرين، فإن لكل منهما حوضه المستقل ومساره"[(١)] وهذا الآمر يدعونا الى تناولهما بشكل منفصل.

أولاً– نهر دجلة : وهو أحد الأنهار المهمة والرئيسية في منطقة الشرق الأوسط. ويعتبر الشريان الحيوي بالنسبة للعراق أكثر مما هو الى سوريا لكونه يمر مروراً عابراً مشكلاً الحدود السورية التركية، لكنه يجري في الأراضي العراقية لمسافة تزيد على (١٤٠٠) كم ويعتمد عليه عدد كبير من سكان العراق، وتصب فيه روافد رئيسة عدة تساهم بزيادة موارده المائية. ينبع نهر دجلة من الأراضي التركية، من هضبة أرمينيا في شرق تركيا، من منطقة تسمى (صو)، جنوب بحيرة (وان) قرب مدينة (أرزروم)* من جبال (قار أغلان) التي يفصل حوض دجلة عن حوض (مراد صو) في هضبة أرمينيا بالقرب من بحيرة هازار. ويبدأ الوادي الأعلى للنهر من فرعين رئيسيين هما :

الفرع الأول: وهو الفرع الرئيس للنهر، ينبع من مرتفعات بحيرة (كولجك) ويسمى (دجلة صو).

الفرع الثاني: ويتكون من عدة فروع صغيرة تنحدر من المرتفعات المحيطة ببحيرة (وان) حتى تكون فرعا واحدا يسمى (بوتان صو) الذي ترفده روافد رئيسية تسهم بزيادة تدفقه.

ويلتقي (بوتان صو) مع (دجلة صو) داخل الأراضي التركية على مسافة (٣٠)كم من الحدود العراقية ليتشكل النهر من روافد عدة متجها نحو الجنوب الشرقي حتى مدينة جزرة التركية الحدودية مؤلفا الحدود السورية لمسافة (٤٤) كم منها (٣٧) كم الحدود بين تركيا وسوريا، و(٧) كم تشكل جزء من الحدود السورية العراقية، ويدخل نهر دجلة الأراضي العراقية من جهة الشمال في منطقة فيشخابور (في قضاء زاخو). ويبلغ الطول الإجمالي لنهر دجلة من منابعه حتى مصب شط العرب (١٨٩٩) كم، يقع منها (٤٤٥) كم داخل الأراضي التركية، بينما يبلغ طوله في سوريا (٤٤) كم وهي الحدود السورية، والباقي (١٤١٥) كم داخل الأراضي العراقية. وتبلغ مساحة حوض نهر

(١) نقلاً عن: د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٧.
* أرزروم = بالعربية أرض روم. راجع: د. المصدر نفسه، ص١١.

دجلة في تركيا (٤٦٥١٢) كم^{٢} بما يعادل (١٢%) من المساحة الكلية، في حين تبلغ مساحة حوض نهر دجلة في العراق لحد شمال القرنة (٢٠٩٣٠٤) كم^{٢} وتمثل نسبة (٥٤%) من المساحة الكلية((١)).

وتصب في نهر دجلة داخل العراق عدة روافد أهمها((٢)) :

أ- نهر الخابور: طوله ١٦٠ كم وإيراده السنوي (٢،١) مليار م^{٣}، ينبع من الأراضي التركي العراقية.

ب- نهر الزاب الكبير : طوله ٣٩٢ كم وإيراده السنوي (٤،٣) مليار م^{٣}، ينبع من تركيا.

ج- نهر الزاب الصغير : طوله ٤٥٢ كم وإيراده السنوي (١٧) مليار م^{٣}، ينبع من الأراضي الإيرانية.

د – نهر العظيم : طوله ٢٢٠ كم وإيراده السنوي (٠،٧) مليار م^{٣}، يقع كله داخل العراق.

هـ- نهر ديالى : طوله ٣٨٦ كم وإيراده السنوي (٥،٨) مليار م^{٣}، ويتكون من فرعين هما (الوند) ينبع من جبال إيران الغربية، وفرع (سيروان) الذي ينبع من الأراضي العراقية، ويلتقي الفرعان شمال سد دربندخان.

و- الروافد التي تنبع من الأراضي الإيرانية، والتي قامت إيران بتحويل مساراتها الطبيعية، هي: (نهر كنجان جم – نهر وادي كنكر – نهر الوند – نهر قره تو – نهر دويريج- نهر الكرخة- نهر الطيب- نهر كارون – نهر هركينه – نهر زرين جوي الكبير).

ويبلغ معدل إيراده من المياه حوالي (٤٨) مليار م^{٣} داخل تركيا، وينخفض إلى حوالي (٤٠) مليار م^{٣} داخل العراق. ويروي نهر دجلة نسبة (٣٣ %) من أراضي العراق، الذي يعد من البلدان الزراعية، اذ تبلغ مساحته الإجمالية حوالي (٤٥٤) ألف كم^{٢}، الصالح منها للزراعة (٢٥%) ، ويضم القسم الشمالي من العراق ثلث مساحة الأراضي القابلة للزراعة.

---

(١) د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص١٨وص١٩.
(٢) ينظر في: د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص١٤. و، د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

جدول رقم (٦)

جدول يبين معدل الواردات السنوية لمياه نهر دجلة وروافده للفترات

(١٩٣٢- ١٩٩٨) و (١٩٩٩- ٢٠١١)

ت	الفترة الزمنية	نهر دجلة في الموصل مليار م٣/سنة	الزاب الكبير مليار م٣/سنة	الزاب الصغير مليار م٣/سنة	ديالى مليار م٣/سنة	معدلات نهر دجلة الكلية مليار م٣/سنة
١	١٩٣٢-١٩٩٨	٢١,٢	١٤,٢	٧,٢٢	٥,٨٨	٤٨,٥
٢	١٩٩٩-٢٠١١	١٤,٩٩	١١	٤,٢٤	٢,٩٦	٣٣,١٩

*- المصدر: الجدول نقلا عن: د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

ثانياً- نهر الفرات[(١)] :

يُعد نهر الفرات واحدا من أهم الأنهار في العالم نظرا لأهميته التاريخية، اذ نشأت على ضفافه أولى الحضارات التي يرجع تاريخها الى قبل الميلاد بآلاف السنين، ويخضع استغلاله لاختصاص ثلاث دول هي: تركيا وسوريا والعراق، مما يتطلب حفظ حقوق كل منها، وقد كان تقاسم مياه الفرات موضع سوء تفاهم دائم بين الدول الثلاث. وتقع المنابع الأولية لنهر الفرات بين البحر الأسود شمالاً، وبحيرة (وان) جنوبا، ويتشكل من فرعين:-

الفرع الأول: (فرات صو) ينبع من جبل دوملو شمال مدينة ارزروم ، ثم يتجه غربا عبر سهول ارزروم لمسافة ٤٥٠ كم.

الفرع الثاني: (مراد صو) ينبع من عين مراد غرب جبال ارارات الواقعة الى الشمال من بحيرة وان، ويجري غربا عبر هضبة ارمينيا مسافة ٦٥٠ كم قبل أن يلتقي بنهر فرات صو عند بلدة خربوط.

(١) ينظر في : د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره. و، د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره. و، د. وليد رضوان ، مصدر سبق ذكره.

يبدأ نهر الفرات بعد التقاء الفرعين داخل هضبة الاناضول في مدينة كيبان، وينتهي المجرى الأعلى للنهر(ويسمى الوادي الاعلى)، ويبلغ طول النهر بعد التقاء رافديه الرئيسين حتى الحدود السورية ٥٢٦ كم، ويتميز بكثرة الروافد وغزارة الثلوج والأمطار، ثم يبدأ الوادي الأوسط ويغير النهر اتجاهه من الجنوب الغربي الى الجنوب ليدخل الأراضي السورية عند مدينة جرابلس، فيمر النهر في هضبة بادية الشام، يتجه شرقا ليمر بمدينة الرقة ويتجه الى الجنوب الشرقي ليمر بمدينة دير الزور، يتجه النهر نحو البو كمال، ويكون قد قطع في سوريا ٦٧٥ كم، ليدخل العراق، مشكلا الوادي الادنى للنهر، الذي يبدأ عند حصيبة / القائم يتجه النهر بعدها نحو الجنوب الشرقي ليدخل السهل الفيضي جنوب مدينة هيت، ويمر قرب الرمادي، ويتجه بالسير جنوبا ويقترب من مدينة بغداد بمسافة ٤٠ كم، ويتفرع بعد ذلك الى شطين : شط الحلة، وشط الهندية، ويجتمع الشطان سوية عند السماوة، وبعدها يلتقي دجلة بالفرات عند كرمة علي ليكونا شط العرب. وبذلك يكون طول نهر الفرات الكلي ٢٨٧٥ كم موزعة بين البلدان المتشاطئة. منها ١٢٣٠ كم في تركيا و٧١٠ كم في سوريا و١٠٦٠ كم في العراق((١)).

ومن أهم روافد نهر الفرات في سوريا : (نهر الساجور – نهر البليخ – نهر الخابور وتوجد أودية سيليه تغذي نهر الفرات بالمياه: وادي جهنم، ووادي خنيفس، ووادي الخور، ووادي درب النوب، ووادي رتقه، ووادي الروم، ووادي الزربة، ووادي السحل، ووادي شرقي السحل، ووادي شعيب الذكر، ووادي العصبة، ووادي صرين، ووادي الفيض، ووادي مسعودة، ووادي كروزة. أما في العراق فلا يرفد نهر الفرات في الأراضي العراقية أي رافد((٢)).

---

(١) د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٣١.
(٢) د. وليد رضوان ، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

جدول رقم (٧)

جدول يبين معدل الواردات السنوية لمياه نهر الفرات عند منطقة حصيبة العراقية

ت	الفترة الزمنية	المعدل السنوي لجريان النهر مليار م^{٣}/ سنة	الملاحظات
١	١٩٣٢-١٩٧٣	٣٠	قبل السدود والخزانات والمشاريع لسوريا وتركيا
٢	١٩٧٤-١٩٨٩	٢٣,٥	قبل إنشاء سد أتاتورك/ قبل الاملاء
٣	١٩٩٠-١٩٩٩	١٩	بعد بدأ الاملاء لسد اتاتورك
٤	٢٠٠٠-٢٠١١	١٥,٢	

***- المصدر: الجدول نقلا عن: د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.**

جدول رقم (٨)

جدول يبين مجموع الواردات المائية لنهري دجلة وروافده والفرات

ت	السنة المائية	مجموع الواردات المائية لنهري دجلة والفرات
١	٢٠١٢-٢٠١٣	(٥٦,٠٢) مليار م^{٣}/سنة
٢	٢٠١٣-٢٠١٤	(٣٧,٢٥) مليار م^{٣}/سنة

***- المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: الإحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠١٤، الجهاز المركزي للإحصاء، الموقع الرسمي لوزارة التخطيط على شبكة الانترنت: http://www.cosit.gov.iq/ar تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٣/١٨.**

ومن خلال الاطلاع على الجداول (٦) و(٧) و(٨) نلاحظ تراجع كبير لكميات مياه النهرين الداخلة الى العراق.

الفرع الثاني– طبيعة الأزمة المائية:

يعود النزاع حول مياه نهري دجلة والفرات الى عدة عقود من الزمن. وهو لا يثير مواجهات بين تركيا ودولتي المجرى والمصب (سوريا والعراق) الواقعتين أسفل الحوض فحسب، بل بين هاتين الدولتين الأخيرتين بعضهما بعضا. وكانت الأطراف المتنازعة قد ارتضت أحياناً التفاوض فيما بينها، إلا أن كل طرف يحاول الحصول على أكبر قدر من المزايا الإقليمية او السياسية مقابل أي قرار أو اتفاق، وهكذا لم يتم التوصل الى اتفاق نهائي[(١)].

وبالرغم من وجود معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء في لوزان ٢٤ / تموز من العام ١٩٢٣ التي نصت في مادتها (١٠٩) على ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة لسوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات. ومعاهدة بين تركيا والعراق بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٩ والتي تتضمن في البروتوكول رقم واحد الملحق بهذه المعاهدة احكاما تنظم الانتفاع بمياه كل من نهري دجلة والفرات، والتي وافقت تركيا بموجبها على إبلاغ بغداد بخططها المتعلقة بهذين النهرين وتبني المشاريع المفيدة للطرفين. فقد نشأت المشاكل المتعلقة بالاستفادة من مياه الفرات بعدما بدأت تركيا وسوريا بناء السدود على هذا النهر، فحتى ذلك الوقت لم يكن لتركيا أي مشكلة مائية مع أي من جيرانها[(٢)].

في نهاية الخمسينات تأزمت العلاقات العراقية التركية بعد ثورة ١٤ تموز في العراق، وقد استمر هذا التأزم بين تركيا وكل من العراق وسوريا طيلة الستينات عموماً. "فقد كان لثورة ١٤ تموز من العام ١٩٥٨ واعلان العراق انسحابه من حلف بغداد الأثر الكبير على حدوث أزمة في العلاقات العراقية – التركية، إذ عدت تركيا انسحاب العراق سوف يقربه من الاتحاد السوفيتي مما سيجعله خطراً عليها وبذلك اعلنت موقفها السلبي من ثورة العام ١٩٥٨"[(٣)].

لقد كان المستخدم الرئيسي لنهري دجلة والفرات في الستينات هو العراق لأغراض الري. بالتالي كان تراجع نوعية وكمية مياه النهرين محدوداً، ولكن بعدما بدأت سوريا وتركيا تحاولان، الى جانب العراق، أن تنفذا مشاريعهما بأقصى سرعة ممكنة فإن المياه واجهت خطرا كبيراً فيما يتعلق

---

(١) داليا إسماعيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.
(٢) حاقان طونش، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٠.
(٣) د. براء عبدالقادر، انعكاسات السياسة المائية التركية على العراق، مجلة (أقواس) العدد ٤ كانون الثاني ٢٠١٣، ملحق مجلة (كةوانه) الكردية، ص١٩٤.

بنوعية الدفق العائد بعد أن ذابت الأسمدة والأملاح الكيماوية في المياه المستخدمة في الري. وخاصة في الأجزاء السفلى من النهرين[(١)].

ومع أن الجانبين التركي والسوري عقدا اجتماعا في أنقرة في العام ١٩٦٢ لعرض مشاريعهما على حوض الفرات وبحث الآثار المترتبة عليها، واتفاق الجانبان على ضرورة تنسيق جهودهما لتشغيل وتعبئة خزاني كيبان والطبقة. وما تبع ذلك من اجتماع تركي- سوري- عراقي في بغداد العام ١٩٦٥. إلا أن المتفاوضون فشلوا في التوصل الى اتفاق حين رفض الجانب التركي التفاوض ما لم تتضمن المباحثات اقتسام مياه دجلة بالإضافة الى الفرات باعتباره نهرا مشتركاً أيضاً بين الدول الثلاث، لتغطية النقص المتوقع نتيجة مشاريع الري التركية المزمع تنفيذها[(٢)].

ونتيجة لما سبق ذكره؛ نشأ النزاع على المياه بين تركيا والعراق وسوريا عندما ارتبطت أزمة المياه بالطموحات السياسية والاقتصادية. إذ أعطت تركيا لنفسها الحق في التصرف بمياه النهرين من خلال إنشائها لمشاريع ضخمة كمشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) ومن قبله مشروع سد (كيبان). حيث يعود سجل النزاعات حول المياه بين الدول المتشاطئة الثلاث الى العام ١٩٦٥. ففي ذلك العام بدأت تركيا بناء سد (كيبان) على نهر الفرات. وفي العام التالي حذت سوريا حذوها وبدأت ببناء سد (الطبقة)، ونتجت عن ذلك بذور الخلافات. وذلك عندما "صادف ملء البحيرتين خلف سدَي كيبان والطبقة في وقت واحد، الأمر الذي تسبب بهبوط كبير في مستوى الدفق. وينبغي النظر الى كلا المشروعين كفاتحة للمشاكل المائية بين تركيا وسوريا والعراق"[(٣)].

في العام ١٩٧١ تم توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا الذي يحمل رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١، وتم الاتفاق بموجب المادة الثالثة من البروتوكول المذكور على ما يأتي: " تجري السلطات التركية المختصة أثناء وضع برنامج ملء خزان كيبان جميع المشاورات التي تعد مفيدة مع السلطات العراقية المختصة بغية تأمين حاجات العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات ملء خزاني الحبانية وكيبان "[(٤)].

---

(١) حاقان طونش، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٣.
(٢) نبيل السمان، مشكلة المياه في سوريا، مجموعة باحثين، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤، ص١٨٩.
(٣) حاقان طونش، مصدر سبق ذكره، ص٢٧١.
(٤) د. براء عبدالقادر، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩.

وبعدها عقدت سلسة من الاجتماعات لتعبئة خزانات كيبان، والطبقة، والحبانية بين تركيا وسوريا والعراق، "ولم يسفر اجتماع أنقرة في العام ١٩٧١ واجتماع بغداد في العام ١٩٧٢ عن أية نتائج، بينما حدث تبادل المعلومات المائية في الاجتماعين الثالث والرابع في أنقرة العام ١٩٧٢"[(١)]. وكذلك جرت في أنقرة في أيار من العام ١٩٧٤ مفاوضات ثلاثية حول إملاء خزاني كيبان والطبقة، أظهر خلالها الوفد التركي أن "إملاء خزان كيبان من حق تركيا، و لها ان تتصرف به كما تشاء دون ضرورة لأخذ موافقة أية جهة كانت ... إن الحكومة التركية في الوقت الذي تحترم فيه حقوق الأقطار المجاورة في المياه المشتركة بينهما، تتمسك بحقوق الشعب التركي وتضمن مصلحته بالدرجة الأولى، انطلاقاً من مبدأ سيادة تركيا على مصادرها الطبيعية"[(٢)].

أن بداية أزمة مياه الفرات كانت بين سوريا والعراق قبل أن تتفاقم مع تركيا[(٣)]. فحينما أنشأت سوريا سد الثورة (الطبقة) على نهر الفرات انخفض تدفق المياه باتجاه العراق بنسبة ٢٥%. حيث في العام ١٩٧٦ حينما ملأت سوريا سد الطبقة على الفرات أنخفض تدفق المياه باتجاه العراق مما دفع بالحكومة العراقية الى حشد قواتها على الحدود السورية وقامت سوريا بحشد قواتها ايضاً، لكن الأزمة انتهت بتدخل الاتحاد السوفيتي السابق والمملكة العربية السعودية ووافقت سوريا على اطلاق كميات اضافية من المياه[(٤)]. وقد قام العراق في العام ١٩٧٦ بشق قناة تمتد من وادي الثرثار حتى نهر الفرات "يبلغ طول القناة (٣٧) كم ويبلغ صرفها المائي (٦٠٠) م^{٣}/ ثا، مما يزود الفرات سنوياً حوالي بـ(٦) مليار م^{٣} من المياه"[(٥)].

وفي أواخر السبعينات نهجت تركيا على غرار سوريا، في محاولة استثمار الفرات للري والطاقة الكهربائية، وفي عام ١٩٨٠ وضع مخطط عام شامل يربط عدداً من المشروعات المائية الضخمة على النهر ممهداً السبيل بذلك الى مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول. وأدى قلق سوريا والعراق من جراء ضخامة المشروع التركي الى تشكيل لجنة فنية سنة ١٩٨٠. وذلك من خلال بروتوكول بين العراق وتركيا العام ١٩٨٠، انضمت إليه سوريا في العام ١٩٨٣، نص على

---

(١) نبيل السمان، مصدر سبق ذكره، ١٨٩.
(٢) فؤاد قاسم الأمير، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٥.
(٣) عليان محمود عليان، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.
(٤) مشكلة تلوث المياه، ينظر في شبكة الانترنت على الموقع: https://gographa.wordpress.com/ ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٦/٨/٩.
(٥) د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٧.

انشاء لجنة فنية مشتركة للمياه الاقليمية التركية والسورية والعراقية مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الاقليمية وخصوصا حوضي دجلة والفرات"[١]".

حيث شكل البَلدان مع سوريا لجنة فنية ثلاثية، لتطوير اتفاقية مقبولة للأطراف الثلاثة، ولكنها لم تنجز عملها فجُمدت بعد اكثر من عشرة اعوام من العمل، بمعدل اجتماع واحد او اكثر في العام. "كما اسهم تهوّر النظام العراقي السابق وهوسه بالحروب الداخلية والخارجية بتراجع قضية المياه المشتركة الى مؤخرة اولوياته، وظهر عجزه عن التوصل الى اتفاقات تضمن حقوق العراق بمياهه، بل انه حوصر الى حد أجبر فيه على عقد اتفاقات امنية وعسكرية انتهكت وفقها تركيا سيادة العراق وارضه عدة المرات، فضلا عن تفريطه بالسيادة على نصف شط العرب في وقت اسبق"[٢]".

إن مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول أو ما يعرف بـ(غاب)[*] هو: مشروع احياء مناطق جنوب شرق تركيا او بلاد الاناضول المجاورة للحدود مع العراق وسوريا، وتحاول تركيا من خلال هذا المشروع التحكم بكميات المياه المتدفقة الى دجلة والفرات، ويتكون مشروع (غاب) "من (٢٢) سداً ضخماً، فضلاً عن مشروع تخزيني ومحطات طاقة كهربائية وشبكة إروائية كبيرة، وتقدر القدرة التخزينية لهذا المشروع حوالي (١٠٠) مليار م^{٣}، وهذه القدرة تمثل ثلاثة اضعاف القدرة التخزينية للسدود العراقية والسورية مجتمعة. ويهدف هذا المشروع الى انعاش الاقتصاد في الاناضول ورفع مستوى الإيرادات الفردية والقضاء على البطالة، ويساهم في خدمة اهداف تأمين الاستقرار الاجتماعي والنمو والنهضة القومية"[٣]".

وبرأي الأتراك، ان مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (غاب) يستأصل، النزعة الانفصالية عند الكورد، وكان للمشروع بعداً خارجيا أيضاً يتضمن إحكام الطوق على الحركة الكوردية المسلحة، وممثلها رئيس حزب العمال الكوردستاني (عبدالله اوجلان)، عبر الضغط المائي على الدول التي تدعي تركيا دعمها لهذا الحزب. "وكانت تركيا تتهم سوريا بدعم أو توفر الحماية

---

[١] د. وليد رضوان ، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

[٢] د. حسن الجنابي، العراق وتركيا وملف المياه المشتركة، دراسة منشورة على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، على الرابط الالكتروني: http://iraqieconomists.net/ar / تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/٨/٩.

* يتم استخدام مصطلح (غاب) أو (GAP) في هذا البحث للإشارة الى "مشروع جنوب شرق الأناضول" التركي، وذلك حسب السياق والمصدر.

[٣] مشكلة تلوث المياه، ينظر في شبكة الانترنت على الموقع: https://gographa.wordpress.com/ تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/٨/٩.

لثوار حزب العمال الكوردستاني (PKK). وقد دفع هذا الاتهام التركي والتبرير السوري، برئيس الحكومة التركية آنذاك (توركت أوزال) الى القيام بزيارة رسمية الى سوريا في تموز من العام ١٩٨٧ لاحتواء الموقف، واثناء وجوده في دمشق أثار الجانب التركي قضية دعم سوريا لحزب العمال الكوردستاني (PKK)، فيما أثار الجانب السوري مسألة مياه نهر الفرات. وبانتهاء الزيارة تم توقيع بروتوكولين، تعهدت تركيا من خلالهما بتدفق حد أدنى من مياه نهر الفرات يبلغ ٥٠٠م^{٣} / ثا، كما تعهد الطرفان بخصوص الأمن، بمنع انطلاق أية نشاطات ضد الآخر من بلاده"[(١)].

علماً أن معظم الدلائل تشير إلى أن بروتوكول العام ١٩٨٧، هو نتيجة جهود سياسية تركية لوضع حد لأنشطة حزب العمال الكردستاني. إذ "سبق وأن أعلنت تركيا في أواخر سنة ١٩٨٦، بأنها اكتشفت مخططاً لتدمير سد أتاتورك من قبل مجموعة مؤلفة من (١٢) عنصراً من حزب العمال الكردستاني وبدعم سوري، الأمر الذي جعل الأتراك يفكرون في طريقة لوضع حد لنشاط هذا الحزب من داخل سوريا. لهذا زار توركت أوزال، رئيس الوزراء التركي الأسبق، سوريا في تموز من العام ١٩٨٧، وأبرم البروتوكول المذكور أعلاه، كما أبرم اتفاقية أمنية تعهدت سوريا فيها بوضع حد لأنشطة حزب العمال الكردستاني المسلحة ضد تركيا عن طريق الأراضي السورية. إضافة لذلك فإن البنك الدولي لم يكن ليوافق على منح قروض لتركيا لإكمال سدودها، إلا بشرط قيام تركيا بتزويد العراق وسوريا بكمية مياه من نهر الفرات لا تقل عن (٥٠٠) م^{٣}/ ثا، وهذا الامر، لم تكن تعرفه سوريا عندما وقعت اتفاقيتها مع تركيا في العام ١٩٨٧، او يعرفه العراق عندما وقع اتفاقيته مع سوريا في العام ١٩٨٨"[(٢)].

الفرع الثالث– تطور الأزمة:

بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي في النصف الثاني من الثمانينيات، وتفكك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات، أخذت مكانة تركيا الإقليمية والعالمية تتراجع؛ وذلك لأن دورها الرئيس الذي كان يتمثل آنذاك في أنها خط الدفاع الأول عن الغرب أمام الخطر الشيوعي قد زال. وعليه فقد "أدرك توركت اوزال رئيس الحكومة التركية (١٩٨٤–١٩٨٩) م،

---

(١) د. وليد رضوان ، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.
(٢) فؤاد قاسم الأمير، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٥.

ورئيس الجمهورية (١٩٨٩-١٩٩٣) م، أهمية انتهاج سياسة جديدة أكثر فاعلية من سابقتها خاصة في المناطق الإقليمية لتركيا، وقد أدرك أوزال الثروات الطبيعية المتوافرة لدى تركيا، الأمر الذي جعله يفكر بمنهج العظمة (Thinking Big)، والذي من شأنه أن يجعل من تركيا دولة إقليمية تجني فوائد اقتصادية من وراء ذلك التفكير"[(١)].

في العام ١٩٨٩ وقع اتفاق بين العراق وسوريا وخصص (٥٨%) من مياه الفرات للعراق و (٤٢%) لسوريا، وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في العام ١٩٩٠. وفي غضون ذلك تشكلت في هيئة الامم المتحدة لجان خاصة أهتمت بقضايا استخدام الانهار الدولية بسبب تفاقم بعض مشكلاتها، وقد لعب البنك الدولي للأنشاء والتعمير دورا ايجابياً في حل بعض المشكلات المتعلقة باستثمار مياه الانهار الدولية الكبرى كالهندوس والنيل ودجلة والفرات وغيرها معتبراً تسوية المشكلات المذكورة شرطاً اساسياً لإسهامه في تمويل المشاريع المطلوب تنفيذها. وقد "وضع البنك الدولي تقسيماً نظرياً لنهر الفرات فأقترح ان تكون حصة تركيا (١١) مليار م^{٣} وحصة سوريا (٦) مليار م^{٣} ويكون الباقي أي حوالي (١٢) مليار م^{٣} للعراق ، الا ان تذبذب العلاقات بين تركيا وسوريا والعراق ادى الى قيام تركيا بمضاعفة جهودها لتمويل مشاريعها الانمائية بمعزل عن مساعدات البنك الدولي"[(٢)].

وقد بلغت الأزمة ذروتها في ١٣ كانون الثاني من العام ١٩٩٠، مع دخول تنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول (غاب) مراحل متقدمة تكللت بإنجاز سد اتاتورك، "وهو رابع اكبر سد في العالم، وقبله سدّي (كيبان وقره قايا)، وذلك عندما أشرف الرئيس التركي السابق توركت أوزال بنفسه شخصيا على عملية إقفال نهر الفرات لمدة شهر كامل من ١٣ كانون الثاني الى ١٣ شباط من العام نفسه"[(٣)]. وملأه بطريقة استفزازية قطعت إثرها مياه الفرات تماما عن الجريان في مطلع العام ١٩٩٠، "اذ حُوّل النهر بكامله الى بحيرة اتاتورك، دون الالتفات الى الاحتجاجات العراقية والسورية، وكان ذلك تذكيرا مخيفا بقطع مياه الفرات في المدة ما بين عامي (١٩٧٦-١٩٧٧) حيث تزامن

---

(١) هشام فوزي عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص٢٥١.
(٢) مشكلة تلوث المياه، ينظر في شبكة الانترنت على الموقع: https://gographa.wordpress.com/ تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٦/٨/٩.
(٣) د. وليد رضوان ، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

ملء سد كيبان في تركيا مع ملء سد الطبقة السوري فتعرض أثرها الفرات في العراق الى جفاف شبه كامل، وكانت تلك كارثة لم يألف حدوثها سكان وادي الرافدين في السابق"[(١)].

ادعت الحكومة التركية أن اختيار شهري كانون الثاني وشباط، لملء خزان سد أتاتورك، إنما تم لأن الحاجات السورية والعراقية من المياه للري، ونسبة فقدان المياه الناتجة من التبخر، تبلغ أدنى مستوى لها في هذه الفترة. "وقد احتجت سوريا والعراق بشدة على الرغم من أنهما كانا قد تلقيا كميات تعويضية من المياه في الشهور السابقة، وأُبلغا بالتفاصيل قبل شهرين من بدء احتجاز المياه"[(٢)]. وفيما بعد أبدت تركيا في العام ١٩٩٠ استعدادها للتوقيع على اتفاقيات تفاهم وتعاون مع سوريا والعراق حول مياه الفرات ودجلة، إلا أن واقع الحال أشار الى عدم أخذها لمبدأ التعاون وأخذ مصالح سوريا والعراق بنظر الاعتبار[(٣)].

"وقد سبق لتركيا وسوريا أن وقعتا العام ١٩٨٧ اتفاقاً موقتاً، يقضي بأن يلتزم الجانب التركي بتصريف معدل سنوي يزيد على ٥٠٠ م^{٣}/ثا من مياه نهر الفرات، على الحدود التركية السورية، وذلك خلال فترة إملاء سد أتاتورك، وإلى حين التقسيم النهائي لمياه النهر بين الدول الثلاث، وهو الاتفاق الذي اعترض عليه العراق، كونه لا يلبي الحد الأدنى من حقوقه المشروعة في مياه نهر الفرات، الأمر الذي أدى إلى نشوب خلافات بين الدول الثلاث، حول استغلال مياه نهر الفرات، وتحولها إلى نزاعات تدخل في اختصاص القانون الدولي العام"[(٤)].

أن إقفال نهر الفرات لمدة شهر في بداية العام ١٩٩٠، أثرت بشكل واضح في الحياة الاجتماعية والاقتصادية السورية والعراقية. "ونتيجة الخسائر التي مني بها المزارعون والاقتصاد في كل من سوريا والعراق، شجبت سوريا والعراق هذه الخطوة، كما قامتا بتنظيم احتجاج واسع في العالم العربي، ولا سيما في الوسائل الاعلامية. ورغم محاولات الحكومة التركية الدبلوماسية التخفيف من حجم الأزمة ومخاطرها، عبر شرح وجهة نظرها لكل الدول العربية، إلا أنها رفضت تقديم أية تنازلات سياسية بخصوص ما تعتبره قضية فنية"[(٥)].

[(١)] د. حسن الجنابي، مصدر سبق ذكره.
[(٢)] حاقان طونش، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٣.
[(٣)] د. براء عبدالقادر، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩.
[(٤)] محمد علي محمد تميم الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.
[(٥)] د. وليد رضوان ، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

وقد أخذت الأزمة تثير قلق جارتي تركيا، سوريا والعراق، لتأثيرها المباشر في، حصصهما المائية، من خلال تحكم تركيا وسيطرتها على الكمية الكبيرة من مياه نهر الفرات ما حدا بالبلدين إلى محاولة تنسيق مواقفهما، من خلال اللجنة الفنية العراقية السورية، التي أوصت في نتائج اجتماعها المنعقد في دمشق في شباط من العام ١٩٩٦ إلى التنسيق بين سوريا والعراق إزاء المشاريع المائية التركية، وطالبت الشركات الأوروبية التي تساعد تركيا في بناء السد بالتوقف عن أعمالها في بناء السد (بيرجيك)على نهر الفرات، وإلا تعرضت للملاحقة القانونية والمقاطعة[(١)]. وقامت تركيا بخفض مؤقت لحصة سوريا من الفرات، حيث تم خفض كمية المياه لمدة أربعة أيام في نيسان من العام ١٩٩٦، وكذلك دفع مياه ملوثة محملة بالمواد السامة الى الأراضي السورية، عبر مجرى وادي الجلاب (البليخ) من العام نفسه[(٢)].

من الواضح أن أزمة العام ١٩٩٠ التي قطعت فيها تركيا مياه الفرات لمدة شهر واحد، قد بينت البعد السياسي والاقتصادي للمياه، إذ وعدت تركيا بأنها ستعيد تدفق مياه نهر الفرات في حال استجابة سوريا لمطالبها التي حددتها بالاتي[(٣)] :

١ -إيقاف سوريا لدعمها الذي تقدمه لحزب العمال الكوردستاني (PKK) والحركة الكوردية في تركيا.

٢ -تخلي سوريا عن دعم (الأرمن) الذين يتدربون في سهل البقاع للقيام بعمليات ضد الدبلوماسيين الأتراك في مختلف دول العالم.

وقد عقدت اللجنة الفنية المشتركة التركية– العراقية– السورية اجتماعات متعددة طيلة فترة التسعينات، وكانت هذه الاجتماعات تناقش مواضيع متعددة لعل أهمها تبادل المعلومات حول المياه وكذلك حصص كل من العراق وسوريا من المياه وإمكانية زيادتها عن معدل ٥٠٠ م^{٣}/ثا، وخصوصا في فصل الصيف[(٤)]. ومنذ أن بدأت التأثيرات السلبية للمشاريع التركية الضخمة على نهري دجلة والفرات، على الموارد المائية والزراعة في العراق، وترافق مع عدم اكتراث تركيا بمصالح الدول المتشاطئة معها، ادى الى بلورة كل طرف موقف مختلف عن الاخر.

---

(١) محمد علي محمد تميم الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.
(٢) د. وليد رضوان ، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.
(٣) نقلاً عن: د. براء عبدالقادر، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٠٠.

يرى الباحث ان الخلافات المائية بين الدول الثلاثة (تركيا – سوريا– العراق)، التي تشترك في حوض نهري دجلة والفرات بنسب ومساحات مختلفة، هي خلافات ذات طبيعة متعددة الأبعاد؛ فلم يتوقف الأمر على المسببات المناخية والطبيعية لشح وعسر المياه، حيث أن مواقف العواصم الثلاث تحكمها اعتبارات داخلية وخارجية كثيرة على رأسها المسألة الكوردية، والعلاقات التركية الإسرائيلية، والنزاع بين تركيا وسوريا حول لواء الاسكندرونة، فضلاً عن طبيعة إدارة ملف المياه.

ورغم أن أزمة مياه الفرات بداية كانت بين سوريا والعراق قبل أن تتفاقم مع تركيا؛ إلا أن سجل النزاعات حول مياه النهرين بين الدول المتشاطئة الثلاث ظهرت بشكل جلي في العام ١٩٦٥ بعد أن بدأت تركيا مشاريعها المائية، خاصة مشروع "الغاب" الذي يتحكم بكميات المياه المتدفقة الى دجلة والفرات. وقد بلغت تلك الأزمة ذروتها في العام ١٩٩٠، مع دخول تنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول (غاب) مراحل متقدمة تكللت بإنجاز سد اتاتورك.

حيث إن فائض القوة الذي جعل تركيا تمارس أحياناً سياسة اللعب على توازنات القوة في المنطقة، حتى وصل إلى التدخل في الشؤون الداخلية في بعض الدول العربية، مرده مركزها الاقتصادي وأيضا كونها منبع نهري دجلة والفرات. كما حرصت أن تكون لاعباً أساسياً في مشاريع نقل النفط والغاز في بحر قزوين والعراق، الأمر الذي منحها قوة مضافة في رفض الطابع الدولي لنهري دجلة والفرات، وسمح لبعض المسؤولين الأتراك بترديد مقولة أن تركيا سوف تبيع المياه، كما يبيع العرب النفط. ومن أجل تحقيق ذلك فإنها تقيم مشروعات جنوب الأناضول وتطورها، وتشيد سلسلة من السدود ومنظومات الري، وفي هذا السياق تطرح بيع المياه من خلال مشروع أنابيب السلام، فضلاً عن رفض تركيا إخضاع نهري دجلة والفرات، لاتفاق سياسي أو قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة تاريخياً لكل من سوريا والعراق.

الفرع الرابع– مواقف الدول الثلاث :

أولاً– الموقف التركي:

إن وقوع منابع دجلة والفرات في الأراضي التركية، ولا سيما نهر الفرات، يمنح تركيا موقعاً متميزاً، وقوة استراتيجية مهمة، سواء في ما يتعلق باستخدام مياه النهرين في مشاريعها الإروائية، والكهرومائية، أو في تسخير سياستها المائية في الضغط على دول الحوض الدنيا (سوريا والعراق)،

وما يدعم ذلك هو أن نحو ٩٠% من مياه الفرات تنبع من الأراضي التركية، وهو ما سهل على السياسة الخارجية التركية في تطلعاتها نحو إقامة علاقات جديدة مع دول الجوار الجغرافي الجنوبي، منطلقة وفق هذا الاعتبار من عامل ضغط قوي يتمثل بتحكمها في موارد هذين النهرين((١)).

إن الموقف التركي من قضية مياه دجلة والفرات وروافدهما، والذي أدى وسيستمر يؤدي إلى نزاعات بين الدول الثلاثة (تركيا وسوريا والعراق)، يتبين من خلال تصريحات القادة الأتراك حول الموضوع، وكذلك ما جاء في بعض الوثائق الرسمية التركية، لنصل بعدها إلى الموقف التركي الرسمي الحالي وهو((٢)):

- جرت في أنقرة في أيار من العام ١٩٧٤ مفاوضات ثلاثية حول إملاء خزاني كيبان والطبقة، أظهر خلالها الوفد التركي أن: " إملاء خزان كيبان من حق تركيا، و لها ان تتصرف به كما تشاء دون ضرورة لأخذ موافقة أية جهة كانت ... إن الحكومة التركية في الوقت الذي تحترم فيه حقوق الأقطار المجاورة في المياه المشتركة بينهما، تتمسك بحقوق الشعب التركي وتضمن مصلحته بالدرجة الأولى، انطلاقاً من مبدأ سيادة تركيا على مصادرها الطبيعية "(٣).
- قال سليمان ديميريل عندما كان يشغل منصب رئيس وزراء تركيا في ٦/ ٥/ ١٩٩٠ : "إن لتركيا حق السيادة على مواردها المائية، ولا ينبغي أن تخلق السدود التي تبنيها على دجلة والفرات أية مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أن لا نهر الفرات، ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي، فالنهر لا يمكن اعتباره نهراً دولياً إلاّ إذا كان يشكل الحدود بين دولتين أو أكثر، ولكل دولة حقها الطبيعي في استغلال مواردها المائية كما تشاء، وليس لأية دولة أخرى الحق في الاعتراض على ذلك". وقال ديميريل في مناسبة أخرى: " ليس لسوريا أو العراق أي حق في المياه التي تنبع من تركيا، وأن حكومته غير مستعدة لتقديم أية ضمانات مستقبلية فيما يتعلق بكميات المياه التي ستتركها لسوريا والعراق من نهري دجلة والفرات".

---

(١) محمد علي محمد تميم الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.
(٢) ينظر كل من: فؤاد قاسم الأمير، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٤ وص٢٣٥. و: د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٥. و: داليا إسماعيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.
٣ فؤاد قاسم الأمير، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٤.

- قال سليمان ديميريل في ٢٨ / ٣/ ١٩٩٦ : "إن القانون الدولي لا يفرض على بلاده التوصل إلى أي نوع من الاتفاق أو الوثيقة المكتوبة مع الدول الأخرى حول موارد المياه"، وأضاف أنه: " لا يوجد قانون دولي حول المجاري العابرة للحدود، وكل ما يمكن أن تتوقعه هو الإنصاف، أي أن لا تضر بالدول التي يعبرها المجرى المائي". ((عندما قال ديميريل مقولته هذه، كان القانون الدولي الصادر في العام ١٩٩٧ في مراحله الأخيرة، ولكنه لم يصادق عليه حتى الآن))[١].
- وقال ديميريل كذلك : "إذا كانت الثروة الطبيعية في بلدنا فلنا الحق في استخدامها بالطريقة التي نراها مناسبة. إن المياه تنبع من تركيا ولا يمكن لدول المجرى الأدنى أن تعلمنا كيفية استعمال ثرواتنا. هناك منابع نفط في كثير من البلدان العربية، ونحن لا نتدخل في كيفية استخدامها".
- قال سليمان ديميريل أيضا : "إن حجم المياه المتدفقة عبر الحدود إلى سوريا هو أكثر من عشر مرات قدر حاجتها. كما وستضمن السدود القائمة والتي هي قيد الإنشاء، وفي ظل تقلب التصريف المائي الفصلي والسنوي بفعل تغيير الأحوال الجوية تدفقاً مستمراً للجارين الجنوبيين، والماء الذي سيحتجز هو فقط الماء الذي يذهب هدراً في الجزء الذي لا يمكن لأي منهما أن يستفيد منه، وبما أن السدود تقوم بتنظيم التقلبات الفصلية فهي تمنع هدر المياه وتحمي بلدان أسفل النهر من الفيضان والجفاف على حد سواء"[٢].
- قال توركت أوزال رئيس الجمهورية التركية الأسبق في ٦/ ٥/ ١٩٩١ : "إن لم يصدر العرق النفط عبر الأراضي التركية فإنه لن يكون هناك ماء للعراق".!!
- قال حكمت تشتين، وزير الخارجية التركية الأسبق، عند زيارته لإسرائيل سنة ١٩٩٢ : "إن تركيا تمتلك ثروة مائية على جانب كبير من الأهمية وإن من حقها بيع هذه الثروة لمن تريد وحجبها عن الدول التي تعرض مصالح تركيا للخطر، وأن من حق تركيا المتاجرة بالمياه مثلما يتاجر الآخرون بالنفط ويحتكرون عائداته... وأن تركيا على استعداد لتزويد إسرائيل بأية كمية تحتاج إليها من المياه دون أن تعبأ بمعارضة الدول المستفيدة من مصادر المياه التركية، لذلك يجوز لها التصرف بهذه المصادر على وفق مصالحها".

---

[١] فؤاد قاسم الأمير، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٥.
[٢] د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٥.

- جاء في مذكرة السفارة التركية إلى وزارة الخارجية السورية عدد (٩٥) بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٠، وذلك جواباً على مذكرة وزارة الخارجية السورية إلى الحكومة التركية في ١٩٩٥/١٢/٢، الملاحظات التالية :- " إن القانون المتعلق باستخدام المياه العابرة للحدود وغير المخصصة للملاحة، لا يزال قيد التطور بغية إعداد وثيقة إطارية، إلاّ أن هذا القانون لم تنته صياغته بشكل بعد. وتوجد هناك صعوبة أخرى ناشئة من حقيقة أنه لا يوجد هناك ممارسة دولية واحدة، وهذا يعود إلى سبب رئيسي وليس وحيداً، وهو التنوع الكبير في مجاري المياه العابرة للحدود ومواصفاتها والحاجات الإنسانية التي تخدمها ". ويلاحظ هنا أن الجانب التركي يستخدم " المياه العابرة للحدود"، بدلاً من الأنهار الدولية.
- وقال سليمان ديميريل عند افتتاح سد اتاتورك في العام ١٩٩٢: " ان منابع المياه ملك تركيا، كما ان النفط ملك العرب، وبما اننا لا نقول للعرب ان لنا حق في نصف نفطكم، فلا يجوز لهم ان يطالبوا بما هو لنا"[١].

ثانياً- موقف الحكومة والخارجية السورية:

إن موقع سوريا الجغرافي جعلها في موقف محرج مع الجارة الشمالية تركيا، ومع الجار الشرقي العراق، فهي دولة المجرى الأدنى بالنسبة لتركيا، ودولة المجرى العليا بالنسبة للعراق، ولهذا نرى في بعض الأحيان نوعا من الازدواجية في طروحاتها تجاه تركيا والعراق بالنسبة لسياستها المائية، لاسيما أن العلاقات السياسية متوترة بين العراق وسوريا في معظم الأحيان. كما وأن الملجأ الرئيسي لحزب العمال الكردستاني التركي كان سوريا مما جعلها في وضع تستطيع الضغط فيه على تركيا، والعكس صحيح. ولكن عندما تستخدم تركيا سلاح الماء في الضغط على سوريا، فإنها في نفس الوقت تؤثر على العراق[(٢)]. وإن الموقف السوري يتميز بالموقف الدفاعي لكونها تفتقر الى مصادر المياه المتجددة.

على العموم يتشابه الموقف السوري جداً مع موقف العراق بما يتعلق بالموقف من الأزمة مع تركيا، وفيما يلي أبرز ملامحها [(٣)]:

---

[١] د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٥.
[٢] فؤاد قاسم الأمير، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٣.
[٣] نقلاً عن: د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٦. وكذلك: فؤاد قاسم الأمير، مصدر سبق ذكره. و: د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره.

١- تؤكد سوريا بأن دجلة والفرات مجار مائية دولية، وعليه، تنطبق عليهما مبادئ القانون الدولي من حيث تقاسم المياه. إضافة لذلك فإن نهر دجلة يشكل حدوداً مشتركة لكل من سوريا وتركيا، وكذلك سوريا والعراق. لهذا فإن المفهوم التركي للأنهار الدولية يمكن أن يطبق أيضاً في مثل هذه الحالات، رغم رفض العراق وسوريا لهذا المفهوم.

٢- إن حوض الفرات مستقل عن حوض دجلة، وكونهما يلتقيان في شط العرب، لا يجعل منهما حوضاً واحداً. أن تأكيد تركيا على أن حوضي دجلة والفرات هما حوض واحد، مع ذكرها موضوع إيصال دجلة بالفرات من خلال الثرثار - كما ذكرنا سابقاً- يخدم غرضين. **الأول** يعطيها حرية للحركة أكثر بالنسبة لتحويل مجرى مياه أحد النهرين إلى مناطق حوض النهر الآخر. **والثاني** أنه سيمكنها من التحاسب على مجمل المياه الواصلة إلى سوريا والعراق سواء تم تزويد المياه من دجلة أو من الفرات.

٣- تؤكد سوريا على مبدأ تقسيم مياه دجلة والفرات، وأن هذا الأمر حق من الحقوق، ويجب أن يتم ذلك من خلال اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية، كما وأن ما يصل حدودها أو حدود العراق من مياه دجلة و الفرات، ليس منّة من أحد، بل حق شرعي وفق الأعراف الدولية، ووفق بروتوكول العام ١٩٨٧ الموقع بين تركيا وسوريا((١)).

٤- على أثر تحديد حصة سوريا والعراق من الفرات، وعدم التمكن من الضغط على تركيا لزيادة الحصة، وأيضاً على أثر الطلب المتزايد على الماء في حوض الفرات في العراق، مما يزيد من الضغط على سوريا لإطلاق مياه الفرات للعراق، بدأت سوريا بمشاريع للري على دجلة سواء باستغلال المناطق القريبة من حوض دجلة، وخصوصاً تلك المناطق الواقعة بين مجرى دجلة وروافد الخابور، أو محاولة تحويل جزء من مياه دجلة إلى المجرى الرئيسي للفرات أو إلى رافده في سوريا الخابور، كذلك نقل بعض مياه الفرات إلى حوض دمشق. إن المشروع السوري الوحيد "المنفذ" على دجلة لحد سنة ٢٠٠٧، هو "مشروع ري دجلة الكبير"((٢)).

٥- ترفض سوريا استخدام المياه كسلاح سياسي لتحقيق أهداف سياسية، وترى أن موضوع مياه نهري دجلة والفرات هو موضوع قانوني.

---

(١) د. سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٧.
(٢) فؤاد قاسم الأمير، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٤وص٢٤٥.

٦- التركيز على تحسين صيغة بروتوكول العام ١٩٨٧ مع تركيا وبشكل يخدم زيادة حصة سوريا من الوارد المائي لنهر الفرات، والمطالبة بعقد اتفاقية نهائية حول تقاسم مياهها مع مياه دجلة[(١)].

ثالثاً- موقف الحكومة والخارجية العراقية:

تستند وجهة نظر الدولة العراقية من مسألة المياه المشتركة الى مبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار والمصالح والحقوق التاريخية في مياه نهري دجلة والفرات[(٢)]. ولا يختلف الموقف العراقي عن الموقف السوري كثيراً، ويمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

١- تقود العراق رؤية مفادها: عد دجلة والفرات نهرين دوليين بحوضين مستقلين تشترك فيهما تركيا وسوريا والعراق، وان هذه الحقيقة تؤكده مختلف قواعد ومبادئ القانون الدولي مما يؤكد بطلان الادعاء التركي بوطنية دجلة والفرات. وان اعتبارهما نهرين (عابرين للحدود) يمثل انتهاكاً فاضحاً لقواعد القانون الدولي الاتفاقي والاعراف الدولية ذات العلاقة[(٣)].

٢- إن مفهوم الاستخدام الأمثل للمياه لدى العراق يعني: التنمية الشاملة للموارد المائية بهدف ضمان استثمارها على أفضل وجه، وحسن توزيعها وكفاءة الارواء وتقليل الفواقد الى جانب حمايتها من التلوث. وإن هذا لن يحدث إلا عن طريق قسمة عادلة في إطار اتفاقية ثلاثية على الكمية المناسبة من المياه وبصورة عادلة[(٤)].

٣- يرى العراق: أنه لم يكن طرفاً في بروتوكول العام ١٩٨٧، الذي عقد بين سوريا وتركيا والذي تحددت فيه كمية تدفق المياه عند الحدود السورية التركية بـ (٥٠٠) م^{٣}/ ثا، ومن ثم فهو لم يوافق عليها لآنه لم يكن حاضراً في هذا الاتفاق ويعتقد أن الحد الأدنى للتصريف يجب أن لا يقل عن (٧٠٠) م^{٣}/ ثا حتى لا يلحق ضرراً بالعراق الذي يعاني من قلة التصاريف المائية وتدني نوعية المياه وتزايد الملوحة فيها. ويتمسك العراق بحقة المتفق عليه في اتفاقه مع سوريا العام ١٩٨٩[(٥)].

---

(١) د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩.
(٢) د. براء عبدالقادر، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢.
(٣) د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص١٧٥.
(٤) د. براء عبدالقادر، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢.
(٥) د. سليمان عبدالله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص١٧٥.

٤- يتمسك العراق بحقوقه المكتسبة تاريخياً في نهري دجلة والفرات، ويدعو تركيا وسوريا الى الاعتراف بهذه الحقوق المبنية على المساحات المزروعة ونوعية المحاصيل والمقنن المائي السائد والعوامل الاخرى المتبعة ووفقاً لقواعد القانون الدولي.

٥- يؤكد العراق على ضرورة التوصل الى اتفاق عن طريق تفاهم الدول الثلاث لتحديد الحصص المائية المشتركة، رافضاً بذلك عملية استخدام المياه كسلاح لتحقيق أهداف معينة ومنافع ذاتية، والتي تقود حتماً الى وضع حلول غير عادلة والخروج عن أسس التعامل الدولي السليم.

٦- يؤمن العراق أن اعتبار المياه سلعة تجارية هو أمر غير مقبول ومرفوض، وعلى أساس هذا الاعتقاد حاول العراق عن طريق عدة مشاريع مساعدة دول الخليج بدون مقابل. ويؤكد العراق على ضرورة التزام تركيا بمبدأ (عدم الاضرار بالغير) عند تنفيذها للمشاريع الاروائية على مجرى النهرين((١)).

أن مواقف الدول الثلاث (تركيا- سوريا- العراق) يبين لنا مدى حدة الأزمة، وكذلك التناقض الصريح في الموقف التركي، الذي ينكر الصفة الدولية لنهري دجلة والفرات من جهة، وقيامها بعقد معاهدات واتفاقيات حول مياه النهرين من جهة ثانية. بالإضافة الى عدم التزامها بتلك المعاهدات والاتفاقيات رغم إلزام نفسها بها، لكنها كانت دائماً تتحين الفرص لنقض تلك المعاهدات من خلال عدم الالتزام بالحصص المائية لكل من العراق وسوريا، حيث سلكت طريق المماطلة لكسب المزيد من الوقت بغية تنفيذ مشاريعها العملاقة على النهرين، لاسيما في ظل ضعف مواقف الأخيرتين.

---

(١) د. براء عبدالقادر، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣.

المبحث الثاني

مشاهد/ سيناريو تطور أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق

لقد اتضح من خلال هذه الدراسة والدراسات السابقة حول استراتيجية تركيا المائية وسياساتها وخططها في ذلك المجال، أنها قد قطعت أشواطا في تنفيذ خططها ومشاريعها الانشائية على حوضي دجلة والفرات في اطار مشروع الغاب. وبذلك قد حققت نسبة كبيرة من أهدافها التنموية والسياسية على المستوى الداخلي التركي، ونسبة مقبولة لحد الان على المستوى الاقليمي. وتلك المعطيات تؤكد استمرار تركيا في استراتيجيتها المائية مستقبلاً، بالرغم من تذبذب مواقفها وسياساتها التكتيكية بين الحين والآخر. ونستشف من ذلك مشهدين(*) محتملين مستقبلاً، فيما يخص تلك الاستراتيجية وأزمة المياه والعلاقات بين تركيا وكل من سوريا والعراق.

عليه، سنقوم في هذا المبحث بعرض ودراسة النتيجة المحتملة، لغرض الوصول الى رؤية مستقبلية واضحة حول استراتيجية تركيا المائية، وتطور أزمة المياه بين الدول الثلاث، وذلك في مطلبين كالآتي:

المطلب الأول : مشهد/ سيناريو استمرار الأزمة المائية بين تركيا وسوريا والعراق

المطلب الثاني : مشهد/ سيناريو التعاون بين تركيا وسوريا والعراق.

المطلب الأول

مشهد/ سيناريو استمرار الأزمة المائية بين تركيا وسوريا والعراق

بعد ان تناولت هذه الدراسة الاستراتيجية المائية التركية، وجميع جوانب مسألة مياه نهري دجلة والفرات فيما بين تركيا وكل من سوريا والعراق، تبين من خلالها إن كافة المعطيات تدل على أن تركيا ستستمر في استراتيجيتها المائية. ويفترض هذا المشهد استمرار استراتيجية تركيا المائية

* مشاهد أو سيناريوهات مستقبلية في إطار المنهج الاستشرافي، والاستشراف هو: "عملية فحص منهجي منظم للمستقبل طويل الأجل". ويقصد به أيضاً: "اجتهاد انساني لاستطلاع احداث الزمن الآتي في المستقبل، مستهدفاً تحديد احتمال وقوعها". للمزيد ينظر: د. سمية عيد الزعبوط، استشراف المستقبل في البحوث العربية، ورقة بحثية مقدمة لمؤسسة المعايير الدولية، للمشاركة في المؤتمر العربي لتطوير البحث العلمي، تحت عنوان: "البحث العلمي بين الطموح والواقع"، عمان، الأردن، بتاريخ ٢٥-٢٠١٥/١٠/٢٧.

على شاكلتها الحالية، وبالتالي تتأزم مشكلة المياه فيما بين تركيا وكل من سوريا والعراق، وصولاً الى الصراع والتصادم فيما بين الاطراف مستقبلاً، نتيجة لاستراتيجية تركيا المائية التي تتمثل في سياسة مائية تركية منفردة بقراراتها حول نهري دجلة والفرات، وإقامة مشاريع تنموية مستدامة عليهما. تلك الاستراتيجية التي تجعل من تركيا باعتبارها دولة المنبع، مُتحكمة في نصيب باقي الدول المتشاطئة "سوريا والعراق" المشتركة في نفس النهرين، وهذا يُعطيها القيمة الاستراتيجية لأمنها المائي والغذائي.

ويتأتى هذا التصور المستقبلي انطلاقاً من الواقع الحالي المتمثل في استمرار سياسة تركيا المائية في رفض الاعتراف بدولية نهري دجلة والفرات، وكذلك رفض أي اقتراح لمعالجة مشكلة المياه خارج إطار استراتيجيتها، وتهربها من إبرام أي اتفاق دولي له قوة القانون لاقتسام مياه دجلة والفرات بينها وبين سوريا والعراق؛ فضلاً عن إنكارها لآثار سلبية على كمية ونوعية مياه النهرين من جراء سياستها ومشاريعها المائية. وكذلك الاستمرار في تكملة مراحل مشروع "الغاب" التركي على نهري دجلة والفرات، في إطار خططها المرسومة وبما يضمن تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في أهداف سياسية واقتصادية وامنية واجتماعية. حيث تتخذ تركيا سياسة مائية (على الصعيدين الداخلي والخارجي)، بما تؤمّن لها بسط مثلثٍ يتضمن مساحة مائية آمنة وتستثمر في ذلك الانتشار السكاني للكورد في جنوب شرق الأناضول تحقيقاً لمصالحها المائية((١)).

وعلى الرغم من وقوع مشروع الكاب في كوردستان تركيا، إلا أنه جاء ليخدم الاستراتيجية العليا للدولة التركية، ويندرج ضمن ما تسميه تركيا "متطلبات المصالح القومية العليا"، على المستوى الدولي والإقليمي وكذلك على المستوى الداخلي((٢)).

إن السياسة المائية التركية التي منحت نفسها من خلالها حق التصرف في مياه النهرين، والقيام بتنفيذ مشاريع ضخمة عليهما في إطار مشروع "الغاب"؛ أدت الى تحديد السياسات المائية وتوجيهها لكل من سوريا والعراق، لاسيما في ظل المواقف التركية من مسألة المياه ومسائل أخرى عديدة في مواجهة البلدين، حيث تتميز العلاقات بين البلدان الثلاثة بشكل عام بالتجاذب المستمر

---

(١) مريم طهماسبي، آثار السياسة المائية التركية على نهرَي دجلة والفرات الحدوديَين، مقالة منشورة على موقع (NRT)، على الرابط الالكتروني: www.nrttv.cim/ar، تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٧/١١/٢٢.

(٢) عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، أكراد تركيا وأبعاد مشروع غاب (GAP)- رؤية استشرافية في (القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار)، تحرير د. خليل على مراد وأخرين، مركز الدراسات التركية، الموصل ، ١٩٩٤، ص١٧٥.

ما بين تقارب وتباعد متواتر، بسبب تداخل مسألة المياه مع مسائل اخرى مثيرة للتوتر بين الأطراف المعنية، خاصة من الناحية الأمنية. فمنذ أن بدأت تركيا ببناء مشاريعها الخاصة على النهرين بشكل فردي ودون التعاون الإقليمي، نشبت نزاعات وحروب سياسية ودبلوماسية بين جميع الأطراف، وخاصة في العقدين الأخيرين حيث قامت تركيا بالتفرد في هذا المجال، وعبر المساهمة وبالشراكة مع شركات أجنبية ودولية، بتدشين المشاريع المائية الضخمة على نهري دجلة والفرات في اطار مشروع "الغاب"، مما أدى إلى التأثير المباشر على دول المجرى والمصب، بحيث تكبدت تلك الدول خسائر باهظة تراوحت بين الخسائر الاقتصادية وتدهور الزراعة والأراضي الزراعية، والتأثير على البيئة ونجوم مشكلات خطيرة مرتبطة بها مثل التصحر والكثبان الرملية، وغيرها من المشكلات الديمغرافية والمجتمعية والبيئية التي أضرت بمصالح البلدين سوريا والعراق، وذلك بسبب انخفاض في كميات مياه النهرين ورداءة نوعيتها((١)).

وكما اوضحنا سابقاً، فإن استراتيجية تركيا المائية تتأثر بمتغيرات عدة، على الصعيد الداخلي التركي، وكذلك على الصعيد الخارجي. وعليه، فأن تحقق هذا السيناريو يعتمد على حجم التغييرات والتطورات في تلك المتغيرات المؤثرة. وقد لاحظنا في هذه الدراسة أن الموقف التركي المتشدد مازال يستند إلى نفس الادعاءات السابقة، ولم يناقش وجهات النظر القانونية التي استندت إليها كل من سوريا والعراق والتي تتوافق والقانون الدولي حول الأنهار الدولية. وتسعى تركيا من خلال ذلك لإبقاء الوضع كما عليه ريثما تنتهي من كافة منشآتها المائية على نهري دجلة والفرات بغية فرض سياسة الأمر الواقع على دول الحوض الأخرى، وكسب مزيد من الوقت لغرض تعزيز موقفها التفاوضي في المستقبل.

وعليه فإنه من المتوقع حسب هذا المشهد أن تتصاعد مستقبلاً وتيرة الأزمة المائية بين تركيا من جهة وكل من سوريا والعراق من جهة اخرى، بحيث تصل الى حد الصراع والتصادم؛ وذلك حسب عدة مؤشرات وأسباب، فضلاً عن تأثر الاستراتيجية المائية التركية بعدة متغيرات داخلية وخارجية من المتوقع أن تكون عوامل دافعة للصراع.

---

(١) رعد خالد تغوج، مُتغير المياه في الاستراتيجية التركية (الصراع على نهري دجلة والفرات)، دراسة منشورة على موقع الحوار المتمدن، على الرابط الالكتروني: www.m.ahewar.org، تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٧/١/٣.

بداية نود أن نشير الى المؤشرات والأسباب التي تنذر بتوجه الأزمة المائية نحو الصراع، وهي:

١. إن تاريخ الأزمة المائية بين الدول الثلاث "تركيا، سوريا، والعراق" المتشاطئة على حوضي دجلة والفرات التي ظهرت منذ سبعينات القرن الماضي ولم تعالج الى اليوم، تمثل إحدى المؤشرات البارزة على أن الأزمة مستمرة بتواتر متصاعد.

٢. عدم تمكن الدول الثلاثة المتشاطئة في التوصل الى صيغة كاملة وشاملة لتقسيم المياه وضبطها وتوزيعها، ومن ثم الى زيادة الايرادات في إطار جماعي ملزم وعلى قاعدة القانون الدولي ومصالح كل الاطراف. ورغم وجود اتفاقيات عدة بين البلدان الثلاث إلا أن تركيا لم تلتزم ببنود هذه الاتفاقيات، وهي ترفض الاعتراف بالصفة الدولية لنهري دجلة والفرات وتعدهما من المياه الوطنية العابرة للحدود وليست مياه دولية مشتركة، وبالتالي لا تخضع للقسمة، وتعد مياه النهرين مصدرا وطنيا ولها حق السيادة المطلقة عليها مثل النفط.

٣. استمرار تركيا بإنشاء مشاريعها على نهري دجلة والفرات من دون مراعاة حقوق سوريا والعراق، وحصصهما المائية في كميات المياه الواردة إليهما، حيث كانت إيرادات نهر دجلة قبل عقدين تفوق (٥٠) مليار م٣ سنوياً، وتراجعت أخيراً إلى ما دون (٧) مليارات م٣ في العام ٢٠١٧، أما الفرات[(١)] فكانت معدلاته تصل إلى (١٠٠٠) م٣/ثا، بينما تبلغ حالياً (١٨٠) م٣/ثا. خصوصاً بعد اكتمال مشروع "الغاب"، وبالأخص مشروع سد أليسو المقام على نهر دجلة والذي سوف يعمل على تقليل واردات مياه النهر بنسبة ٦٠% ، حيث ستنخفض كميات المياه السنوية من (٢٠) مليار م٣ إلى (٩) مليار م٣[(٢)].

٤. النظر الى المياه كأحد عناصر الأمن القومي، إذ تتجه دول المنطقة في سياق تغيير العلاقات الدولية ومناخ الاستثمار الدولي الى الزراعة وتحديداً المحاصيل

---

(١) ينظر: الإيرادات المائية هي الأدنى منذ ٣٠ عاماً وتحذيرات من موسم جفاف خلال الصيف المقبل، على الموقع الالكتروني: http://www.nrttv.com/Ar/Details.aspx?Jimare=65340 ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/١/٢٦.

(٢) لمزيد من المعلومات حول سد اليسو، ينظر: موقع المعرفة على الرابط الالكتروني: https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9 ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/٣/١٢.

الغذائية، وليس أمامها سوى الري الدائم في ظروف الجفاف السائد، وهذا يعتبر دافعاً للصراع على المياه بين الدول المتشاطئة.

٥. تراجع كميات المياه العذبة وتزايد التصحر وارتفاع درجات الحرارة؛ كل هذه المشاكل البيئية التي يحذر منها العلماء والمختصين منذ سنوات، إذ بات النقص الذي يعانيه العالم في المياه العذبة من اكبر تحديات الالفية الثالثة((١))، وأن التقارير الدولية تشير إلى توقعات بأن ثلثيْ سكان العالم سيُحرمون من المياه بين عاميْ ٢٠٢٠ و٢٠٣٠. ويخشى من أن يكون الشرق الأوسط هو أول منطقة تعيش تجربة نقص الموارد المائية، وذلك لأن أنهارا كبرى مثل دجلة والفرات تشهد ازدياداً في ملوحتها بنسبة النصف((٢)).

٦. ربط مسألة المياه بالعامل الأمني، واستخدام المياه من قبل تركيا كورقة ضغط على سوريا والعراق، بسبب وجود حزب العمال الكوردستاني في أراضي البلدين، الأمر الذي تحاول تركيا من خلالها إجبار البلدين لإخراج قوات وعناصر هذا الحزب من أراضي البلدين.

٧. طموحات تركيا التي تتطلب نمواً اقتصادياً سريعاً، وبدوره يتطلب الاستخدام الاقصى للمياه من أجل الحصول على تنمية زراعية وصناعية متقدمة.

٨. رغبة تركيا في إبراز نفسها كقوة إقليمية بارزة ومسيطرة في المستقبل على الصعيد المائي، بحيث أنها سوف تمارس المزيد من الضغوط على جيرانها لأجل إحكام السيطرة التي تملكها الآن على هذا المورد((٣)).

---

(١) للمزيد ينظر: مقابلة مع الباحث السوري في شؤون المياه الدكتور نبيل سمان يحلّل فيها نتائج المنتدى العالمي للمياه الذي انعقد أخيراً في مدينة اسطنبول التركية. متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.iraqhurr.org/a/1682324.html.

(٢) صدر حديثاً عن منشورات اليونسكو الطبعة العربية من كتاب بعنوان: **"الماء والسلام من أجل الناس"**، تأليف جون مارتن ترونداللن. الكتاب الجديد هو دليل عملي، يقدم مجموعة مقترحات من أجل فض الأزمات المرتبطة بالماء في الشرق الأوسط، وفيما يحلل المؤلّف الرهانات الخاصة بكل موقف، يتناول النزاع بين إسرائيل وسوريا على حوض الأردن الأعلى أي مرتفعات الجولان، والنزاع بين إسرائيل ولبنان على مياه نهر الوزاني، التحديات التي والنزاع الذى يتخاصم فيها الفلسطينيون والإسرائيليون منذ أمد بعيد، ويتناول بالتحليل أيضاً تجابه تركيا وسوريا والعراق بشأن تقاسم مياه الفرات ودجلة. للاطلاع على الكتاب المذكور أعلاه، ينظر: http://www.unesco.org/new/index. تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/٤/١٢.

(٣) زلميس م، دومينيغيز كورتينا، الماء مورد حيوي ومصدر للنزاعات في مطلع الألفية الجديدة، فصل من كتاب الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية، مركز البحوث العربية والافريقية، ت: (سعد الطويل و مصطفى مجدي)، مكتبة المدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٥١.

أما المتغيرات التي من المتوقع أن يحدث فيها تغيير، بحيث تؤثر على استراتيجية تركيا المائية لتتخذ مسلكاً يؤدي الى الصراع والتصادم مع كل من سوريا والعراق، هي:

أولا- على المستوى الداخلي:

١. من المتوقع أن تظهر بعد الانتخابات التركية المبكرة المزمع اقامتها في ايار من العام ٢٠١٨، حكومة جديدة برئاسة حزب العدالة والتنمية وأن يعاد انتخاب رجب طيب اردوغان لرئاسة الجمهورية التركية، وينجح بإقامة نظام حكم رئاسي ويصبح من خلالها منفرداً بالقرارات، بعد أن تراجع عن سياسة تصفير المشكلات وتوجه لإتباع سياسة أكثر صلابة في إطار مفهوم "العثمانية التقليدية"، وحلمه بإعادة أمجاد تركيا التاريخية، وكذلك يستمر في التوجه الجديد الذي يسلكه منذ العام ٢٠١٧ حول التدخل العسكري في سوريا والعراق بحجة مطاردة التنظيمات الارهابية التابعة لحزب العمال الكوردستاني كما يدعي.

٢. استمرار التحديات الأمنية الداخلية الحالية، من الاضطرابات الامنية والتفجيرات التي شهدتها البلاد مؤخراً وارتفاع مستوى المواجهة العسكرية في المناطق الكوردية في جنوب البلاد. وذلك بعد فشل حكومة حزب العدالة والتنمية ورئيسها أردوغان في معالجة القضية الكوردية سلمياً في تركيا، ولجوئها منذ كانون الاول من العام ٢٠١٥ الى القيام بأعمال تعسفية ضد النواب الكورد في البرلمان التركي، والقتال ضد حزب العمال الكوردستاني وفرض الحصار على المناطق الكوردية، الأمر الذي أدى الى أزمات أمنية وسياسية في تركيا، ووضعت الحكومة التركية تبعات ذلك الفشل الداخلي على دول الجوار لعدم تعاونها في محاربة التنظيمات الارهابية. الأمر الذي مازال مستمراً الى اليوم ومن المتوقع أن تتصاعد تلك التوترات الأمنية مستقبلاً.

ثانيا- على المستوى الخارجي:

١. من المتوقع أن تشكل الجوانب الأمنية بين تركيا وكل من سوريا والعراق عنصر صراع بينها، لأن تركيا تركز على القضايا الأمنية كأولوية في سياستها الخارجية وعلاقتها، وتحاول الاطمئنان لها قبل البحث في ملف المياه، خاصة القضية الكوردية التي يعاني من

تبعاتها البلدان الثلاثة. ولا يبدو أن سوريا والعراق ستتمكنان في المستقبل من السيطرة على المناطق الحدودية للبلدين المتاخمة لتركيا، بسبب الأزمات السياسية والأمنية التي يعاني منها كل منهما، فضلاً عن ضعف الأنظمة الحاكمة في تلك الدولتين.

٢. من المتوقع أن تستقر حالة الأنظمة السياسية في كل من العراق وسوريا في المستقبل القريب، وتتخذ تلك الدولتين الى جانب الدول العربية الاخرى التي لا تتوافق مصالحها مع التوجه التركي مثال "السعودية ومصر"، ليشكلوا موقفاً موحداً معارضاً لسياسات تركيا خاصة السياسة المائية التي تحرم سوريا والعراق من حصصهما المائية من موارد نهري دجلة والفرات.

٣. من المتوقع أن تستمر وتتسع التدخلات العسكرية التركية في الأراضي السورية والعراقية، التي بدأت منذ بداية العام ٢٠١٨ من خلال السيطرة على مدن سورية حدودية مثل مدينة "عفرين"، وترفض تركيا الخروج منها بحجة حماية أمنها القومي، بحجة "محاربة الإرهاب" ومطاردة مقاتلي حزب العمال الكوردستاني وقوات سوريا الديمقراطية. وذلك في إطار اطماعها التاريخية في ولاية الموصل والاسكندرونة، والطموحات الإقليمية لحكومة حزب العدالة والتنمية التركية، التي تخلت عن مفهوم "العثمانية الجديدة" بعد تراجع اردوغان عن سياسة "تصفير المشكلات" وأخذ يتجه نحو مفهوم "العثمانية التقليدية"، حيث أصبحت تركيا مؤخراً عامل تهديد لدول المنطقة، خاصة لسوريا والعراق، لأسباب ترتبط بتأريخ الدولة العثمانية وهيمنتها على تلك الدول. وقد يؤدي ذلك الى صراع وصِدام بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى. الإرهاب" ومطاردة مقاتلي حزب العمال الكوردستاني وقوات سوريا الديمقراطية.

٤. من المتوقع أن تتعرض تركيا لمشاكل وضغوط دولية وإقليمية، خاصة من جانب الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الاوربيين والعرب، وذلك بسبب تقرب تركيا مؤخراً من روسيا وإيران لاسيما بعد عقد التحالف فيما بينهم فيما يخص الأوضاع السورية((١))، بحيث تتعارض أهداف تركيا مع أمريكا في الملف السوري. وهذا الأمر يضعف تركيا بحيث لا يكون بإمكانها اتخاذ مواقف أكثر حدة تجاه سوريا والعراق في قضية المياه.

---

(١) جاء ذلك التحالف إثر اتفاق "روسي- تركي- إيراني" والذي تم ذكره في هذه الدراسة، وللمزيد حول ذلك الاتفاق ينظر: ص١٠٤.

إذاً بحسب هذا المشهد من المتوقع أن تستمر تركيا، في استراتيجيتها المائية على ماهي عليه الآن، وعلى المستوى الحالي في التعامل مع دول أسفل النهرين، والذي نتج عنها علاقات بين الاطراف الثلاثة، تعاني من عوامل التجاذب والتنافر، ولاتزال مشكلة إدارة المياه بين تركيا وجارتيها سوريا والعراق قائمة بلا حلول على الرغم من المباحثات والحوارات التي أجريت بينهم خلال السنوات الماضية.

مما سبق يرى الباحث أن تحقق هذا المشهد وتحوله الى الصراع والتصادم مستقبلاً، هو وارد الحدوث بدرجة كبيرة، استناداً الى التحول المنهجي لحزب العدالة والتنمية التركي الحاكم، من سياسة العمق الاستراتيجي الى سياسة صلبة وتوسعية وشمولية من قبل حكومة بن علي يلدرم وبقيادة مباشرة من اردوغان، الذي بان عليه مؤخراً بشكل واضح رغبته في إحياء مجد الدولة العثمانية سواء في سياساته الداخلية؛ أو توجهاته ومواقفه الخارجية المتمثلة في تحالفاته الاخيرة مع روسيا وإيران، ومحاولاته تحقيق اطماعه التوسعية في المنطقة.

المطلب الثاني

مشهد/ سيناريو التعاون بين تركيا وسوريا والعراق

يسعى صانعوا القرار الاستراتيجي في كل دول العالم الى تحقيق جملة من الأهداف والمصالح القومية العليا لبلدانهم، بالاعتماد على مجموعة عوامل ومتطلبات داخلية وخارجية[(١)]، وتركيا واحدة من بين تلك الدول التي سعت كما ذكرنا سابقاً، وما تزال تسعى في استراتيجيتها المائية الى تحقيق أهداف متعددة على المستوى الداخلي والخارجي، تشمل المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، وهي في ذلك مدركة تماماً لأهمية المياه في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً لكل من سوريا والعراق. فضلاً عن ذلك تحاول تركيا أخذ مكانة دولة "المركز" في المنطقة، لذلك فإن اهتمامها يتركز على ثلاثة مستويات هي[(٢)]:

١. المستوى المادي وأساسه الثابت الجغرافي، الذي يفترض الاهتمام بالبيئة الإقليمية، سواء كونها مصدر تهديد أو مجالاً للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي ولتأمين علاقات اقتصادية.
٢. المستوى المعنوي الوجداني، وهذا يظهر أحياناً، ويختفي أحياناً أخرى، وأساسه الروابط الفكرية والثقافية والحضارية والفلسفية والدينية والتاريخية.
٣. مستوى الأهداف والطموحات، وهو ما تمثل في الرغبة، في ممارسة دور إقليمي، أو دولي مميز، وذلك بالقدر الذي تسمح به أحوال الخارطة الجديدة للمنطقة.

وفي محاولة لرسم تصور محتمل لمستقبل استراتيجية تركيا المائية، في ظل تطورات الواقع الراهن، فضلاً عن عدة عوامل أخرى مؤثرة في مسألة المياه، فإن المسار الذي من المحتمل أن تسلكه تركيا مستقبلاً باتجاه تحقيق أهداف محددة، حسب هذا المشهد يتمثل في تغيير نسبي في سياسة تركيا المائية وتبدل في بعض مواقفها، على شكل تسهيلات والقبول المشروط ببعض مطالبات دول أسفل النهرين، وصولاً الى صيغة من التفاهم المشترك، بما يحقق أهداف تركيا.

---

(١) م.م. محمد قاسم هادي المفرجي، التوجه الاستراتيجي التركي حيال سوريا بعد ٢٠٠٢، دراسة منشورة في : المجلة السياسية والدولية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية، العددان (٣٥-٣٦)، السنة التاسعة، حزيران – أب ٢٠١٧، ص١٣٠١.

(٢) نقلاً عن: كمال عبدالله حسن، استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٠.

وليتحقق ذلك التحول في مسار سياسة تركيا المائية نحو التعاون مع دول أسفل النهرين حول الأزمة المائية، يجب أن يحدث تغييراً ايجابياً في طبيعة العلاقات بين تركيا وكل من سوريا والعراق، الذي من المتوقع أن يحدث استناداً الى افتراض ظهور عدة عوامل داخلية وخارجية، هي:

أولا- على المستوى الداخلي:

١. من المتوقع أن يحدث تغيير في النخبة الحاكمة في تركيا بعد الانتخابات المبكرة المتوقعة في شهر أيار من العام ٢٠١٨، أو على الأقل يحدث تغييراً على مدارك النخبة الحالية في حال اعادة انتخابها وتسلمها للسلطة من جديد.
٢. من المتوقع أن تشهد تركيا انفتاحا ديمقراطياً داخلياً، وذلك من خلال انتهاج سياسة توافقية بين الحزب الإسلامي الحاكم وبين القوى ذات التوجه العلماني، خاصة بعد موجة امتعاض واعتراض على سياسات اردوغان الداخلية والخارجية، منذ العام ٢٠١٦، التي تتعارض مع الموقف التقليدي للقوى العلمانية والمؤسسة العسكرية. تلك السياسات التي أدت الى توترات سياسية وأمنية واقتصادية، والتي ما تزال مستمرة الى اللحظة الحالية.
٣. وعليه، من المتوقع أن تبدي تركيا استعدادها لإعادة ترتيب أولويات سياستها الداخلية لدعم سياستها الخارجية، استجابة للمتغيرات الداخلية المتوقعة للمرحلة القادمة التي تؤهلها للقيام بمزيد من الاصلاحات ومعالجة مشاكلها الداخلية التي تعاني منها حالياً، في النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا- على المستوى الخارجي:

١. استناداً الى تلك العوامل الداخلية المتوقعة، من المتوقع أن تلجأ تركيا الى التعاون والتحالف مع القوى الإقليمية والدولية، خاصة بعد التغييرات الحاصلة في القضاء على الإرهاب والتوجه نحو الحلول السياسية السلمية للمشاكل والأزمات التي تعصف بالمنطقة عموماً، وبـ "سوريا والعراق" خصوصاً. وذلك في ظل التوجهات الإقليمية والدولية الرامية للحل السياسي.

٢. من المتوقع أن تتغير العملية السياسية في العراق وفي سوريا ايضاً، بحيث يظهر للوجود أنظمة حاكمة قوية ومستقرة في تلك الدولتين، وذلك بعد الانتخابات التشريعية في العراق المزمع إجراءها في ايار من العام ٢٠١٨؛ والمحاولات الإقليمية والدولية لتهدئة الاوضاع المتأزمة في سوريا في ظل توازن القوة الإقليمية، من خلال ضبط مستويات التسلح والقضاء على المجاميع الإرهابية، خاصة بعد نجاح التحالف "الروسي– الإيراني– التركي" في مساعدة النظام السوري من أجل إعادة سيطرته على البلاد.

٣. وعليه، من المتوقع أن تسعى تركيا الى إنهاء مشاكل وأزمات المنطقة أو لتهدئتها لتتفرغ لإقامة تحالف مصالح تحقق أهدافاً إقليمية، من خلال تنسيق السياسة الخارجية الإقليمية لتسع مجال التعاون في الاعتماد المتبادل في كافة المجالات، ولتشهد المنطقة استقراراً سياسياً واقتصادياً، فضلاً عن التعاون في ملف المياه.

وقد عمل فريق بحثي "عراقي وسويدي وألماني" على نشر (١٠) بحوث عن أزمة الموارد المائية لنهري دجلة والفرات، حيث صدرت البحوث مؤخراً في عدد خاص من دورية عالمية مختصة بعلوم الأرض وهندسة التقنيات المتصلة بالجيولوجيا[(١)] وهي: Journal of Earth Sciences and Geotechnical Engineering.

وأهتمت البحوث العشرة بدراسة الوضع المائي في العراق ومشاكله، والموارد المائية لأحواض نهري دجلة والفرات، وجودة مياهها، وأثار تغير المناخ على بيئة العراق، ومستقبل موارده المائية، وجيولوجيا نهري دجلة والفرات، مع إعطاء نظرة مستقبلية عنها. وما يهمنا هنا هو أن هذه البحوث اقترحت مجموعة من الحلول لأزمة المياه في العراق إن تم الالتزام بها فمن المتوقع أن تؤثر بشكل إيجابي على استراتيجية تركيا المائية، وذلك من خلال تعاون بين الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات لمعالجة أزمة المياه، وأهم تلك الاقتراحات هي[(٢)]:

[(١)] البحوث منشورة على شبكة الانترنت، على الرابط الالكتروني:
https://www.scienpress.com/journal_focus.asp?main_id=59&Sub_id=IV&volid=280 تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/٥/٩.

[(٢)] كاظم المقدادي، أزمة المياه العراقية في ١٠ بحوث علمية، مقال منشور على موقع الحياة الالكترونية، على الرابط:
http://www.alhayat.com/article/4579401 تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/٥/٩.

أ - إجراء مباحثات جدية بين الدول المعنية بوجود وسيط دولي. يجدر اختيار الوسيط وفق شروط مهمة تشمل القدرات المالية والتكنولوجية التي يمكنه تقديمها لمساعدة الدول المتحاورة، إضافة إلى تأثيره السياسي عالمياً. والأرجح أن تلك الشروط تتوفر لدى بعض مؤسسات قليلة (البنك الدولي، الأمم المتحدة...)، أو دول من وزن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ب -إعداد خطة استراتيجية لإدارة المياه بمشاركة كل الدول المتشاطئة، مع العمل على ضمان الإلزامية في التنفيذ بعيداً عن متغيرات السياسة.

ت -إعادة تأهيل المؤسسات المعنية بالمياه، وتحديث محطات التنقية وشبكات الري والتوزيع، واستخدام الطرق الحديثة التي تقلل فقدان المياه من خلال تطوير شبكات الري وتوزيع المياه، ومحاولة استخدام القنوات المغلّفة لتقليل ضياع المياه. فضلاً عن الاستفادة من المياه الجوفية بشكل مناسب.

إذاً من المتوقع حسب هذا المشهد أن تشهد استراتيجية تركيا المائية تغييراً نسبياً يؤدي، الى خلق تفاهم وتوافق نسبي فيما بين الدول المتشاطئة لنهري دجلة والفرات، على شكل تسهيلات تركية في زيادة كميات المياه التي تمررها الى دول أسفل النهرين، وتفعيل عمل اللجان المشتركة فيما بينها وبين كل من سوريا والعراق. وذلك استناداً الى عدة مؤشرات وأسباب، أهمها:

١ -تفعيل دور "المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي المشترك"، الذي تأسس بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، ويتكفل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي المشترك الذي تأسس في العام ٢٠٠٨، بالعمل على العديد من القضايا من بينها التعاون السياسي والاقتصادي والطاقة والمياه والثقافة والتعاون الأمني والعسكري. وهذا مؤشر على وجود رغبة للاتفاق والتعاون فيما بين تركيا وكل من سوريا والعراق في جميع المجالات من ضمنها مسألة المياه، بهدف تطوير وتكثيف العلاقات مع الدولتين الجارتين.

٢ -الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدان الثلاثة، واخرها كانت زيارة رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم الى العراق في ٧ كانون الثاني من العام ٢٠١٧، واكد الطرفان على زيادة التعاون في ادارة مياه نهري دجلة والفرات والمشاريع المائية

المشتركة، فضلاً عن رغبة تركيا في المشاركة في اعمار سوريا والعراق. وهذا يدل على أن مسألة المياه فيما بين الأطراف المتنازعة قابلة للتفاهم حسب رؤية ومواقف قادة تلك الدول.

٣- ومن الأسباب التي تساعد على مبدأ التعاون المتوقع أن تشهده استراتيجية تركيا المائية، هي أن التوجه الدولي يسير بشكل سريع نحو تطبيقات التنمية الإقليمية المتكاملة خاصة في مجال تنمية أحواض الأنهار، الأمر الذي يجعل الاستراتيجية المقترحة المتوافقة مع الاتجاه السائد عالمياً في تنمية أحواض الأنهار.

٤- يؤيد العلماء في مجال البيئة والري والزراعة وخبراء القانون والسياسة، تلك السياسة التعاونية، الأمر الذي يوفر أرضية تأييد واسعة عند طرحها على الصعيد الإقليمي. وعلى العكس ستواجه تركيا الكثير من الضغوطات، في حال حاولت حرمان دول أسفل النهرين من كميات المياه المطلوبة.

٥- وكذلك فأن مشروعات التنمية التكاملية التي تدور في تعاون إقليمي، هي المدخل الأكثر قبولاً للحصول على التمويل الدولي حالياً والذي لن يقوم على تمويل مشروعات فردية، إلا في اطر محدودة غير ذات تأثير على موارد المياه، كما أن مؤسسات التمويل تشترط عند تمويل مشروعات مائية كبيرة حصول دول المشروع على موافقة جيرانها ولا سيما دول المصب((١)).

٦- كما وأن وزارة الموارد المائية العراقية قد أعلنت في شهر حزيران من العام ٢٠١٨، خلال تصريح صحفي من قبل معاون مدير مركز إدارة الموارد المائية في الوزارة، علي حبيب المعموري قائلاً: "أن الخزين المائي للعراق انخفض من (٢٧) الى (١٧) مليار لتر مكعب"، وتابع أن "الأزمة ستنتهي بمجرد إمتلاء السد إليسو التركي، مبيناً أن المدة التخمينية تتراوح ما بين سنة وسنة ونصف، وكلما تزايدت كميات الأمطار في تركيا قلت المدة"((٢)).

أن مشهد التعاون يفترض أن يستفيد الاطراف على السواء، ويوحد مصلحة متأصلة في الاعتماد المتبادل على بعضها البعض، مع العلم أن العمليات الاقتصادية تنتج المكاسب ولكن

---

(١) محمد احمد السامرائي، نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والاطماع الصهيونية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠١٠، ص٧٧.
(٢) الموارد المائية تعلن عن موعد انتهاء أزمة المياه في العراق، مقال في موقع روداو، على الرابط الالكتروني:
http://www.rudaw.net/arabic/middleeast . تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/٦/٨.

بثمن، وبما أنه لا توجد آلية تلقائية لتوزيع التكاليف والمكاسب بشكل منصف فقد ينشأ الصراع حول توزيعها، لذا من الأمور الحيوية أن تنطوي المعاملات التي ينخرط فيها الاطراف والتي تقوم بدور حاسم في بناء الثقة المتبادلة، على مبادلة الصراعات المحتملة بالمكاسب الاقتصادية((١)).

وأن مشروع "الغاب" التركي في حال اكتماله سيرمي الى تحويل المنطقة الكوردية في تركيا، الى خزان الشرق الأوسط من المياه ومعمله المفترض في انتاج الطاقة الكهرومائية((٢))، وبالتالي تركيا ستحتاج الى التعاون والتفاهم مع الدول الاخرى في المنطقة، بغية تحقيق أهداف مشاريعها من خلال تصدير فائض انتاجها الى تلك الدول.

وهكذا يكون بإمكان تركيا كسب صداقة جيرانها وقربهم عن طريق أُسلوبها المتوازن والناعم في قضية المياه الذي قد يكون أكثر تأثيراً من الأسلوب الخشن والعدائي في قطع المياه. وعليه، فإن احتمال تحقق مشهد التعاون حول مسألة المياه بين الدول الثلاثة المتنازعة "تركيا، سوريا، والعراق"، وارد الى حدٍ كبير ومرجح أكثر من المشهد الأخر، حسب عدة متغيرات وعوامل مفترضة، واستناداً الى مجموعة من الأسباب والمؤشرات التي تشجع تلك الاطراف على انتهاج مبدأ التعاون في مسألة المياه مستقبلاً، بما يحقق أهداف متعددة لتلك الدول. ذلك في ظل تغيير إيجابي في استراتيجية تركيا المائية، بحيث تحقق الأهداف استراتيجية التي تنشدها في إطار علاقات طبيعية وجيدة مع جيرانها.

ويرى الباحث أن الاستراتيجية المائية التركية تتمثل في سياستها المائية التي تقوم على مبدأ حق السيادة المطلقة على مياهها التي في أراضيها، وكذلك حقها في إقامة العديد من المشاريع التنموية المستدامة، والتي تهدف الى تحقيق مجموعة أهداف استراتيجية على المستوى الداخلي التركي وعلى المستوى الخارجي. وأن تفرد تركيا في قراراتها المائية بالنسبة لنهري دجلة والفرات، قد تركت أثاراً وخيمة على نصيب باقي الدول المتشاطئة، كل من سوريا والعراق في مياه النهرين اللذين يعتبران شريان الحياة للبلدين. وبما أن تركيا قد أنهت مراحل كثيرة من تلك الاستراتيجية، فأنها ستسمر مستقبلاً بتكملة المراحل الباقية.

---

(١) نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد إليسو التركي على نهر دجلة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٥٩)، ٢٠٠٩، ص٤٩.
(٢) طارق المجذوب، لا أحد يشرب، شركة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٢٧.

الخاتمة

تم تناول تفاصيل عن طبيعة ومضمون واهداف استراتيجية تركيا المائية، وما ينتج عن سياستها المائية من أثار وانعكاسات على البلدان الثلاثة المتشاطئة، وواقع العلاقات بينهم وطبيعتها في المستقبل، وذلك من خلال تناول الوقائع التاريخية والاشكاليات المطروحة حول مشكلة المياه بين تركيا وكل من سوريا والعراق، ضمن إطار تلك الاستراتيجية التركية وتوقع مستقبلها، في محاولة للتأكد من صحة فرضية البحث، والتي ثبتت صحتها بعد عرض واستقراء وتحليل للمعلومات الواردة في الدراسة.

وقد خلصت الدراسة الى أنه هناك تخوف وتحذيرات من أزمة مياه عالمية مرتقبة مع بداية الألفية الثالثة، حسب منظمات عالمية ومؤتمرات ومراكز بحوث ودراسات وتقارير عديدة مختصة في هذا المجال. ورغم وجود عدداً من الأنهار المهمة في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن عدم التكافؤ في توزيع السكان والمياه بين دول المنطقة، وسوء استعمال المياه الناجم عن الهدر وغياب التنظيم، في مقابل تزايد الحاجة الى المياه بفعل النمو السكاني وحركة التمدين تُعد من اسباب الأزمات المائية القائمة والمحتملة مستقبلاً في المنطقة. وأن تركيا استناداً الى موقعها الجغرافي المسيطر على حوضي دجلة والفرات، وإدراك مسبق لأهمية المياه الوفيرة على أراضيها، قد اتبعت استراتيجية مائية تتضمن أهدافاً ذات طبيعة مركبة على المستويين الداخلي والخارجي، ملحقة أضراراً فادحة على الوضع المائي في كل من العراق وسوريا، وأثرت في الغالب سلباً على العلاقات فيما بين الاطراف الثلاثة.

وانتهت الدراسة الى أن استراتيجية تركيا المائية مستمرة بنفس النهج السابق الذي بدأت به، رغم وصول حزب إسلامي الى سدة الحكم في ذلك البلد، وأن تلك الاستراتيجية ستؤول مستقبلاً الى أحد المشهدين، ما بين استمرار الوضع على ما هو علية الآن والذي يتصف بسياسة مائية تركية مسيطرة على مسألة المياه دون وضع اعتبار معقول لأزمة المياه في سوريا والعراق المتشاطئتين معها، والتي ستؤدي الى تصاعد الخلافات والصراع والتصادم فيما بين الاطراف المعنية بالمشكلة مستقبلاً، أو ستتحول الى صيغة تعاونية بين الاطراف الثلاثة في إطار من المصالح المشتركة، وهذا الأخير هو الاحتمال الوارد حسب رأي الباحث. وتوصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

١ -إن السبب الرئيسي في تفاقم ازمة المياه بن (تركيا وسوريا والعراق)، يعود الى سياسة تركيا المائية التي تعتبر نهري دجلة والفرات نهران وطنيان، ولها الحق في التصرف بمياهها داخل أراضيها وفقاً لمصالحها الوطنية.

٢ -رغم أن القانون الدولي قد نظم عملية استغلال الأنهار الدولية بين الدول المتشاطئة، فضلاً عن وجود العديد من الاتفاقيات المشتركة فيما بين الدول المتشاطئة لنهري دجلة والفرات؛ إلا أنه لا يوجد الى الأن إطار استراتيجي ملزم ينظم توزيع حصص عادلة ومنصفة للمياه الدولية المشتركة فيما بينهم.

٣ -حققت تركيا من خلال استراتيجيتها المائية عدد من الأهداف على المستوى الداخلي، تمثلت في زيادة دخل الفرد، وزيادة النمو الاقتصادي.

٤ -الاستراتيجية المائية التركية لها أهداف سياسية وأمنية واقتصادية على المستوى الاقليمي، وخصوصاً في العراق وسوريا.

٥ -معالجة أزمة المياه، تتطلب التوصل الى اتفاق شامل بين الاطراف الثلاثة، لغرض إيجاد حلول لجميع الملفات العالقة.

٦ -بعد قراءة استشرافية لمستقبل الاستراتيجية المائية التركية والأزمة المائية، ومستقبل العلاقات بين البلدان الثلاثة، في ظل المعطيات التاريخية والواقعية الحالية، استنتجت الدراسة أنه هناك مشهدين مستقبليين متوقعين استناداً الى حقيقة استمرار الاستراتيجية المائية التركية، وهما:

أ – المشهد الاول هو استمرار أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق، من خلال مضي تركيا في تكملة مسيرة بناء وإكمال مشاريعها المائية والالتزام بسياستها المائية الحالية وعدم تغيير مواقفها من مشكلة المياه ايجاباً، وبالتالي استمرار تذبذب طبيعة العلاقات بين الاطراف الثلاثة وتصاعد حدة الأزمة المائية وصولاً الى الصراع والتصادم بين الاطراف الثلاثة، ذلك في ظل مؤشرات وأسباب عديدة تدفع البلدان الثلاثة بذلك الاتجاه مستقبلاً، وذلك في إطار الطموحات التركية الجامحة التي برزت بشكل واضح مؤخراً.

ب – المشهد الثاني هو حدوث تعاون وتفاهم بين تركيا وسوريا والعراق حول أزمة المياه، فمن المتوقع أن تشهد استراتيجية تركيا المائية تغييراً نسبياً يؤدي الى اعتماد مبدأ

التعاون وذلك استناداً الى عدة مؤشرات، وتغييرات متوقعة تحفز الاطراف على بناء علاقات جيدة وسليمة فيما بينها.

التوصيات:

١. من الأفضل لتركيا أن تقوم بانتهاج سياسة مائية معتدلة، مبنية على مبدأ المصالح المشتركة مع جيرانها، وتتبع في مسألة المياه الأسلوب المتوازن والناعم، تفادياً للعواقب الوخيمة التي ستلحق بها في حال استمرارها في سياستها المائية الحالية، حيث ستواجه ضغوطات دولية وإقليمية في حال قطعت أو قللت نسب المياه عن جيرانها، ومن الممكن أن تتعرض الى مقاطعة من قبل عدة دول، فضلاً عن التكاليف العالية جداً التي تتطلبها تلك الخطوة، للسيطرة على كميات المياه الهائلة للنهرين.

٢. وضع سياسة مائية موحدة للعراق وسوريا، تكون واضحة ودقيقة مشتملة على آليات لتحقيقها، في إطار استراتيجي مشترك، يجري تفعيلها من خلال لجنة أو مجلس عالي ومختص.

٣. تفعيل عمل اللجان الفنية للمياه المشتركة بين العراق وسوريا وتركيا، خاصة المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي المشترك الذي تأسس في العام ٢٠٠٨، للإسراع في رسم سياسات متوافقة حول قسمة عادلة لمياه النهرين.

٤. التحرك العراقي الجاد والسريع للضغط على الإصرار التركي الرافض لمبدأ قسمة المياه، وتفضيلها مبدأ الاستخدام الأمثل، وتوضيح ذلك للمنظمات الدولية والقانونية المعنية بأن هذا الموقف التركي هو بدون سند قانوني، وأنه يجب إلزام تركيا دولياً لتطبيق مبدأ عدم الإضرار بالأخرين في إطار تحديد حصص الدول الثلاثة المتشاطئة في نهري دجلة والفرات، بما يتناسب مع المشاريع الإروائية لكل منها.

٥. على الحكومة العراقية أن تضع مسألة المياه في قمة أولوياتها، وتخصص لوزارة الموارد المائية كوادر كفوءة وميزانيات مالية عالية بحيث تمكن الوزارة من تطبيق سياسة مائية تضمن الحفاظ على الأمن المائي والأمن الغذائي باستمرار. وانشاء مركز علمي متخصص

بشؤون المياه هدفه دراسة وتثبيت البيانات الخاصة بالمياه، وأن يهتم بالدراسات الاكاديمية حول مسألة المياه بجدية بالغة.

٦. تنظيم وترشيد استهلاك المياه من قبل سوريا والعراق، وحسن إدارة الموارد المائية المتاحة وتقليل الهدر والتلوث، وانشاء مشاريع لمعالجة مياه الصرف الصحي والتحلية.

قائمة المراجع والمصادر

اولا– القرآن الكريم.

ثانيا– الكتب العربية والمترجمة الى العربية

أ– الكتب العربية:

١ –ابراهيم اوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨، مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ٢٠٠٩.

٢ –برهان علي محمد، تطور العلاقات العراقية– التركية بعد عام ٢٠٠٣، مطبعة الشهيد (ازاد هورامي)، كركوك ٢٠١١.

٣ –بيار مصطفى سيف الدين، تركيا – الكورد والشرق الأوسط اتجاهات السياسة التركية تجاه كوردستان العراق، تأليف د. كمال عثمان علي : حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مطبعة المنارة– اربيل ٢٠١٣.

٤ –توفيق المديني، العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سلسلة دراسات (١٣)، دمشق، ٢٠١٠.

٥ –جمال الدين الهاشمي، في سياسة حزب العدالة والتنمية الخاصة بالقضية الكردية، تأليف د. كمال عثمان علي : حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مطبعة المنارة– اربيل ٢٠١٣.

٦ –جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مركز الدراسات العربية– الأوروبي، باريس، ١٩٩٦.

٧ –حاقان طونش، مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية، مجموعة باحثين، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤.

٨ –داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، عربية للطباعة والنشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦.

٩ -د. رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف بالاسكندرية،٢٠٠١.

١٠ - رياض حامد الدباغ، مشكلة المياه في العراق، مجموعة باحثين، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤.

١١ - د. سلمان شمران العيساوي، أزمة مياه الرافدين: بين أطماع الجوار الجغرافي والقانون الدولي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦.

١٢ - د. سليمان عبدالله اسماعيل، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية ٢٠٠٤.

١٣ - د. سناء عبدالله عزيز الطائي، موقف حزب العدالة والتنمية في تركيا من المسألة الكردية، تأليف د. كمال عثمان علي : حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مطبعة المنارة- اربيل ٢٠١٣.

١٤ - صبريه احمد لافي، السياسة المائية التركية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، سلسلة دراسات التركية رقم (١٥)، بغداد، ١٩٨٤.

١٥ - طارق الأعظمي، الموقف التركي من حكومة إقليم كردستان بعد سقوط نظام صدام حسين، تأليف د. كمال عثمان علي : حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مطبعة المنارة- اربيل ٢٠١٣.

١٦ - طارق المجذوب، لا أحد يشرب، شركة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٨.

١٧ - طارق حمو، أين مشروع العدالة والتنمية لحل القضية الكردية، تأليف د. كمال عثمان علي : حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مطبعة المنارة- اربيل ٢٠١٣.

١٨ - طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية.. تفكيك القبضة الحديدية، مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ٢٠٠٩.

١٩ – عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، أكراد تركيا وأبعاد مشروع غاب (GAP)– رؤية استشرافية في (القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار)، تحرير د. خليل على مراد وأخرين، مركز الدراسات التركية، الموصل ، ١٩٩٤.

٢٠ – د. عبدالمالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٨.

٢١ – د. عثمان علي، المبادرة الكردية لحزب العدالة والتنمية في تركيا (٢٠٠٩ – ٢٠١٠)، تأليف د. كمال عثمان علي : حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مطبعة المنارة– اربيل ٢٠١٣.

٢٢ – علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ٢٠٠٩.

٢٣ – علي سعد سعيد السعيدي، الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (٢٠٠٢–٢٠١٣) القيود والفرص، رسالة منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤.

٢٤ – عليان محمود عليان، المياه العربية من النيل إلى الفرات، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤.

٢٥ – عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية– التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٢.

٢٦ – فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية: وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠١٦.

٢٧ – فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار الغد، بغداد، ٢٠١٠.

٢٨ – فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ت: (ميخائيل نجم خوري)، دار قرطبة، القاهرة، ١٩٩٣.

٢٩ – كمال عبدالله حسن، استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٣.

٣٠ – محمد ابو العلا محمد، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨.

٣١ – محمد احمد السامرائي، نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والاطماع الصهيونية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠١٠.

٣٢ – محمد السيد سليم، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الاستراتيجي، مجموعة مؤلفين، تقديم (محمد نورالدين): العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٢.

٣٣ – محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا.. طرق جديدة للمعالجة، مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ٢٠٠٩.

٣٤ – محمد نور الدين، السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات، مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٩.

٣٥ – د. محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨.

٣٦ – محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية– السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: ٢٠٠٧–٢٠١٢، رسالة منشورة، جامعة الأزهر غزة، ٢٠١٣.

٣٧ – مزياني اسماعيل، أزمة المياه في العلاقات العربية– التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٧.

٣٨ – د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية– التركية بعد وصول الحركة الإسلامية الى السلطة في تركيا، دوحة، ٢٠٠٩.

٣٩ – منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.

٤٠ – منير الحمش، وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٢.

٤١ – ناجي علي حرج، المياه في العلاقات العربية – التركية، مجموعة مؤلفين، تقديم (محمد نور الدين): العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٢.

٤٢ – ناظم يونس عثمان، الأكراد على طرفي الحدود العربية – التركية: التداعيات السياسية والاجتماعية، مجموعة مؤلفين، تقديم (محمد نور الدين): العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢.

٤٣ – نبيل السمان، مشكلة المياه في سوريا، مجموعة باحثين، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤.

٤٤ – نبيل خليفة، الأبعاد الاستراتيجية والجيوسياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، مجموعة باحثين، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج٢، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤.

٤٥ – هشام القروي، سياسات ما بعد الكمالية: بماذا يمكن أن تفيد العرب، مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢.

٤٦ – هيمن ميراني، تركيا والاتحاد الأوروبي، مطبعة منارة، أربيل، ٢٠٠٩، ص١٤٧.

٤٧ – د. وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، الطبعة الاولى، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٦.

٤٨ – ياسين احمد القطاونة، الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية القطبية (١٩٩١–٢٠٠٨)، رسالة منشورة، جامعة مؤتة، الاردن ٢٠٠٩.

ب– الكتب المترجمة الى العربية:

١ –أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ت: محمد جابر الثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.

٢ –إسماعيل بيشكجي، كردستان مستعمرة دولية، ت: زهير عبد الملك، دار APEC للطباعة والنشر، ١٩٨٩.

٣ -جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، ت: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ٢٠٠٩.

٤ -زلميس م، دومينيغيز كورتينا، الماء مورد حيوي ومصدر للنزاعات في مطلع الألفية الجديدة، فصل من كتاب الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية، مركز البحوث العربية والافريقية، ت: (سعد الطويل و مصطفى مجدي)، مكتبة المدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥.

ثالثا- الأطاريح والرسائل والبحوث:

١ -أكرم نصر خالد، أثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي، رسالة منشورة، جامعة مؤتة، الاردن ٢٠٠٧.

٢ -خليل ابراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥.

٣ -زانيار حمد محمد، السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عامي (٢٠٠٢-٢٠١٥)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياسة/ جامعة السليمانية، ٢٠١٧.

٤ -د. سمية عيد الزعبوط، استشراف المستقبل في البحوث العربية، ورقة بحثية مقدمة لمؤسسة المعايير الدولية، للمشاركة في المؤتمر العربي لتطوير البحث العلمي، تحت عنوان: "البحث العلمي بين الطموح والواقع"، عمان، الأردن، بتاريخ ٢٥-٢٠١٥/١٠/٢٧.

٥ -علاء لفته موسى، مياه دجلة والفرات بين العراق وتركيا، ورقة بحثية مقدمة الى ندوة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية حول : (مستقبل العلاقات التركية العراقية في ضوء فوز حزب العدالة و التنمية التركي)، ٢٠١١.

٦ -علي احسان باغيش، اشكالية المياه واثارها في العلاقات التركية – العربية، بيروت، ورقة بحثية مقدمة في ندوة (العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي) الندوة من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

٧ -فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا (٢٠٠٣-٢٠١٤)، رسالة منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤.

٨ -مصطفى عياش الكبيسي، العلاقات العراقية التركية بعد الانتخابات، ورقة بحثية مقدمة الى ندوة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية حول: (مستقبل العلاقات التركية العراقية في ضوء فوز حزب العدالة و التنمية التركي)، ٢٠١١.

٩ -نضال احمد بدر، الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية، رسالة منشورة، جامعة الأزهر – غزة، ٢٠١٢.

رابعا – الدوريات والمجلات والدراسات:

١ -أفراح ناثر جاسم، توركت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة، مجلة دراسات إقليمية، السنة (٣)، العدد (٦)، كانون الثاني ٢٠٠٧.

٢ -د. براء عبدالقادر، انعكاسات السياسة المائية التركية على العراق، مجلة (أقواس) العدد ٤ كانون الثاني ٢٠١٣، ملحق مجلة (كةوانه) الكردية.

٣ -جلال عبدالله معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية – التركية، مجلة شؤون عربية، العدد (٦٥)، السنة ١٩٩١.

٤ -رفل حسين نجم، السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد (٢٣)، تشرين الأول ٢٠١٥.

٥ -د. صبحي فاروق صبحي، سياسة تركيا المائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد ٤، الجزء ١، العدد (١٣)، ٢٠١٥.

٦ -د. عباس عبد الحسن كاظم، و ظاهر عبد الزهرة خضير، تركيا ونهر الفرات نظرة تحليلية في الجغرافية السياسية، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، المجلد: ٣٦، العدد (٣)، السنة ٢٠١١.

٧ -علي جلال معوض، الرؤية التركية للأمن اللاإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد (٤٣)– يناير ٢٠٠٩.

٨ -عمران ابو صبح، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مجلة صامد الاقتصادي، سنة ١٤، عدد (٨٩)، ١٩٩٢.

٩ –عوني عبد الرحمن السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (١٠)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧.

١٠ – د. كمال عبدالله حسن، استراتيجية تركيا المائية في مطلع القرن الحادي والعشرين، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد ٥، العدد (١٦)، السنة ٢٠١٦.

١١ – محمد نور الدين، خيارات تركيا، مجلة الشرق الأوسط، العدد (٩٩)، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠.

١٢ – نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد إليسو التركي على نهر دجلة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٥٩)، ٢٠٠٩.

١٣ – هشام فوزي عبد العزيز، مشروع أنابيب مياه السلام التركي والمواقف العربية منه: ١٩٨٧م – ١٩٩٩م، مجلة المنارة، المجلد (١٤)، العدد (٢)، ٢٠٠٨.

خامسا– التقارير والوثائق:

١ –أحمد شاهينوز، "مشروع جنوب شرق الأناضول: مصدر غذائي جديد في الشرق الأوسط"، ورقة قدمت الى: "الشرق الأوسط ومسألة المياه" محاضرة مؤتمر اسطنبول ١٩٩٤، (ت: ميسم حلواني) مصراته، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٩٥.

سادسا – المصادر الالكترونية (الانترنيت):

١ –الإحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠١٤، الجهاز المركزي للإحصاء، الموقع الرسمي لوزارة التخطيط على شبكة الانترنت: http://www.cosit.gov.iq/ar تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٣/١٨.

٢ –إزغي باصاران، انقلاب تركيا: من كان يقف وراء محاولة الانقلاب العسكري، موقع BBC على شبكة الانترنت:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160717 تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/٥.

٣- أسامة مهدي، اتفاق عراقي تركي على تشكيل لجان لحل مشكلة المياه المشتركة، موقع المنبر التركماني ، على الرابط الالكتروني: http://www.turkmentribune.com/ تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/١/٣.

٤- أسرار شبارو، أسباب بارزة لفشل الانقلاب العسكري في تركيا، موقع جريدة النهار الإلكترونية: https://www.annahar.com/article/427236 ، تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/٥.

٥- اعلان دائرة الإحصاء التركية، موقع ترك برس، على الرابط الالكتروني: http://www.turkpress.co/ تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٥/٢.

٦- اقتصاد تركيا يحتل المرتبة ١٦ عالميا، مقال على موقع "فلسطين اليوم"، على الرابط الالكتروني:
https://paltoday.ps/ar/post/87676/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A9-16-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7 تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٧/٥/٨.

٧- البيان امشترك الصادر في ختام المباحثات الرسمسة بين العراق وتركيا، مقال منشور على موقع (خلك): على الرابط: http://www.xelk.org/ar/babetakan.aspx?babet=iraqi&title=% تاريخ زيارة الموقع: ٢٠١٧/١/٩.

٨- الإيرادات المائية هي الأدنى منذ ٣٠ عاماً وتحذيرات من موسم جفاف خلال الصيف المقبل، مقال على الموقع الالكتروني:

http://www.nrttv.com/Ar/Details.aspx?Jimare=65340 ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/١/٢٦.

٩- البحوث العشرة منشورة على شبكة الانترنت، على الرابط الالكتروني: https://www.scienpress.com/journal_focus.asp?main_id=59&Sub_id =IV&volid=280 تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/٥/٩.

١٠ - باسم خميس خيرالله، تركيا و المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط (الوضع في سوريا إنموذجا)، موقع جامعة النهرين، ٢٠١٤، على الرابط الالكتروني: http://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/taxonomy/term/1497 تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/١/٣.

١١ - برلمان تركيا يقر تعديلا دستوريا لرفع الحصانة عن النواب لمحاكمتهم، موقع BBC على شبكة الانترنت: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/05/160520_turkey_par liament_immunity تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/١٦.

١٢ - البنك الدولي، الموقع الرسمي على شبكة الانترنت: http://www.albankaldawli.org/ تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٧/٧/٣.

١٣ - تركيا توافق على سحب قواتها من بعشيقة العراقية، موقع العربية نت: http://www.alarabiya.net/ar/ تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/٥.

١٤ - الجزيرة نت، . http://www.aljazeera.net تاريخ زيارة الموقع: ٢٠١٧/٢/١٢.

١٥ - د. حسن الجنابي، العراق وتركيا وملف المياه المشتركة، دراسة منشورة على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، على الرابط الالكتروني: http://iraqieconomists.net/ar/ تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/٨/٩.

١٦ - رعد خالد تغوج، مُتغير المياه في الاستراتيجية التركية (الصراع على نهري دجلة والفرات)، دراسة منشورة على موقع الحوار المتمدن، على الرابط الالكتروني: www.m.ahewar.org، تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٧/١/٣.

١٧ – سد "أليسو" سيكتمل قريباً.. والجفاف يهدد أراضي العراق، موقع يلا الالكترونية على شبكة الانترنت: https://yallairaq.com/ تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/٥.

١٨ – سد اليسو، ينظر: موقع المعرفة على الرابط الالكتروني: https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9 ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/٣/١٢.

١٩ – صاحب الربيعي، الموقع الشخصي للكاتب، ينظر في شبكة الانترنت على الموقع : http://www.watersexpert.se/ تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٦/٨/١٦.

٢٠ – فرص نجاح الاتفاق الروسي التركي بسوريا، موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/٥.

٢١ – سمير هادي سلمان شكري، القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا و العراق، ينظر في شبكة الانترنت على الموقع: http://www.alalamain.info/uploads/pdf تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٦/٨/٢٧.

٢٢ – كاظم المقدادي، أزمة المياه العراقية في ١٠ بحوث علمية، مقال منشور على موقع الحياة الالكترونية، على الرابط: http://www.alhayat.com/article/4579401 تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/٥/٩.

٢٣ – محاولة الانقلاب في تركيا ٢٠١٦، ينظر في ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org . تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/٨.

٢٤ – محمد علي محمد تميم الجبوري، المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_419_mhmdalimhmdtamimaljabouri.pdf

٢٥ – محمود سمير الرنتيسي، تركيا وتفعيل القوة الصلبة: الأبعاد والتداعيات، "المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية"، موقع على الانترنت: http://www.eipss-eg.org تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/١٦.

٢٦ – مركز سورية للبحوث والدراسات، النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم – المؤسسات)، الموقع الرسمي للمركز ينظر على شبكة الانترنت، http://www.syriasc.net ، تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/٣.

٢٧ – مريم طهماسبي، آثار السياسة المائية التركية على نهرَي دجلة والفرات الحدوديَين، مقالة منشورة على موقع (NRT)، على الرابط الالكتروني: www.nrttv.cim/ar، تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٧/١١/٢٢.

٢٨ – مسيرة تركيا خلال ١٢ عام (الحلقة الحادية والعشرين): مشروع جنوب شرق الأناضول نشر بتاريخ ٨ يونيو ٢٠١٥،على موقع ترك برس: http://www.turkpress.co . تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/٣.

٢٩ – مشكلة تلوث المياه، ينظر في شبكة الانترنت على الموقع: https://gographa.wordpress.com/ ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٦/٨/٩.

٣٠ – مقابلة مع الباحث السوري في شؤون المياه الدكتور نبيل سمان يحلّل فيها نتائج المنتدى العالمي للمياه الذي انعقد أخيراً في مدينة اسطنبول التركية. متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.iraqhurr.org/a/1682324.html. تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/٤/١٢.

٣١ – د. مقداد حسين على الجباري، سد اليسو وانعكاساته السلبية على الخطط التنموية في العراق، دراسة منشورة على شبكة الانترنت: http://www.iraqicivilsociety.org/wp.../051913_Dr-Mikdad_Amman_2.pp . تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/١١/٩.

٣٢ – الموارد المائية تعلن عن موعد انتهاء أزمة المياه في العراق، مقال في موقع روداو، على الرابط الالكتروني: http://www.rudaw.net/arabic/middleeast. تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/٦/٨.

٣٣ – موقع ترك برس، على شبكة الانترنت: http://www.turkpress.co/node/21521 تاريخ زيارة الموقع: ٢٠١٧/١٠/٦.

٣٤ – موقع مشروع (GAP) على الرابط الالكتروني: www.gap.gov.tr

٣٥ – نهاية أزمة.. تركيا تضاعف فورا كميات مياهها للعراق، موقع "كتابات" على شبكة الانترنت: http://kitabat.com/ar/page/02/07/2015/54502 تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٢/١٦.

٣٦ – www.google.com/image تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/١١/٩.

Abstract

Water issues are one of the most important issues related to national security and food security. Water resources, which are the most important elements in nature, are of great importance in human life and at all levels (economic, environmental, political, etc). It is believed that the next war will be a water war in light of unstable international interactions. The international environment has witnessed and continues to witness many problems, especially water scarcity. The researchers have endeavored in various fields (political, economic, hydrological, etc.) And the severe effects of the phenomenon of scarcity of fresh water as a result of climatic conditions, environmental or political policies of monopoly by the upstream and downstream countries.

The issue of water in the Middle East is of great importance, especially in Iraq and Syria, because they are heavily influenced by Turkey's amount of water attributed to them. Turkey has exploited this issue in achieving several goals which led to differences and deterioration of relations among the third parties, Because of the lack of sufficient coordination and cooperation between the different parties to the lack of a common vision to ensure a proportion of the interests of these parties in accordance with international conventions on water, so continue the state of instability in the relationship between the upstream state Turkey, which controls and implements a water strategy to serve the Its national advantage in the security, political and economic fields without taking into account the interests of neighboring countries, especially Iraq, which results in water dependency.

Turkey's strategy of constructing dams and projects on the Tigris and Euphrates rivers, and what Turkey is trying to catch up with in a large economic, industrial and agricultural development process and a record period; to ensure the catch-up with the European Union, which imposes on Turkey to correct the economy which was suffering from inflation Mismanagement, and have made significant strides and significant economic leaps in this area. There is no doubt that the Turkish water strategy aims to benefit from the water of the Tigris and Euphrates to the maximum extent, through the exploitation of the water of the two rivers in the future by continuing to build dams and projects, which in turn negatively affect the share of Syria and Iraq water. Turkey wants to realize its dream of becoming a pivotal and regional state, and in the future it will affect the relations between Turkey and the countries below the two rivers, according to the strategy.

پوختە

کێشەی ئاو یەکێکە لە بابەتە هەرە هستیارەکانی پەیوەست بە ئاسایشی نەتەوەیی وئاسایشی خۆراك هەژمار دەکرێت. سامانی ئاو کە یەکێکە لە گرنگترین ڕەگەزەکانی سرۆشت وگرنگییەکی زۆری هەیە لە ژیانی مرۆڤایەتیدا، ولە سەر سەرجەم ئاستەکانی (ئابووری وژینگە وسیاسەت، و...هتد). وە پێشبینی ئەوە دەکرێ کە جەنگی داهاتوو جەنگی ئاو بێت لە سەر ڕۆشنایی پەیوەندیە نێودەوڵتیە ناجێگیرەکاندا، ژینگەی نیودەوڵەتی کێشەی زۆری بە خووە بینیوەو بەردەوامیشە ولە پێشەنگی هەموویانەوە کێشەی کەمیِ ئاوە. لێکوڵەران تینیان داوەتە خۆیان لە بواڕە جوراوجووڕەکانی (سیاسی، وئابووری، وهایدرۆلۆجی و...هتد) وپێنوسەکانیان خستووەتە گڕ بە مەبەستی گوزارشت کردن لە لێکەوتە مەترسیدارەکان وزیانە گەورەکانی کەمیِ ئاوی شیرین، بە هۆی بارودۆخی کەش وهەواوە یان ژینگەیی یان سیاسی کە خۆی لە سیاسەتی قۆرخکردن دەبینێتەوە لە لایەن وڵاتەکانی خاوەن سەرچاوە ڕووبارِیەکان بەرامبەر بە وڵاتانی خواڕووی ڕووبارەکان.

کێشەی ئاو لە ڕۆژهەلاتی ناوین گرنگییەکی زۆری هەیە بە تایبەت لە عێراق وسوریا، چونکە ئەو دوو وڵاتە بە شێوەیەکی زۆر دەکەونە بەر کاریگەری ئەو بڕە ئاوەی کە تورکیا بەریدەداتەوە بۆیان، تورکیاش ئەم بابەتەی قۆستووەتەوە بۆ بە دەست هینانی چەندین ئامانج، کە دواجار ئەو بابەتە بووە هۆی ناکۆکی وتێکچوونی پەیوەندیاکان لە نێوان ئەو سێ لایەنە. ئەوەش بە هۆی ئامادەنەبوونی هاوئاهەنگی لە نێوان لایەنە ناکۆکەکان بە هۆی نەبوونی دیدێکی هاوبەش لە نیوانیان کە گەرەنتی ڕێژەیەك لە بەرژەوەندی ئەم لایەنانە بکات بە پێی ڕێککەوتنە نێودەوڵەتیەکانی تایبەت بە ئاو، بەو هۆیەوە بەرقەرار نەبوون بەردەوامە لە پەیوەندیەکان لە نێوان تورکیا کە وڵاتی سەرچاوەیە کە کۆنترۆڵی ئاوەکە دەکات وستراتیجیەتێکی تایبەت بە ئاوی هەیە کە خزمەت بە بەرژەوەندیە نەتەوایەتیەکانیەوە دەکات لە بواڕەکانی ئاسایش وسیاسەت وئابووری، بەبێ ڕەچاوکردنی بەرژەوەندیەکانی وڵاتە هاوسێکانی بە تایبەتیش عێراق، ئەوەش ملکەچ بوونی ئاوی بەرهەم دەهێنێت.

ئەو ستراتیجیەتەی تورکیا بریتیە لە دروستکردنی چەندین بەنداو وپڕۆژە لە سەر هەردوو ڕووباری دیجلە وفورات، لەگەل ئەو هەوڵانەی تورکیا کە پێی هەڵدەستێت لە پڕۆسەی پەرەپێدانی ئابووری وپیشەسازی وکشتوکاڵی گەورە ولە ماوەیەکی کورتخایەندا، ئەوەش بە مەبەستی گەیشتن بە کاروانی یەکیتی ئەوروپا، وئەوەش تورکیا ناچاردەکات کە هەڵستێت بە پڕۆسەی ڕاستکردنەوەی ئابووریەکەی کە بە دەست هەڵاوسان وخراپی بەڕێوەبردنەوە دەینااڵند، ئەویش لەو بوواڕەدا هەنگاوی ئابووری گەورەی نا. گومانی تێدا نییە کە ستراتیجیەتی ئاوی تورکیا ئامانجی سوود وەرگرتنە لە ئاوی هەردوو ڕووباری دیجلە وفورات تاوەکو ئەوپەڕی توانا، ئەوەش لە ڕێگەی بەردەوام بوونی لە دورستکردنی چەندین بەنداو وپڕۆژە بۆ بەکارهیناني ئاوی هەردوو ڕووبارەکە لە داهاتوودا، ئەوەش کاریگەری نەرێني جێدەهێڵێت لە سەر بەشە ئاوی سوریاو عێراق. ئامانجی تورکیا لەوە ئەوەیە کە دەیەوێ لەو ڕێگەیەوە ببێت بە دەوڵەتێکی میحوەری وباڵا دەست لە ناوچەکەدا، بەو پێیەش ئەوە کاریگەری دەبێت لە داهاتوودا لە سەر پەیوەندیەکانی نێوان تورکیا ووڵاتانی خواڕووی دوو ڕووبارەکە بە پێی دۆخی داهاتووی ئەو ستراتیجیەتە .

الملخص

تُعد قضايا المياه من اهم القضايا الحساسة المتعلقة بالأمن القومي والأمن الغذائي. والثروة المائية التي هي من اهم العناصر في الطبيعة لها اهمية بالغة في الحياة البشرية وعلى جميع الاصعدة. ويعتقد ان الحرب القادمة ستكون حرب مياه في ظل تفاعلات دولية غير مستقرة، فالبيئة الدولية شهدت ولا زالت تشهد كثيراً من المشكلات في مقدمتها شحة المياه. وقد جهد الباحثون في مختلف الاختصاصات (السياسية، الاقتصادية، الهيدرولوجية ....الخ) في التعبير عن التداعيات الخطيرة والاثار الفادحة لظاهرة شحة المياه العذبة نتيجة الظروف المناخية أو البيئية أو السياسية المتمثلة بسياسات الاحتكار من قبل دول المنبع الى دول المجرى والمصب.

وتعتبر قضية المياه في منطقة الشرق الاوسط على قدر كبير من الأهمية لا سيما في العراق وسوريا، لأنهما يتأثران وبشكل كبير بما تحدده تركيا من كمية المياه المنسابة اليهما، وقد استغلت تركيا هذه المسألة في تحقيق غايات عدة أدت في النتيجة الى خلافات وتدهور العلاقات فيما بين الأطراف الثلاث. ذلك بسبب غياب القدر الكافي من التنسيق والتعاون بين الاطراف المختلفة لعدم رؤية مشتركة تضمن نسبة من مصالح هذه الأطراف وفق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه، لذلك تستمر حالة عدم الاستقرار في العلاقة بين دولة المنبع تركيا التي تتحكم وتنفذ استراتيجية مائية تصب في خدمة مصالحها القومية في المجالات الامنية والسياسية والاقتصادية، دون مراعاة مصالح دول الجوار لا سيما العراق، والذي نتج عنها تبعية مائية.

تلك الاستراتيجية التركية المتمثلة في اقامة سدود ومشاريع على نهري دجلة والفرات، وما تحاول تركيا لاحقاً أن تقوم به من عملية تنموية اقتصادية وصناعية وزراعية كبيرة وبفترة قياسية، وذلك لضمان اللحاق بركب الاتحاد الاوروبي الذي يفرض على تركيا أن تقوم بعملية تصحيح لاقتصادها الذي كان يعاني من التضخم وسوء الادارة، وقد تمكنت من تحقيق خطوات اقتصادية هامة في هذا المجال.

ومما لاشك فيه أن الاستراتيجية المائية التركية تهدف الى الاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات الى أقصى حد، وذلك من خلال استغلال مياه النهرين مستقبلاً عن طريق الاستمرار في إقامة سدود ومشاريع، والذي بدوره يؤثر سلباً على حصة سوريا والعراق المائية. وتبتغي تركيا من ذلك تحقيق حلمها في أن تصبح دولة محورية ومسيطرة إقليمياً، وبالتالي سيؤثر ذلك مستقبلاً على العلاقات بين تركيا وكل من سوريا والعراق بحسب ما ستؤول إليه تلك الاستراتيجية، من استمرار للوضع الراهن وصولاً الى حدوث الصراع والتصادم بين تركيا وكل من سوريا والعراق، أو الوصول الى صيغة تعاونية مستقبلاً.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Sulaimani
College of Political Science
Graduate Studies / Political Scie

The future of Turkey's water strategy towards Syria and Iraq

A thesis submitted by
Omar Attar Mustafa

To the Council of College of Political Science in the University of Sulaimani as a partial fulfillment of requirements of M.A in Political Science

Supervised by
Prof.Dr.Fakrat Rafek Al-Syied

2018 A.D **2717 K** **1439 A.H**